

سلسلة فصلية تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر

٣٣

الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع

الدواعي والإمكان

الأستاذ / منصور زويد المطيري



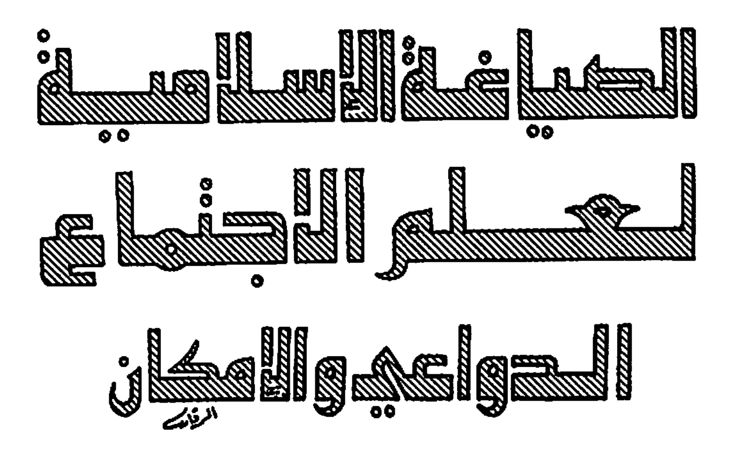
سلسلة فصلية تصدر عن مركز البحوث والمعلومات بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر
ص . ب : ٨٩٣ الدوحة ـ قطر

من شروط النشر في السلسلة

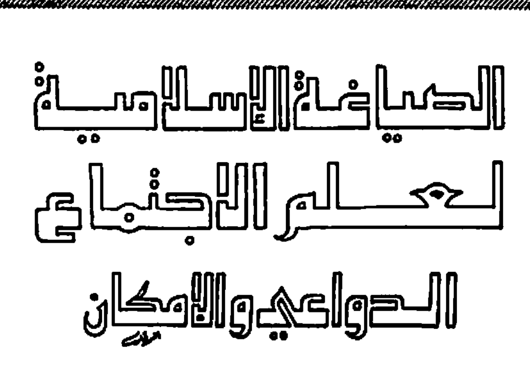
- أن يهتم البحث بمعالجة قضايا الحياة المعاصرة ومشكلاتها ويسهم بالتحصين الثقافي والتغيير الحضاري وترشيد الصحوة في ضوء القيم الإسلامية .
- أن يتسم بالأصالة والإحاطة والموضوعية والمنهجية .
- أن يشكل إضافة جديدة وألا يكون سبق نشره .
- أن يوثق علمياً بذكر المصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث مع ذكر رقم الآيات القرآنية وأسماء السور وتخريج الأحاديث .
- أن يبتعد عن إثارة مواطن الخلاف المذهبي والسياسي ويؤكد على عوامل الوحدة والاتفاق .
- أن يكون البحث بخط واضح ويفضل أن يكون مكتوباً على الآلة الكاتبة وألا يزيد عن مائة صفحة (حجم فولسكاب) تقريباً .
- يفضل إرسال صورة عن البحث لأن المشروعات التي ترسل لا تعاد ولا تسترد سواء اعتمدت أم لم تعتمد .

تقدم مكافأة مالية تتناسب مع قيمة البحث العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم



الطبعة الأولى



ربيع الأول ١٤١٣هـ

قال تعالى :

﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ. هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾

(آل عمران : ١٣٧ - ١٣٨)

تقديم

بقلم: عمر عبيد حسنه

الحمد لله الذي أنزل الكتاب تبياناً لكل شيء ، بما يمتلك من القيم الضابطة ، والمبادىء الأساسية لمسيرة الحياة ، وبما شرع من السنن النفسية ، والآفاقية التي تحكم الحياة والأحياء ، وتؤصل لقوانين الاجتماع ، والعمران .

وأورث الأمة المسلمة الكتاب ، وجعلها أمة وسطاً ، وناط بها مسؤولية الشهادة على الناس ، والقيادة لهم ، وتقويم سلوكهم بقيم الدين ، قال تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً ﴾ ، (البقرة: ١٤٣) ، ذلك أن الشهود الحضاري على الناس ، وللناس ، يعتبر من أخص خصائص الأمة المسلمة ، صاحبة النبوة الخاتمة ، الخالدة ، والرسالة المعيار ، يقول تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ ، فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ (المائدة : ٤٨) . فجاء القرآن مصدقاً للكتب السابقة في أصولها السماوية ، ومعياراً مصوِّباً لما داخلها من التحريف ، والتبديل ، فكان الإيمان بالرسول محمد ﷺ ، إيماناً بالنبوة كلها عبر تاريخ البشرية الطويل .

والصلاة والسلام على معلم الناس الخير ، الذي كانت الغاية من ابتعاثه إلحاق الرحمة بالعالمين ، وإنقاذ البشرية من شقوتها ، وضلالها ،

يقول تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ ﴾ (الأنبياء : ١٠٧) ، والذي يقف بأمته المسلمة على قمة التجربة البشرية ، والعبرة التاريخية للأنبياء مع أقوامهم ، حيث جُعل القصص القرآني ، المختبر البشري التاريخي ، لصدقية ، ويقينية ، واطراد القوانين ، والسنن الاجتماعية ، التي أكدها القرآن ، وأوقف عليها الأمة الخاتمة ، لِتَتَبين قوانين السقوط والنهوض ، وتأخذ العبرة والعظة ، وتحقق الوقاية الحضارية ، مهتدية بقوله تعالى : ﴿ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا في الأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ . هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (آل عمران : ١٣٧ ـ ١٣٨) . . وبعـد :

فهذا كتاب الأمة الثالث والثلاثون : «الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع» ، للأخ منصور زويد المطيري ، في سلسلة الكتب التي يصدرها مركز البحوث والمعلومات ، بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر ، مساهمة في إعادة تشكيل الشخصية المسلمة المعاصرة ، وبناء الأمة المعيار ، وتبصيرها بوظيفتها في تحقيق الشهود الحضاري ، من موقع الوسطية والاعتدال ، وفك قيود التحكم والارتهان الثقافي ، والاستيلاب الحضاري ، ومعالجة أسباب التقليد والتخاذل الفكري ، وفتح مجالات الحوار والاجتهاد الفكري ، في محاولة لاسترداد الإرادة ، وامتلاك القدرة على السير في الأرض ، والتوغل في التاريخ ، واكتشاف السنن الفاعلة في الأنفس والآفاق ، ومن ثم حسن قراءة الواقع البشري في ضوء قوانين الاجتماع والعمران ، بأبجدية سليمة تمكن من إعادة البناء للحاضر ، والاستشراف لصناعة المستقبل ، وتحديد مواطن الخلل والإصابة التي تعيق النهوض .

ذلك أن السير في الأرض ، والتوغل في تاريخ الاجتماع البشري ، هو الذي يحملنا إلى الاهتداء للسنن والقوانين الفاعلة ، التي شرعها الله في

الأنفس والآفاق ، ومحاولة تسخيرها ، والاضطلاع بهذا الفرض الكفائي الغائب عن حياة المسلمين اليوم .

فالتاريخ هو المختبر الحقيقي في إطار علوم الإنسان ، وهو الأب الشرعي لكل العلوم الاجتماعية ، التي لا بد من الإحاطة بها ، والرسوخ فيها ، ومعرفة قوانينها وسننها ، التي تحدد المداخل الصحيحة للشهادة على الناس ، وتقود إلى صناعة تاريخية مستقبلية علمية ، بعيدة عن التنبؤ ، والظن ، والتخرص .

والتاريخ ، الذي هو منجم العلوم الاجتماعية ، ومختبرها ، لا يأتي من فراغ ، ولا ينشأ في فراغ ، وليست حوادثه عبثاً من العبث ، وإنما هو يمثل الاستجابة المجسِّدة ، بشكل أو بآخر ، لعقيدة الأمة وقيمها ، ونظرتها للكون ، والحياة ، والإنسان . . لذلك يعتبر التاريخ أحد المداخل الرئيسة التي لا بد من استصحابها لإدراك حقائق الحاضر ، وأبعاده العميقة ، ومساراته الأساسية ، بعيداً عن صورة الواقع وما يعتريه من الإيهام والزيف ، خاصة عند من يمتلكون القدرة على التشكل والمخادعة .

كما لا بد من استصحاب التاريخ ، ووضع الحاضر في موقعه الملائم من السيرورة التاريخية ، لإدراكه ، وتقدير ما سوف يصير إليه في ضوء المقدمات والعبر التي يوفرها التاريخ ، ويؤكدها الحاضر .

لذلك نعتقد أننا حتى نتمكن من إدارك الأبعاد الحقيقية لحاضر أية أمة من الأمم ، أو حضارة من الحضارات ، لا بد لنا من دراسة عقيدتها ، التي تشكل نظرتها للحياة ، ومنظومتها الفكرية (عالم أفكارها) ، ولا بد أيضاً من دراسة تاريخها ، ووضعه في سياقه الطبيعي ، من خلال السنن التي تحكم المجتمعات البشرية .

إننا بهذا الفقه الاجتماعي ، أو العلم بالسنن والقوانين الإلـهية ، التي تحكم المسيرة البشرية (علم قوانين الاجتماع والعمران) ، نكون قادرين

على التعامل الصحيح ، وتحديد الأبعاد والمداخل الصحيحة لذلك التعامل ، والمجالات المؤثرة في البناء والتغيير ، والتجديد ، والتحويل الثقافي ، من خلال الاهتداء إلى السنن الإلـهية التي تشكل أقدار السقوط والنهوض للأمم والحضارات .

وقد يكون من المفيد هنا ، أن نسارع إلى القول : إن فهم الواقع ، والتعرف على آليات التحريك ، والتغيير ، والتجديد ، مرهون إلى حدٍ بعيد بالوقوف على اكتشاف السنن النفسية والآفاقية ، التي يمكن أن نطلق عليها : «قوانين الاجتماع والعمران» ، والإحاطة بالشروط والعوامل الفكرية المؤثرة فيها .

إن فهم الواقع ، والوقوف على سنن التغيير الاجتماعي ، أمر مطلوب لحركات التغيير ، والتجديد ، والنهوض ، والوقاية الحضارية بالنسبة لأمة الإجابة : «مجتمع المسلمين» ، كما أنه مطلوب أيضاً لإيصال الرسالة الإسلامية لأمة الدعوة : «غير المسلمين» ، لأن ذلك يمكن من معرفة مداخل الشعوب ، وخصائص وصفات خطابها ، وعوامل استنفارها واستفزازها ، أو استنقاعها الحضاري ، على حدٍ سواء .

صحيح أن الله سبحانه وتعالى ، الذي خلق الإنسان ، هو أعلم بكينونته ، وحاجاته الأصلية ، ومشكلاته التي سوف تعرض له ، وأن الخطاب الإلـهي للناس ، يحمل كل المواصفات المطلوبة للاستجابة ، لأنه خطاب الخالق المعصوم ، لمن خلق ، وبذلك يمكننا القول : إن بين خطاب الله الخالق ، واستجابة المخلوق ، تواعد والتقاء ، وإن عدم الاستجابة تعني ، إلى حدٍ بعيد ، وجود خلل في أدوات التوصيل ، قال تعالى : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ (الملك : ١٤) . . فالذي خلق الإنسان ، أعلم بالقوانين التي تحقق له السعادة ، وترفع عنه الشقوة المتأتية من تسلط الإنسان على الإنسان ، باسم التشريع له ، أو وضع المنظومات الفكرية والقوانين الاجتماعية للأمة .

لذلك ، كانت رسالة النبوة ، متميزة ، وكانت أكثر عمقاً ، وأبعد أثراً في التغيير والاستجابة ، من الفلسفة القائمة على الاستقراء ، والعلم البشري المحدود ، من جانب ، الخاضع للكثير من العوامل والمؤثرات من جانب آخر . ذلك أن الخطاب الديني «رسالة النبوة» ، معصوم بمواصفات الخالق ، بينما يجري الخطأ والصواب والنسبية على الخطاب الإنساني في إدراك الحق من جانب ، وفهم حال المخاطَبين من جانب آخر .

إضافة إلى ذلك ، فإن معارف الوحي ، قدمت نماذج كثيرة من السنن والقوانين الاجتماعية ، التي تمثل الأمور الرئيسة في مسيرة الحياة والاجتماع الإنساني ، للاهتداء بها ، ولتكون النافذة التي نطل منها على كثير من السنن الاجتماعية ، المنوط اكتشافها وتسخيرها باجتهاد العقل .

إن نصوص الوحي المعصومة ، تحدثت عن مجتمع الأنبياء ، والعوامل النفسية والمادية المؤثرة فيه ، على شكل معادلات اجتماعية ، أشبه ما تكون بمعادلات العلوم المادية ، بل لقد تجاوزت الحقائق اليقينية التي تترتب على المقدمات في العلوم المادية ، إلى الكلام عن العواقب والمآلات التي سوف تنتهي إليها المجتمعات التي تتحكم فيها بعض العادات والممارسات ، المفضية إلى الهلاك .

إن طلب السير في الأرض ، والنظر في العواقب والمآلات ، جعله النص الإلهي من الفروض الكفائية ، التي تفضي إلى التبين ، والتبصر ، والاهتداء إلى السنن الاجتماعية في السقوط والنهوض ، واختزال التاريخ الإنساني ، وتحقيق الاعتبار ، وإضافته إلى عمر الأمة المسلمة ، وتجربتها ، لتحقق بذلك الوقاية الحضارية ، وتتعظ بأحوال السابقين .

ذلك أن سنن الله لا تتغير ، ولا تتبدل ، ولا تحابي أحداً ، وأن الذي يدركها ، هو القادر على التغيير ، والتجديد ، ومغالبة قدر بقدر ، والفرار من قدر إلى قدر ، وأن الذي لا يدركها يصبح مُسخَّراً ، بدل أن

يكون مُسخَّراً لها ، الأمر الذي يؤكد لنا أن دراسة المجتمعات ، وفهم واقعها ، وتاريخها ، وثقافتها ، ومعادلاتها الاجتماعية ، هو الذي يوضح لنا كيفيات وآليات التعامل معها ، ومواصفات خطابها ، والفقه الذي يمكننا من التدرج في الأخذ بيدها إلى تقويم سلوكها بشرع الله .

إنّ ما ورد في القصص القرآني ، يشكل مختبرات بشرية خالدة ، مجردة عن حدود الزمان والمكان ، من الناحية الاجتماعية ، كما يشكل منجماً لاغتراف الثقافة الاجتماعية ، والعلوم الاجتماعية ، وتعدية الرؤية ، وإعادة الصياغة ، ودليلاً إلى أن فهم الواقع أمر أساس ، لا يقل عن فهم تعاليم النبوة ، لأن فهم الواقع هو الذي يمكِّن من حسن تنزيل تعاليم النبوة ، والتعرف إلى وسائل إحداث التفاعل ، وتحريك آليات التغيير الاجتماعي ، وهذا لا يكون إلا بالفقه الاجتماعي ، أي بالتحقق من القوانين التي تحكم الاجتماع والعمران .

وإن كنا نعتقد أن فقه التعاليم الإلـهية ، لا يتحقق بشكله المطلوب دون الفقه الاجتماعي ، الذي يشكل محل هذه التعاليم ، وأن فقه الحكم الشرعي ، وفقه الحال ، أمران متلازمان ، حيث لا اعتداد بالحكم من دون المحل ، ولا قيمة للمحل بدون الحكم ، لأن الأحكام بمقاصدها ، وبمقدار ما تحقق من التغيير والاستجابة في المحل . لذلك نرى في كثير من الأحيان ، ضرورة العدول عن الحكم إلى الترخُص شرعاً ، عندما لا تتوفر الشروط المطلوبة في المحل . وكأن ظروف محل الحكم ، هي التي تحكم المدى المطلوب لمراحل التنزيل . لذلك نقول :

إن فقه التعاليم ، من لوازم فهم الواقع . . وفهم الواقع ، من لوازم فقه التعاليم . .

حتى ليمكن اعتبار كل منهما مقدمة للآخر ، ونتيجة له في وقت واحد ، كما هو الحال في التلازم بين السنن النفسية والسنن الآفاقية ، في الرؤية القرآنية .

إن معظم الخطاب في الكتاب والسنة ، في بدء التنزيل ، انصرف إلى تشكيل الإنسان والمجتمع (محل الحكم) ، وفق منهج معين ، ومن ثم جاءت مرحلة تشريع الأحكام لهذا المجتمع ، إذ لا فائدة من الحكم ، حفظاً ، وفقهاً ، إذا افتقدنا المحل ، الذي هو الإنسان ، أو المجتمع الإنساني .

إن امتلاك القدرة على دراسة هذا الإنسان ، المخلوق الاجتماعي ، والتحقق من القوانين التي تمكنا من التغيير الاجتماعي ، وفقه تنزيل الحكم على محله ، هو الأمر الغائب . . ولعل مشكلة المسلمين اليوم ، وإلى عقود تاريخية ماضية ، ترجع في الغالب إلى قصر الاهتمام على فقه الأحكام ، دون إعطاء القدر اللازم للاهتمام بمحل الحكم ، الذي هو الواقع الاجتماعي . . ولا ندري ، كيف يتحصل فقهٌ للنص دون فهمٍ للواقع ؟ .

ولا بد من الاعتراف أن كثيراً من شعب المعرفة قد توقفت في حياة المسلمين منذ زمن بعيد ، ونخص بالذكر هنا شعب المعرفة في العلوم الاجتماعية ، والإنسانية ، الأمر الذي لم نلق له بالاً بعد ، ونظن أن التخلف والتوقف منحصر في العلوم التجريبية المادية ، فقط ! ، مع أن أمر التوقف في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، هو الأخطر . ذلك أن التخلف في تلك العلوم هو سبب التخلف في العلوم المادية ، ولأن التخلف في العلوم الإنسانية عصي عن الإدراك ، إذا ما قورن بالعلوم والمخترعات المادية ، في الوقت الذي بلغت فيه عند غيرنا من الأمم الناهضة شأواً بعيداً . . وفي اعتقادي أن الذي لا يزال يمنحنا الإمكان الحضاري ، والقدرة على إحداث النقلة النوعية ، هو امتلاكنا التعاليم الإلـهية السليمة ، التي تشكل خميرة هذه العلوم الإنسانية ، وأدواتها ، والكثير من وسائلها ، وتبصر بوظائفها .

لذلك نرى أنه لا بد من التوجه صوب هذه الدراسات التي توقفت في حياة المسلمين ، حيث اقتصر الفقه في الدين على فقه الحكم دون فقه المحل ، الذي لا يتأتى فقهه إلا بفقه المجتمعات ، والسنن الاجتماعية التي تحكم مسيرتها ، في الوقت الذي تطورت عند الآخرين ، وأدركوا أهميتها وخطورتها للتعرف على الواقع البشري ، الأمر الذي كان لا بد منه لتسهيل عمليات الاستعمار والتنصير .

لذلك يمكن القول : بأن معظم هذه العلوم الإنسانية ، إنما نشأت في مناخ التبشير والاستعمار ، وجاءت استجابة لحاجات مؤسسات التنصير ، ومراكز صنع القرار ، وأن تطورها فيما بعد ، إضافة إلى ذلك ، كان لحاجات التجارة والتسويق ، والتحكم الثقافي .

ولا بد أن نشير إلى أن السلف الصالح ، ومن خلال نضح الكتاب والسنة ، انشغلوا بوظيفة تلك العلوم الاجتماعية ، وأدركوا أهميتها من خلال تعاليم النبوة ، عن الاشتغال بتحرير مصطلحاتها ، وحدودها العلمية . ولكن المشكلة في : توقف فقه النبوة في عصور الركود والتخلف ، الذي أدى إلى توقف هذه العلوم ، وإدراك أهمية وظائفها على حدٍ سواء .

وكأن الأمر المطروح اليوم : كيف يمكن للمسلمين استئناف دورهم ، وذلك بإدراك أهمية هذه المعارف ، والانطلاق صوب المستقبل لبناء علوم اجتماعية إسلامية ، متميزة بنسقها ، ومنطلقها ، وهدفها ؟ وهل الآليات العلمية والمنهجية ، التي بلورتها تلك العلوم عند الآخرين ، يمكن أن تكون أدوات سليمة ، ومحايدة لعلوم اجتماعية إسلامية ، أم أنها جاءت ثمرة للرؤى ، والمنطلقات الأخرى ، ولعمر حضاري وثقافي معين ؟ وإلى أي مدى يمكن للمسلمين في مواقعهم الحالية المتخلفة ، التعامل مع هذه الأدوات ، دون الاخلال بالمنطلقات الإسلامية ؟ وهل المسلمون اليوم ، في المستوى الذي يمتلكون فيه معايير وشروط

التعامل ، أم أنهم في منخفض حضاري ، تصب عليهم الثقافات ، والمذاهب ، والمناهج ، دون القدرة على التعامل معها كما هو حال الأواني المستَطْرَقة في تلقي السوائل ؟

وبالإمكان القول : إن تعاليم النبوة في المسألة الاجتماعية ، تشكل بالنسبة للمسلم ، إن هو فقهها تماماً ، مركز الرؤية ، وتبصر بالسنن الاجتماعية الأساسية التي تحكم مسيرة الحياة ، والاجتماع البشري ، والتي تشكل له عواصم من الزلل ، كما أنها تمكن في الوقت نفسه من الإفادة من الوسائل التي حاولت مناهج البحث الغربي تجريدها في أُدوات تسهم في تقليل الخطأ في النتائج ، كالتأكيد على استخدام الملاحظة ، والإحصاء ، والاستبيان ، واختيار العينات ، والمقابلة ، والمعايشة ، والمقارنة ، والمطابقة . وهذه كلها أدوات تستعين بها العلوم الاجتماعية اليوم ، ويمكن أن تستعين بها العلوم الاجتماعية الإسلامية ، وتصوب ، وتحسن توظيف نتائجها بما تمتلك من الضوابط المنهجية في الوحي المعصوم ، والسنن الاجتماعية التي شرعها الكتاب ، وبينتها السنة .

ونستطيع أن نقول : إن علم الاجتماع وغيره من العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى ، التي تأصلت وتبلورت وامتدت على يد الآخرين بعد توقف العقل المسلم ، إنما صُبّت في العالم الإسلامي من الخارج ، وهي وليدة حضارة وثقافة لها وتاريخها ، وفلسفتها ، وخصائصها ، وعمرها الفكري ، ووليدة لمجتمعات لها أزماتها ، ومشكلاتها ، وتحولاتها الاجتماعية ، ونسقها المعرفي ، والسؤال المطروح : هل تعتبر المعايير والمفاهيم التي طرحتها الحضارة الغربية ، ولا سيما في علم الاجتماع ، مفاهيم علمية حقاً ؟ ذلك أن وصف العلمية يفترض أن تكون هذه المفاهيم والمعايير عامة وعالمية ، كما هو الحال في ميدان العلوم الطبيعية ، ومن ثم يكون بالإمكان تطبيقها على كل المجتمعات ؟

وهل يمكن الادعاء بأن المناهج والتقنيات المختلفة ، وأدوات التحليل التي جاءت ثمرة لعلم الاجتماع الغربي ، هي فعلاً أدوات موضوعية ودقيقة ، تساعد على دراسة الظواهر الاجتماعية ؟

وتبقى القضية الأساسية المطلوبة بالنسبة للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، أن يقتحم الباحثون في علم الاجتماع وغيره الساحة ، ويبدأون طرح بعض التساؤلات ، والقيام ببعض الدراسات حول تلك المفاهيم ، والمناهج المتبعة ، والتقنيات المستخدمة ، وحول مشروعية تطبيقها في دراسة مجتمعات تختلف جذرياً في عقائدها ، وأفكارها ، وتحولاتها الاجتماعية ، عن المجتمع الذي نشأ فيه علم الاجتماع .

وقد تكون المشكلة الأساسية ، أيضاً عند بعض علماء الاجتماع العرب ، في معايرة واقع حضاري أو اجتماعي ، بأصول حضارية وقوانين اجتماعية غريبة عن أصوله ونسقه المعرفي . . أو بمعنى آخر ، معايرة واقع حضارة ، بأصول ومنطلقات حضارة أخرى .

وهنا يكون من المفيد أن نشير إلى أن الحصيلة الإسلامية المعاصرة في إطار علم الاجتماع ، ما تزال في طور الأفكار ، والملحوظات ، بحيث لم ترق بعد إلى بلورة النسق المعرفي الإسلامي في هذا الموضوع ، وتأسيس علم الاجتماع الإسلامي بعد أن توقفت تلك الشعب المعرفية في تاريخنا الثقافي ، إلا من بعض النظرات والبوارق التي لم تستطع تأصيل الموضوع والامتداد به من بعد ابن خلدون ـ رحمه الله ـ سواءً في ذلك أصحاب المقاربات الفكرية ، الذين حاولوا محاكاة الطروحات الغربية ، واستعمال أدواتها ، وتطبيقها على المجتمع الإسلامي ، أم أصحاب المقارنات ، الذين حاولوا بيان بعض الفوارق ، التي تتميز بها السنن الاجتماعية والنفسية في الرؤية القرآنية ، عنها في مذاهب علم الاجتماع الغربي ، سواء في المنطلقات أو في التطبيقات ، وتفسير الظواهر

وتفسير الظواهر والتحولات الاجتماعية ، وسنن التغيير ، لكن دون القدرة على تأسيس النظرة الإسلامية ، وتقديم الدراسات الرائدة .

ونستطيع القول : بأن المتحصل في ذلك إلى الآن ، هو رد فعل ، وفكر دفاعي ، أو ثقافة دفاعية ، لحماية الذات غالباً ، دون القدرة على الامتداد ، وإيجاد البديل . . وقد تكون المشكلة أن كثيراً ممن اهتموا بهذا اللون من الدراسات ، والذي جاء اهتمامهم ثمرة للاستفزاز والتحدي الثقافي ، لم يتوفروا على هذه الدراسات ، ويتخصصوا فيها ، لذلك جاء عطاؤهم عبارة عن نقرات ، ونظرات ، والتماعات ، مبعثرة هنا وهناك ، يمكن أن تشكل المرحلة التمهيدية ، أو بناء الهاجس الثقافي حول التقصير في مثل هذا الميدان ، وتقود فيما بعد إلى التأسيس والتأصيل .

لقد سارع العلماء والباحثون في العالم الإسلامي ـ كلون من رد الفعل ـ إلى إنشاء كليات للعلوم الإنسانية ، ومراكز للبحوث المختلفة ، لكن جاءت هذه المؤسسات رهينة للمرجع ، والكتاب ، والمدرس ، والمنهج ، وأدوات التحليل ، واستخدام المفاهيم النظرية والتقنيات الغربية ، لفهم واقعنا المعاصر ، دون التنبه إلى الفوارق الجذرية بين المجتمعات العربية الإسلامية والمجتمعات الصناعية الغربية ، الأمر الذي أدى إلى سوء الفهم لمشكلات وظواهر مجمعاتنا الإسلامية من جانب ، وتطبيق مناهج بعيدة عن معادلتها النفسية والاجتماعية في بلورة أنماط اجتماعية عاجزة عن الانطلاق من الماضي ، واستصحاب السنن الاجتماعية في القرآن والسنة في التواصل مع الحاضر .

ودون الدخول في استقصاء الأسباب ، لعلنا نقول : إن الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي انتهت إليه المجتمعات الغربية ، مكن الباحثين والعلماء من التوفر على أبحاثهم ، بعيداً عن معادلة الجوع ،

والخوف ، التي نهبت الإنسان في العالم الإسلامي ، ولا تزال . كما أن تلك المجتمعات أتيحت لها أقدار من الحرية أمكن معها استقرار الظواهر الاجتماعية على الشكل الصحيح ، بعيداً عن النفاق والتشكل الاجتماعي المغشوش ، الأمر الذي يسر دراستها ، والوصول إلى القوانين الاجتماعية التي تحكم سيرورتها .

وعلى الرغم من أن وعي المسلمين بأهمية العلوم والمعارف الاجتماعية المتنوعة ، الذي جاء متأخراً نسبياً ، بسبب المواجهة المفروضة على العالم الإسلامي ، حيث بدأت المحاولات سواءً على مستوى إنشاء المؤسسات ، أو الهموم والاجتهادات الفردية ، لإقامة علوم اجتماعية ذات مرجعية إسلامية ، تعيد النظر في أهداف ومنطلقات تلك العلوم ، وتحاول الإفادة من آلياتها في ضوء رؤية ذات درايةٍ بالعصر ، وفقهٍ بالنصوص المعصومة في الكتاب والسنة ، فإن البشائر مطمئنة وذلك بالاهتداء إلى الإمكان الذي يمنحه الوحي ، الذي يقف على قمة التجربة للأنبياء مع أقوامهم ، ويوقف المسلمين على سنن السقوط والنهوض ، ويجعلهم قادرين على هضم التراث العالمي في مجال الدراسات الإنسانية ، والتجاوز به إلى تحقيق المقاصد ، والحكم ، والوظائف التي يفتقدها الغربي ، الذي أوجد العلم ، وأضاع الحكمة ، وأبدع الوسيلة ، وافتقد الغاية .

إن رصيد المسلمين من القيم والتجارب في إطار العلوم الإنسانية ، يجعلهم مؤهلين لتشكيل ريادة حقيقية في هذا المجال ، تخلص هذه العلوم من الخلل ، وتحرر أهدافها من الرغبة من الهيمنة والتحكم ، وتوجهها لتحقق الغاية من الخلق ، وتلحق الرحمة بالعالمين .

لذلك نرى أنه لا مندوحة لنا من الانطلاق من أهدافنا ، ومفاهيمنا الأساسية ، واستخدام تجربتنا ، وتراثنا العلمي ، والتوجه إلى إعادة

تشكيل مركز الرؤية ، واستصحاب السنن الاجتماعية والنفسية ، التي اختبرتها رحلة النبوة ، ومجتمع النبوة ، وتخلينا عن هاجس المقاربة ، والمقارنة ، الذي لا يورث إلا ردود أفعال غالباً ، لإنتاج علوم اجتماعية متلائمة مع نسقنا المعرفي . لكن هذا لا يتحقق ما لم يتوفر المناخ الملائم لانتاجنا المعرفي .

ولعل مما يبشر بالخير ، توجه الكثير من الباحثين والدارسين إلى هذا اللون من الدراسات ، واختيار موضوعاتها ، لتكون مجالاً للدراسات الجامعية ، والرسائل الأكاديمية ، في الماجستير والدكتوراة ، إضافة إلى فسح المجالات في بعض الجامعات الإسلامية إلى مقررات في العلوم الاجتماعية ، وفي مقدمتها علم الاجتماع الإسلامي ، علاوة على ما تتضمنه مناهج مادة الثقافة الإسلامية ، التي تُدرس في الجامعات كمتطلب جامعي ، من جوانب دراسية في المجال الاجتماعي والإنساني ، وقيام مؤسسات وجمعيات وجماعات علمية ، مثل جمعية علماء الاجتماع المسلمين ، وغيرها .

وبعـد :

فإن من الجدير بالذكر ، توجه السلسلة صوب رسائل الدراسات العليا ، التي تخضع للشروط الأكاديمية في البحث ، واختيار بعض الموضوعات التي تصب في اهتماماتها ، وتسهم في تحقيق أهدافها ، ولا تبتعد بها عن خطاب المثقف المسلم بشكل عام ، إضافة إلى الشعور بأهمية تشجيع بعض الباحثين والدارسين ، على الإنتاج المعرفي المطلوب للمسلم المعاصر ، وربط الدراسات الأكاديمية بالحياة الثقافية .

ولعل هذا الكتاب ، يعتبر باكورة هذا التوجه . . . .

وتأتي أهميته ـ وهو في أصله رسالة جامعية لنيل درجة الماجستير ـ في

أنه محاولة جادة ومنهجية ، في إطار التأصيل الإسلامي لصياغة هذه العلوم ، والتأسيس لمنطلقاتها ، واعتماد معرفة الوحي لإعادة تشكيل مركز الرؤية ، الأمر الذي لا بد منه لتحديد توجهاتها ، وتحديد أهدافها ، وضبط مناهجها ، وتزكية وظائفها . . وإذا كان إعادة تشكيل الشخصية المسلمة ، القادرة على الإنتاج المعرفي ، من المنظور الإسلامي ، لتستأنف دورها في الشهادة على الناس ، والريادة لهم إلى الخير والرحمة ، من الأهداف الرئيسة لكتاب الأمة ، فإن ما نقدمه في هذا الكتاب ، يعتبر خطوة نوعية متقدمة في هذا المجال ، خاصة وأنه يفتح ملف المسألة الاجتماعية ، التي هي جزء من علوم الإنسان ، الذي هو المحور الرئيس الذي تدور عليه معرفة الوحي .

والله نسأل أن يرزقنا الإخلاص في القصد ، والصواب في السعي ، إنه نعم المولى .

مقدمة

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . ونشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله .

أما بعد . .

يتشبع علم الاجتماع من بين العلوم الاجتماعية ، بالعقائد والمذاهب والفلسفات المتعددة ، المبثوثة داخل الأبحاث النظرية والتطبيقية ، التي تعكس الخلفيات العقائدية والفكرية لكتابها وواضعيها . وهذا يخالف الظن الشائع والسمعة الرائجة عن هذا العلم ، حيث يظن أنه يقدم نظريات وآراء ونتائج علمية ، بعيدة عن الشكوك والأوهام ، من نتاج العلم وحده . وهذا ما جعل كثيراً من أبناء المسلمين يقبل ما فيه من أفكار ونظريات وآراء ، على أنها حقائق علمية ، يجب التسليم بها ، حتى ولو عارضت مبادىء دينهم . فأصبح علم الاجتماع إشكالية تبحث عن حل .

ويمكن تلخيص مشكلة علم الاجتماع بوضعه الراهن في أمرين :

الأول : أن هذا العلم يحمل ، مع حقائقه العلمية ، وفائدته الملموسة ، عقائد وأفكار ومبادىء واضعية . وأن هذا العلم منذ دخوله إلى العالم الإسلامي ، كان يعزز من حالة فقدان الهوية ، التي تعني التخلي عن الإسلام ، كمبدأ عام يحكم المجتمعات الإسلامية .

الثاني : أن نظريات هذا العلم ، وضعت لفهم مشاكل وقضايا خاصة بالغرب ، لا يمكن تعميمها على المشاكل المماثلة في العالم الإسلامي ، ولا تؤدي إلى فهم واقع المجتمعات الإسلامية .

وقد طُرحت هذه الإشكالية على بساط البحث من قبل كثير من علماء الاجتماع في العالم العربي ، والعالم الإسلامي ، وكانت النتيجة

اتجاهين مختلفين . أحدهما : ينادي بعلم اجتماع عربي قومي[1] لم تحدد ملامحه ، وهذا الاتجاه لم يكن يلتفت كثيراً إلى المشكلة الأولى ، وهي تشبع علم الاجتماع بالعقائد والأفكار ، التي تصطدم بالإسلام ، وإنما يركز ويهتم بالمشكلة الثانية وهي : أن نظريات علم الاجتماع أخفقت في فهم المشكلات المطروحة في العالم العربي .

وثانيهما : ينادي بعلم اجتماع إسلامي ، أو علم اجتماع المجتمعات الإسلامية ، وهو اتجاه لا يخلو من ملاحظات العالم المتخصص ، التي يسهل الجواب عنها ، ولكنه لا يهمل أياً من المشكلتين السابقتين ، وهو الاتجاه الذي يجب أن يتبناه علماء الاجتماع ، لأنه اتجاه وثيق الصلة بثقافة وهوية المجتمعات الإسلامية ، حيث يتخذ من الإسلام إطارًا عامًا ، يدور في فلكه . ويجب أن تتضافر الجهود للعناية به .

وهذا الكتاب مساهمة متواضعة من المؤلف في إبراز هذا الاتجاه ، ورسم ملامحه ، وطرح القضايا الكبرى والعامة فيه . وهو عبارة عن مقتطفات متنوّعة من رسالة علمية ، تقدم بها المؤلف لنيل درجة الماجستير ، وأترك للقارىء استكشاف واستكناه محتواه ، وأدعوه للمشاركة بالنقد البناء ، والمناقشة الموضوعية ، التي تثري هذا الاتجاه .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل من شارك بجهد عظيم أو يسير في إصدار هذا الكتاب .

والله من وراء القصد ؟

منصور زويد المطيري

---

(١) عقدت عدة مؤتمرات وندوات لمناقشة علم الاجتماع في الوطن العربي ، ومنها على سبيل المثال : «ندوة : النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي ـ الجزائر ١٩٧٤م» ، و «أوضاع العلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط ـ الأسكندرية ١٩٧٤م» ، وندوة « تطوير العلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط ـ الكويت ١٩٧٨م» ، و «مشكلة المنهج في بحوث العلوم الاجتماعية ـ القاهرة ١٩٨٣م» ، و «نحو علم اجتماع عربي ـ أبو ظبي ١٩٨٣» ، و «إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ـ القاهرة ١٩٨٣م» ، و «سياسات العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ـ تونس ١٩٨٤» ، و «علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي ـ الكويت ١٩٨٤م» ، و «نحو علم اجتماع عربي ـ تونس ١٩٨٥م» .

علـم الاجتمـاع

نشـأة عـلم الاجتمـاع وتطـوره

علىٰ الرغم من أن التفكير الاجتماعي قديم قدم الإنسان نفسه ، فإن الاجتماع الإنساني لم يصبح موضوعاً لعلمٍ إلا في فترة لاحقة . وكان أول من نبه إلى وجود هذا العلم ، واستقلال موضوعه عن غيره ، هو ابن خلدون* . فقد صرح في عبارات واضحة أنه اكتشف علمًا مستقلاً ، لم يتكلم فيه السابقون ، إذ يقول : « وكأن هذا علم مستقل بنفسه ، فإنه ذو موضوع ، وهو العمران البشري ، والاجتماع الإنساني ، وذو مسائل ، وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته ، واحدة بعد أخرى ، وهذا شأن كل علم من العلوم ، وضعياً كان أو عقلياً »[1] .. ويقول أيضاً : « واعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة ، غريب النزعة ، أعثرَ عليه البحث ، وأدى إليه الغوص .... ولعمري لم أقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليقة ، ما أدري : ألغفلتهم عن ذلك ، وليس الظن بهم ؟ أو لعلهم كتبوا في هذا الغرض ، واستوفوه ، ولم يصل إلينا ؟ »[2] .. كما أنه لم يكتفِ بذلك ، بل دعا القادرين إلى استكمال

---

(١) ابن خلدون ، المقدمة ، دار الفكر ، مراجعة مجموعة من العلماء ، ص ٣٨ .

* ابن خلدون : أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون ، من الشخصيات الإسلامية الفذة ، ولد سنة ٧٣٢ في تونس ، وتوفي سنة ٨٠٨ في القاهرة ، ودفن فيها . اشتهرت المقدمة من تاريخه المسمىٰ بالعبر وديوان المبتدأ والخبر .

(٢) ابن خلدون ، نفس المرجع ، ص ٣٨

ما نقص منه : « ولعل من يأتي بعدنا ممن يؤيده الله بفكر صحيح ، وعلم مبين ، يغوص من مسائله على أكثر مما كتبنا »[1] . . وإضافة إلى ذلك فإن مقدمته شملت على أقل تقدير سبعة من فروع علم الاجتماع المعاصر ، ناقشها ابن خلدون في وضوح تام[2] .

ولكن على الرغم من ذلك ، وعلى الرغم من قول عالم الاجتماع الشهير جمبلوفتش : « لقد أردنا أن ندلل على أنه قبل أوجست كونت ، بل قبل فيكو الذي أراد الإيطاليون أن يجعلوا منه أول اجتماعي أوروبي ، جاء مسلم تقي ، فدرس الظواهر الاجتماعية بعقل متزن ، وأتى في هذا الموضوع بآراء عميقة ، وإن ما كتبه هو ما نسميه اليوم علم الاجتماع[3] ، على الرغم من ذلك كله ، فإن التأريخ لعلم الاجتماع يقف عند كونت* الفرنسي باعتباره المنشىء الأول لهذا العلم . ويتجاهل بذلك المؤسس الحقيقي لهذا العلم الذي نبه عن وعي وفي وضوح إلى اكتشافه لهذا العلم . . ومهما كانت ظروف النشأة الجديدة فإن من النكران للجميل ، والظلم أيضاً عدم الاعتراف لابن خلدون بفضله في هذا المجال .

وعلى كل حال ، فإن ابن خلدون لم يخلفه خلف يتمم ما بدأ ، ويبني على ما أسس . لقد نشأ علم الاجتماع المعاصر نشأة مستقلة ، في بيئة أخرى غير بيئة ابن خلدون . لقد نشأ العلم الحديث في أوروبا على

---

(١) ابن خلدون ، نفس المرجع ، ص ٥٨٨ .

(٢) أنظر د. حسن الساعاتي ، علم الاجتماع الخلدوني ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٨٠م ، من ص ٢٨ إلى ص ٣٥ .

(٣) نقلاً عن د. مصطفى الشكعة ، الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ ، ص ١٦٥ .

* كونت : هو أوجست كونت ، فيلسوف فرنسي «١٧٩٨-١٨٥٧م» ، مؤسس الفلسفة الوضعية ، ومؤسس علم الاجتماع الغربي ، عمله الرئيس : « دروس في الفلسفة الوضعية » ، انظر الموسوعة العربية الميسرة ، ج ٢ ، ص ١٥١٧ .

يد أوجست كونت ، حيث نحت له هذا الاسم : « علم الاجتماع » ، وقد كانت هذه النشأة الغربية مرتبطة أشد الارتباط بظروف التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري ، التي كان يمر بها المجتمع الأوربي في ذلك الوقت ، بحيث نستطيع أن نقول : إن علم الاجتماع الغربي بكافة اتجاهاته وفروعه النظرية ، قد تطور استجابة للتطورات والمشكلات الاجتماعية في مرحلة الانتقال من النظام القديم إلى النظام الجديد »[1] .

وعلم الاجتماع الغربي هذا « هو الذي كتب له الاتصال والاستمرار والسيطرة ، كنظام فكري وعلمي ، بحكم ارتباطه بالحضارة المسيطرة »[2] ، ولهذا فقد أصبح عالمياً ، وفرض نفسه على الآخرين ، كالحضارة الغربية تماماً .

ويذكر بعض المؤرخين لعلم الاجتماع ، أن له أربعة أصول فكرية ، تتمثل في : « الفلسفة السياسية . وفلسفة التاريخ . والنظريات البيولوجية في التطور . والحركات التي قامت تنادي بالإصلاح الاجتماعي والسياسي ، ووجدت أنه من الضروري أن تجري لهذا الغرض دراسات مسحية للظروف الاجتماعية »[3] ، وكان التأثير الأكبر والأهم ، من قبل فلسفة التاريخ التي قدمت لعلم الإجتماع أفكار النمو والتقدم ، ومفاهيم المراحل التاريخية ، والأنماط الاجتماعية .

ومن قبل المسح الاجتماعي أيضاً ، الذي قدم لعلم الاجتماع إمكانية دراسة الشؤون الإنسانية بمناهج العلوم الطبيعية ـ فالظواهر الإنسانية أيضاً

---

(١) د. محمود عوده ، أسس علم الاجتماع ، شركة ذات السلال للطباعة والنشر ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ ، ص ٧١ .

(٢) د. محمود عوده ، نفس المرجع .

(٣) بوتومور ، تمهيد علم الاجتماع ، ترجمة د. محمد الجوهري وآخرين ، دار المعارف ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٣م ، ص ٣٢ .

يمكن تصنيفها وقياسها ـ وإمكانية إصلاح المجتمع ، حيث اهتمت المسوح الاجتماعية بمشكلة الفقر ، انطلاقاً من أنها مشكلة نتجت عن الجهل الإنساني أو الاستغلال .

ومن ناحية أخرى ، فلا يزال المسح الاجتماعي من أهم طرق البحث في علم الاجتماع[1] .

كما أن الحديث عن نشأة علم الاجتماع ، لا بد أن يتطرق إلى فلسفة التنوير العقلانية النقدية ، التي أثارت كثيراً من مسائل علم الاجتماع ، ثم بعد ذلك ، الموقف منها ، هل هو : موقف المتقبل ، كما هو الحال في علم الاجتماع الماركسي . أو موقف الرافض ، كما هو الحال في علم الاجتماع المحافظ ؟ أو موقف الموفق بينها وبين غيرها من الأفكار المعارضة ؟

كما أن آثار الثورة الصناعية ، والثورة الفرنسية ، مهدت الطريق بشكل مباشر لتطور علم الاجتماع ، حيث أفرزتا الكثير من المشاكل التي تبحث عن حل .

وعلى كل حال ، فإن كونت إضافة إلى وضعه لاسم علم الاجتماع ، فقد دعا إلى الدراسة الوضعية للظواهر الاجتماعية ، ووضع الفيزياء الاجتماعية على رأس العلوم قاطبة ، وقد عني بعلم الاجتماع والفيزياء الاجتماعية « ذلك العلم الذي يتخذ من الظواهر الاجتماعية موضوعاً لدراسته ، باعتبار هذه الظواهر من روح الظواهر الفلكية ، والطبيعية ، والكيماوية والفسيولوجية نفسها ، من حيث كونها موضوعاً للقوانين الطبيعية الثابتة »[2] .

---

(١) انظر بوتومور ، نفس المرجع ، ص ٣٢ ـ ٣٣ ـ ٣٤ .

(٢) نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة د. محمود عوده وآخرين ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٨م ، ص ٤٩ .

ويعد هربرت سبنسر* الإنجليزي ، أحد رواد علم الاجتماع المعاصرين لكونت . وقد أدرك إمكانية تأسيس علم الاجتماع ، وأخرج مؤلفات متعددة في هذا العلم « كالاستاتيكا الاجتماعية ، و « دراسة علم الاجتماع » و « مبادىء علم الاجتماع » . وقد سيطرت عليه فكرة التطور الاجتماعي المستمر عبر الزمان ، وهو من رواد الفكر التطوري »[1] . كما أن ماركس** الذي يعد القائد الأول للحركة العمالية الثورية ، قدم وجهات نظر وآراء تعد داخلة في علم الاجتماع ، بالمعنى الحديث ، وقد أصبح أباً فيما بعد لعلم الاجتماع الماركسي ، الذي تعد المادية التاريخية أساساً له .

ويذكر أحد المؤرخين لعلم الاجتماع ، أنه خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، انقسم إلى عدد من المدارس الرئيسة والفرعية ، بحيث أصبح من العسير أن تجد أي قدر من الالتقاء بين علوم الاجتماع المتعددة ، فمثلاً كان هناك من يعرف علم الاجتماع بأنه : دراسة العلاقة بين البناء الاقتصادي للمجتمع ، والجوانب الأخلاقية ، والقانونية ، والسياسية ، من بنائه العلوي . وهناك من يعتبر موضوع علم الاجتماع : دراسة صور الالتقاء الإنساني[2] .

---

* هربرت سبنسر : (١٨٢٠ - ١٩٠٣م) فيلسوف إنجليزي ، يرى أن الفلسفة هي حصر المعرفة في مبدأ التطور ، وقد لقب بفيلسوف التطور ، له كتاب : « المبادىء الأولى » ، انظر الموسوعة العربية الميسرة ، ج ١ ، ص ٩٦٠ .

(١) نيقولاتيماشيف ، المرجع نفسه ، من ص ٦٣ إلى ص ٧٩ .

** كارل ماركس : (١٨١٨ - ١٨٨٣م)، فيلسوف الشيوعية المعاصرة ، من أصل يهودي ألماني . اشترك مع إنجلز في إصدار كتاب « رأس المال » و « المنشور الشيوعي » ، انظر الموسوعة العربية الميسرة ، ج ٢ ، ص ١٦١٥ .

(٢) انظر تيماشيف ، المرجع السابق ، ص ١٩٤ .

أســس علــم الاجتمــاع

سنتناول في هذه النقطة ثلاثة أمور تكوّن البنية الأســاس لعلم الاجتماع ، وهي :

(أ) موضوع علم الاجتماع :

(ب) النظرية في علم الاجتماع .

(جـ) منهج البحث في علم الاجتماع .

(أ) موضــوع عــلم الاجتمــاع

يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، علم الاجتماع بأنه : « دراسة وصفية تفسيرية مقارنة للمجتمعات الإنسانية ، كما تبدو في الزمان والمكان ، للتوصل إلى قوانين التطور ، التي تخضع لها هذه المجتمعات الإنسانية في تقدمها وتغيرها »[1] . ويحدد علماء الاجتماع موضوع علمهم ، بالظواهر الاجتماعية ، التي تظهر نتيجة لتجمع الناس معاً ، وتفاعلهم مع بعضهم بعضاً ، ودخولهم في علاقات متبادلة ، وتكوين ما يطلق عليه الثقافة المشتركة . حيث يتفق الناس على أساليب معينة في

---

(١) د. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ص ١-٤ .

التعبير عن أفكارهم . كما أنهم يتفقون على قيم محددة ، وأساليب معينة ، في الاقتصاد ، والحكم ، والأخلاق ، وغيرها .

وتبدأ الظواهر الاجتماعية بالتفاعل بين شخصين أو أكثر ، والدخول في علاقات اجتماعية . وحينما تدوم هذه العلاقات وتستمر ، تشكل جماعات اجتماعية . وتعد الجماعات الاجتماعية من المواضيع الأساسية التي يدرسها علم الاجتماع .

وهناك موضوع آخر يدرسه علم الاجتماع ، يتمثل في العمليات الاجتماعية ، كالصراع ، والتعاون ، والتنافس ، والتوافق ، والترتيب الطبقي ، والحراك الاجتماعي ، وهناك أيضاً الثقافة التي تعرف بأنها : « الكل الذي يتألف من قوالب التفكير ، والعمل في مجتمع معين »[1] . كما أن التغير في الثقافة وفي البناء الاجتماعي ، أحد ميادين الدراسة في علم الاجتماع . كما أن هناك النظم الاجتماعية ، وهي الأساليب المقننة والمقررة للسلوك الاجتماعي .

وكذلك الشخصية ، وهي العامل الذي يشكل الثقافة ، ويتشكل من خلالها . وتدل المؤلفات التي تؤلف في مادة علم الاجتماع ، وأيضاً اهتمامات علماء الاجتماع البارزين ، على أن الموضوعات الأساسية هي باختصار كما يلي :

١ ـ التحليل الاجتماعي ، ويشمل :

الثقافة والمجتمع ـ ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية .

٢ ـ الوحدات الأولية للحياة الاجتماعية ، وتشمل :

(أ) الأفعال الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية .

---

(١) تيماشيف ، المرجع السابق ، ص ٤٦١ .

(ب) شخصية الفرد (جـ) الجماعات (د) المجتمعات المحلية « الحضرية والريفية » (هـ) الروابط والتنظيمات (و) السكان (ز) المجتمع .

٣ ـ المؤسسات الاجتماعية الأساسية ، وتشمل :

الأسرة ، الاقتصاد ، السياسة ، القانون ، الدين ، التعليم ، الرعاية الاجتماعية ، المؤسسات التعبيرية والجمالية .

٤ ـ العمليات الاجتماعية الأساسية ، وتشمل :

التمايز والطبقات ، التعاون والتلاؤم والتماثل ، الاتصال ، الصراع الاجتماعي ، الضبط الاجتماعي ، الانحراف « الجريمة والانتحار . . . » ، التكامل الاجتماعي ، التغير الاجتماعي[1] . هذا باختصار تعريف عام بالمواضيع التي يدرسها علم الاجتماع .

(ب) النظريات في علم الاجتماع

يذكر علماء الاجتماع أن التيارات الفكرية التي صاحبت ظهور هذا العلم ونشأته ، لا تزال تؤثر في توجهه النظري حتى الآن . والحقيقة أن مختلف النظريات في هذا العلم تصب في اتجاهين أساسيين ، يتميز كل منهما برؤية خاصة للواقع الاجتماعي : اتجاه محافظ ، واتجاه رافض وثوري . والنظريات عبارة عن طرق مختلفة لإدراك الحقائق الاجتماعية وتفسيرها . وتعرف النظرية بأنها : « مجموعة مبادىء وتعريفات مترابطة ، تفيد في

(١) د. إبراهيم خليفة ، مفاهيم في علم الاجتماع ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ، ص ١٥-١٦ .

تنظيم جوانب مختارة من العالم الأمبيريقي على نحو منسق ومنتظم»[1] ، فهي تتكون من قضايا مترابطة منطقياً ، وقابلة للتحقق الواقعي ، وتنطوي على دعاوى وبدهيات أساسية . وتعد النظرية مسألة أساسية في العلم . ويرى المطلعون في ميدان النظرية ، أن البحث دون سند من نظرية ، أو دون اتجاه نظري ، ليس إلا نوع من العبث ، وذلك لأن النظرية في علم الاجتماع مستمدة أصلاً من نتائج دراسة عملية ، أجريت فعلاً في الواقع الاجتماعي ، وليست مستمدة من النظر العقلي المجرد[2] . . وتؤدي نظرية علم الاجتماع الوظائف التالية :

١ - تصنيف الأحداث الواقعية وتنظيمها .
٢ - تفسير أسباب الأحداث التي تقع ، والتنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل ، في إطار شروط معينة .
٣ - تقديم فهم علمي شامل بالقوانين التي تحكم حركة الأحداث في الواقع الاجتماعي[3] . وسوف نشير فيما يلي إشارة سريعة ومقتضبة إلى أبرز المواقف النظرية في علم الاجتماع :

١ - النظرية البنائية الوظيفية :

يلخص أحد علماء الاجتماع الأفكار الرئيسة التي تعتمد عليها هذه النظرية في ست نقاط هي[4] :

---

(١) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ ، ص ٤٨٦ .
(٢) انظر د. محمد عاطف غيث ، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر ، ص ٤-٥ .
(٣) محمود عودة ، أسس علم الاجتماع ، ص ٨٩ .
(٤) د. سمير نعيم أحمد ، النظرية في علم الاجتماع ، ص ١٨٨-١٨٩ .

(أ) يمكن النظر إلى أي شيء ، سواء كان كائناً حياً ، أو اجتماعياً ، أو سواء كان فرداً ، أو مجموعة صغيرة ، أو تنظيمًا رسمياً ، أو مجتمعاً ، أو حتى العالم بأسره.، على أنه نسق أو نظام ، وهذا النسق يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة ، فجسم الإنسان نسق ، يتكون من مختلف الأعضاء والأجهزة ، وكذلك شخصية الفرد ، والمجتمع ، والعالم .

(ب) لكل نسق احتياجات أساسية لا بد من الوفاء بها ، وإلا فإن النسق سوف يفنى ، أو يتغير تغيراً جوهرياً ، فكل مجتمع مثلاً يحتاج أساليب لتنظيم السلوك « القانوني » ، ومجموعة لرعاية الأطفال « الأسرة » ، وهكذا .

(ج) لا بد أن يكون النسق دائمًا في حالة توازن ، ولكي يبقى كذلك فلا بد أن تلبي أجزاؤه المختلفة احتياجاته ، فإذا اختلت وظيفة أحد الأجزاء فإن الكل يصبح في حالة عدم اتزان .

(د) كل جزء من أجزاء النسق قد يكون وظيفياً ، أي يسهم في توازن النسق ، وقد يكون ضاراً وظيفياً ، أي يقلل من توازن النسق ، وقد يكون غير وظيفي ، أي عديم القيمة بالنسبة للنسق .

(هـ) يمكن تحقيق كل حاجة من حاجات النسق بواسطة عدة متغيرات أو بدائل ، فحاجة المجتمع لرعاية الأطفال مثلاً يمكن أن تقوم بها الأسرة ، أو دار الحضانة ، وحاجة المجتمع إلى التماسك ، قد تتحقق عن طريق التمسك بالتقاليد ، أو عن طريق الشعور بالتهديد من عدو خارجي .

(و) وحدة التحليل يجب أن تكون الأنشطة أو النماذج المتكررة . فالتحليل الاجتماعي الوظيفي ، لا يحاول أن يشرح كيف ترعى أسرة معينة أطفالها ، ولكنه يهتم بكيفية تحقيق الأسرة كنظام لهذا

الهدف . وهدف التفسير الوظيفي ، هو الكشف عن كيفية إسهام أجزاء النسق في تحقيق النسق ككل ، لاستمراريته ، أو في الإضرار بهذه الاستمرارية[1] . وقد سميت هذه النظرية بالبنائية الوظيفية لأنها تحاول فهم المجتمع في ضوء البنيات التي يتكون منها ، والوظائف التي تؤديها هذه البنيات[2] .

٢ ـ النظرية الماركسية :

تقوم الماركسية ـ بوصفها نظرية في علم الاجتماع ـ على مسلمتين أساسيتين هما :

(أ) أن العامل الاقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع وتطوره ، فعلاقات الإنتاج في مجتمع ما ، هي التي تحكم وتحدد كافة مظاهر الحياة في هذا المجتمع ، أي البناء الفوقي من سياسة ، وقانون ، ودين ، وفلسفة ، وأدب ، وعلم ، وأخلاق .

(ب) النظر إلى العالم بما فيه المجتمع ، من خلال الإطار الجدلي : الموضوع ونقيض الموضوع ، والمركب منها ، وهو إطار مستمر لا يتوقف ، ويقول تيماشيف : « إذا ركّبنا المسلمتين الأساسيتين لماركس معاً ، خرجنا ببعض النتائج ، فكل نسق من الإنتاج يبدأ بحالة إثبات ، حيث يكون أكثر النظم الممكنة كفاءة في ذلك الوقت ، لكنه متى عزز اجتماعياً يصبح عقبة أمام تطبيق الاختراعات التكنلوجية ، والإفادة من الأسواق الحديثة ، والمواد الخام ، ولا يمكن للتطور التاريخي أن يقف عند هذه المرحلة ، فالنظام المعزز اجتماعياً ينبغي القضاء عليه

---

(١) سمير نعيم ، المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

(٢) انظر د. محمود عودة ، أسس علم الاجتماع ، ص ٩١ .

بواسطة ثورة اجتماعية ، تخلق نظاماً جديداً للإنتاج ، مركب من القديم والجديد »[1] .

وهذه النظرة تجعل أي مجتمع يتكون من طبقتين أساسيتين متناقضتي المصالح ، مما يجعل الصراع بينهما حتمياً ، فتحدث الثورة الاجتماعية التي تؤدي إلى تغيير علاقات الإنتاج . وعلى هذا فإن الصراع الطبقي هو المحرك الأساس للتغيير الاجتماعي ، من أجل الوصول إلى مجتمع بلا طبقات ، وهو مستمر في زعمهم على طول التاريخ ، فتاريخ أي مجتمع عند الماركسية هو تاريخ الصراع بين الطبقات المستغِلة والمستغَلة[2] .

فيما سبق عرضنا لأهم نظريتين في علم الاجتماع ، ومع ذلك فإنهما لا يمثلان إلا جزءاً بسيطاً من النظريات في هذا العلم ، ويكفي أن نطالع كتاب تيماشيف « نظرية علم الاجتماع » مثلاً ، لنعرف مدى سعة وكثرة النظريات وتعددها في هذا العلم .

(جـ) مناهج البحث في علم الاجتماع

هناك مناهج للبحث يستخدمها علماء الاجتماع ، ويتوقف استخدامها على الباحث ، وطبيعة البحث ، والإمكانات المتوفرة ، ودرجة الدقة المطلوبة ، وأغراض البحث ، ولعل من أكثر الطرق المنهجية شيوعاً في الدراسات الاجتماعية ، المنهج التاريخي المقارن ، والتجريبي ، والمنهج الوصفي وغيرها ، مما قد تقتصر فيه النتائج على الوصف ، أو تتعدى ذلك

(١) تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

(٢) انظر د. محمد الغريب عبد الكريم ، السوسيولوجيا الراديكالية ، المكتب الجامعي الحديث ، الأسكندرية ، الطبعة الأولى ١٩٨٨ ، ص ٧٦-٧٨ .

إلى التحليل والتفسير وقد لا يكتفي الباحث بأحد هذه المناهج ، بل يتعدى إلى المزج بينها . وسنعطي فيما يلي نبذة عن هذه المناهج :

١ - **المنهج التاريخي** : يستخدم علماء الاجتماع المنهج التاريخي ، عند دراستهم للتغير الذي يطرأ على شبكة العلاقات الاجتماعية ، وتطور النظم الاجتماعية ، والتحول في المفاهيم والقيم الاجتماعية . وعند دراستهم لأصول الثقافات ، وتطورها ، وانتشارها . وعند عقد المقارنات المختلفة بين الثقافات والنظم ، بل إن معرفة تاريخ المجتمع ضرورية لفهم واقعه . وقد صاحب المنهج التاريخي نشأة علم الاجتماع ، وقد كان في البداية تطورياً ، يميل إلى وضع المراحل التطورية المختلفة للمجتمعات الإنسانية ، كما هو عند كونت وسبنسر . ولكن النزعة التطورية بدأت تتلاشى ، نظراً لعدم موضوعيتها . وتعد الوثائق سواءاً أكانت وثائق شخصية ، أم رسمية ، أم عامة ، من أهم مصادر المعرفة الاجتماعية ، كالتاريخ الاقتصادي ، والسياسي ، والديني ، والتربوي ، والسكاني وغيرها ، ومثل ذلك الدراسات الوصفية المتكاملة لمجتمع ما في فترة تاريخية معينة ، حيث تحتوي هذه الدراسات عادة على معلومات قيمة تفيد عند التحليل . يمكن أن نمثل لهذا النوع من الدراسات ، بالدراسة الضخمة ، التي أعدتها مجموعة علماء الحملة الفرنسية على مصر بعنوان : وصف مصر ، حيث تعد دراسة مسحية شاملة للبناء الاجتماعي لمصر في فترة تاريخية معينة[١] .

٢ - **المنهج الوصفي** : « يعد المنهج الوصفي من أكثر مناهج البحث

---

(١) انظر محمد علي محمد ، علم الاجتماع والمنهج العلمي ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ، ١٩٨٨م ، الطبعة الثالثة ، من ص١٣٧ إلى ص١٧٣ .

الاجتماعي ملاءمة للواقع الاجتماعي وخصائصه . وهو الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح لهذا الواقع . إذ من خلاله نتمكن من الإحاطة بكل أبعاد هذا الواقع ، محددة على خريطة ، تصف وتصور بكل دقة كافة ظواهره وسماته »[1] . وقد واكب المنهج الوصفي نشأة علم الاجتماع ، وقد ارتبطت نشأته بحركة المسح الاجتماعي في إنجلترا ، أو منهج لوبلاي في دراسة الحالة ، ونشأة الدراسات الأنثربولوجية .

والفكرة الأساسية التي يقوم عليها المنهج الوصفي هي : أن المشكلة التي واجهت الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية ، هي عدم وجود منهج علمي حقيقي ، يصلح لتحليل هذه الظواهر . فلم تكن الملاحظة خاضعة لقواعد تنظمها ، بحيث نعرف بدقة كيفية الملاحظة ، وأهمية الظواهر التي تُلاحظ ، وأكثرها دلالة . ولذلك فإن المنهج الوصفي يعتمد على خطوات هي :

(أ) اختيار الوحدة الاجتماعية الأولية والأساس في الموضوع المدروس .

(ب) اكتشاف الطريقة الملائمة للقياس الكمي لمختلف عناصر مكونات وحدة الدراسة .

(ج) فحص العوامل المختلفة المؤثرة في تنظيم الظاهرة المدروسة وفي وظائفها[2] . وعلى هذا فإن البحوث الوصفية تتم على مرحلتين ، مرحلة الاستكشاف والصياغة . ومرحلة التشخيص والوصف المتعمق . وهما مرحلتان مرتبطتان ببعضهما . ويعد المسح الاجتماعي ودراسة الحالة ، والبحوث السكانية التي تصف المواليد ،

---

(١) محمد علي محمد ، علم الاجتماع والمنهج العلمي ، ص ١٨١ .

(٢) محمد علي محمد ،نفس المرجع ، ص ١٨٢ - ١٨٣ .

والوفيات ، وتحركات السكان ، وتوزيعهم ، بحوث وصفية ، تمثل المنهج الوصفي ، ويوفر المنهج الوصفي كثيراً من البيانات والمعلومات التي تزيد المعرفة بالظواهر ، وتنمي البصيرة بالواقع الاجتماعي بكل أبعاده .

٣- المنهج التجريبي :

« التجريب جزء من المنهج العلمي . فالعلم يسعى إلى صياغة النظريات التي تختبر الفروض التي تتألف منها ، وتتحقق من مدى صحتها . . والتجربة ببساطة : هي الطريقة التي تختبر بها صحة الفرض العلمي »[١] . « فالتجريب هو القدرة على توفير كافة الظروف ، التي من شأنها أن تجعل ظاهرة معينة ممكنة الحدوث في الإطار الذي رسمه الباحث وحده بنفسه . والتجريب يبدأ بتساؤل يوجهه الباحث مثل : هل يرتبط ارتفاع المستوى الاقتصادي للفرد بإقباله على التعليم ؟ أو هل هناك علاقة بين الدين والسلوك الاقتصادي ؟ . أو بين التنشئة الاجتماعية وانحراف الأحداث ؟ ومن الواضح أن الإجابة على هذه التساؤلات ، تقتضي اتباع أسلوب منظم لجمع البراهين والأدلة . والتحكم في مختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر في الظاهرة موضوع البحث ، والوصول إلى إدراك للعلاقات بين الأسباب والنتائج »[٢] . ويعتمد تصميم البحث التجريبي على عدة خطوات ، هي : تحديد المشكلة ، وصياغة الفروض التي تمس المشكلة ، ثم تحديد المتغير المستقل ، والمتغير التابع ، ثم كيفية قياس المتغير التابع ، وتحديد الشروط الضرورية للضبط والتحكم ، والوسائل المتبعة في إجراء التجربة . ومع صعوبة تطبيق هذا المنهج في العلوم الاجتماعية ، إلا أنه

---

(١) محمد علي محمد ، المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

(٢) محمد علي محمد ، نفس المرجع ، ص ٢٠٨ .

طبق فيها ، واستطاع أن يغزو علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية ، تحت تأثير النجاح الذي حققه في العلوم الطبيعية .

٤ ـ المنهج المقارن :

يمكن القول بأن المنهج المقارن ،يطبق في علم الاجتماع بكافة فروعه ومجالات دراسته ، ذلك أن أي بحث في علم الاجتماع لا يخلوا من الحاجة إلى عقد مقارنة ما . وقد استعان به أغلب علماء الاجتماع قديماً وحديثاً ، ويمكن ذكر المجالات الرئيسة في علم الاجتماع ، التي يمكن أن تخضع للبحث المقارن فيما يلي :

(أ) دراسة أوجه الشبه والاختلاف ، بين الأنماط الرئيسة للسلوك الاجتماعي .
(ب) دراسة نمو وتطور أنماط الشخصية ، والاتجاهات النفسية والاجتماعية في مجتمعات ، وثقافات متعددة ، مثل بحوث الثقافة ، والشخصية ، ودراسات الطابع القومي .
(ج) دراسة النماذج المختلفة من التنظيمات ، كالتنظيمات السياسية والصناعية .
(د) دراسة النظم الاجتماعية في مجتمعات مختلفة ، كدراسة معايير الزواج والأسرة والقرابة ، أو دراسة المعتقدات الدينية ، وكذلك دراسة العمليات والتطورات التي تطرأ على النظم الاجتماعية مثل التحضر .
(هـ) تحليل مجتمعات كلية . وعادة ما تتم المقارنة بين المجتمعات وفقاً للنمط الرئيس السائد للنظم[٢] .

---

(١) محمد علي محمد ، نفس المرجع ، ص ٢٠٨ .
(٢) محمد علي محمد ، المرجع السابق ، ص ٢٣١ .

الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع

مفهوم الصياغة وأهميتها

مدخل :

إن الدعوة إلى صياغة علم الاجتماع صياغة إسلامية ، تعني أن هناك خللاً يجب أن يسد ، ومشكلة تبحث عن حل ، وللوهلة الأولى يظن أن هذه المشكلة علاقة بالأزمة التي يمر بها علم الاجتماع ، والتي ظهرت في علم الاجتماع الغربي ، والأمريكي بالذات ، وتردد صداها في العالم الإسلامي والثالث على وجه العموم . وهي عجز علم الاجتماع عن تفسير الظواهر الاجتماعية ، وكذلك انغماسه في خدمة الأيديولوجيات المختلفة ، سواء كانت رأسمالية أم إشتراكية .

ومع أن هذا يعد طرفاً من الحقيقة ، حيث فتحت هذه الأزمة أنظار بعض علماء الاجتماع على علم الاجتماع الإسلامي ، فوجدوا فيه بديلاً للاتجاهات الغربية[1] إلا أن الطرف الأكبر من الحقيقة ، لم يكن كذلك ، وإنما كان مرتبطًا بعملية البحث عن الذات ، التي كادت تضيع في خضم عمليات التغريب والاستلاب الثقافي ، وهذه العملية لا تختص بعلم

(١) انظر د. علي عبد الرازق جلبي ، قضايا علم الاجتماع المعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٩م ، ص ٢٥٢-٢٥٣ .

الاجتماع فحسب ، وإنما تمتد لتشمل كافة الميادين ، وعلى رأسها العلوم الاجتماعية ، ومنها علم الاجتماع ، وتهدف إلى إبراز الهوية الإسلامية ، وتحكيم الشرع في كافة مجالات الحياة . وقد كانت عملية البحث عن الذات نابعة من المجتمعات الإسلامية ، ووُجدت حين شعر أبناء المسلمين المخلصون بقيمة ما يحملون من قيم ومبادىء ، وعندما أدركوا خطورة الاتجاه الذي تسير فيه مجتمعاتهم حيث ضربت التبعية أطنابها على كل شيء .

ولنا أن نتساءل بعد ذلك ، ما هي المشكلة التي أرّقت علماء الاجتماع المسلمين ؟

إن المشكلة التي يعاني منها علم الاجتماع ، لم تصبه وحده فقط ، ولكنها تتعداه لتصيب جميع العلوم الاجتماعية والإنسانية ، وتصيب بمقدار قليل العلوم الطبيعية ، وهي مرتبطة ارتباطاً أساسياً بالنشأة الحديثة لهذه العلوم ، وبالتكوين العلمي والفكري لرواد هذه العلوم فجميع العلوم سواء الاجتماعية أو الإنسانية ، عبارة عن مجموعة من المعلومات المنظمة والمنسقة وفقاً للأفكار والمعتقدات والمظهر والظروف الاجتماعية ، والخبرات الفردية والجماعية لمواضيعها وخبراتها[1] » . فقد نظم الغربيون ونسقوا علومهم تحت ضغط احتياجاتهم الفكرية والعلمية والأيديولوجية ، لذلك جاءت هذه العلوم محملة بتصورات الغربيين ومبادئهم .

ولعل المشكلة الكبرى التي يحس بها عالم الاجتماع المسلم ، لا تختص بتشبع هذه العلوم بالتصورات الغربية ، دون غيرها من تصورات بني

---

(١) محمود غازي ، إسلامية المعرفة ، المسلم المعاصر ، العدد ٣٤ ، ربيع الثاني ـ جمادى الأولى ـ جمادى الثانية ، ١٤٠٣هـ ، ص ٧٥ .

البشر ، ولكنها تتعدى ذلك إلى فساد هذه التصورات ، فالمشكلة هي التصورات الغربية الفاسدة التي تشكل أطراً عامة لهذه العلوم .

ولنا أن نتساءل بعد ذلك : ما هي هذه التصورات الغربية الفاسدة ؟ يقول الشيخ محمد قطب : « لقد أصبح الطابع المميز للفكر الأوربي منذ النهضة هو التمرد على الدين ، والتمرد على الله ، وكان ذلك نابعاً من تأثيرين في أن واحد ، التأثير الأول : هو روح رد الفعل الذي قام ضد الدين والكنيسة ، والثاني : هو تأثير الجاهلية الإغريقية في هذا الشأن بالذات »[1] ، ويقصد بالتأثير الثاني : الأثر الذي خلفته الأساطير الوثنية الإغريقية التي تصور العلاقة بين الآلهة علاقة صراع وخصام لا يفتر ، كأسطورة بروميثيوس الشهيرة .

كانت النتيجة لهذين التأثيرين ، هي قيام الفلسفة الغربية التي تحكم نظرة الإنسان الغربي للكون والحياة والناس . على أسس دنيوية أو « لادينية » أو بالتسمية الخاطئة : علمانية . بل إن « ديورانت » يقول : « إن المفكر الغربي لم يكن في يوم من الأيام مفكراً دينياً ، أي مفكراً متديناً » .

إن الفكر الغربي كان في كل مراحله فكراً ملحداً ، ولم تكن الحياة الدينية بالنسبة إليه شيئاً ، أو من مقومات شخصيته الأساسية »[2] .

وتمتد الدنيوية في نسبها إلى أصول إغريقية قديمة ، فقد أعلن الفلاسفة الإغريق أن البشر باستطاعتهم أن يبلغوا الكمال ، دون أي مساعدة من

---

(١) محمد قطب ، مذاهب فكرية معاصرة ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، ص ٤٥٨ .

(٢) نقلاً عن الأستاذ رمضان لاوند ، المشكلات الاجتماعية والفكر الغربي ، محاضرة ضمن الموسم الثقافي لعام ١٩٦٨م لرابطة الاجتماعيين ، الكويت ، مطبوعات رابطة الاجتماعيين ، الكويت ، ص ١٤٥ .

قوى ما وراء الطبيعة . وذلك باستخدام ملكاتهم العقلية المجردة . وقد نمت الدنيوية ، وكبرت أمام عين الكنيسة ، بل إنها أطاحت بها عندما بلغ فسادها الذروة . ونتيجة للمعاناة من جبروت وقسوة الكنيسة ، فقد تطرفت الدنيوية إلى الطرف المقابل ، وآمنت بمبدأ جديد ، يخالف ما تقول به الأديان جميعاً ، « يستند إلى حواس الإنسان : السمع ، والبصر ، والشم ، واللمس ، أي الإدراك عن طريق عضو حسي . وفيما وراء هذه الحقيقة الحسية ، إما أنه لا يوجد شيء ، أو إذا كان هناك شيء لا نستطيع أن نحسه فإنه يعادل شيئاً غير حقيقي ، وغير موجود ، ومن ثم يمكن تجاهله ، وإغفاله إغفالاً تاماً »[1] .

إن الدنيوية أو العلمانية هي القاعدة التي ترتكز عليها الفلسفات والعقائد الغربية ، ومنها ومعها وُجدت قواعد أخرى لها أهمية كبرى ، مثل الديمقراطية ، وهي المبدأ الذي أقصى الرب والإله والخالق ، عن ساحة السلطان والفنون ، وسلمها إلى أيدي الشعوب باعتبار أن الجماهير هي المصدر الحقيقي للسلطة السياسية .

ومن القواعد أيضاً : القومية ، والمادية ، اللتان كانتا وراء الاستعلاء على الأمم الأخرى ، والنهب الاستعماري لها .

لقد كانت الحصيلة للقواعد السابقة ، أن استقر في الذهنية الأوربية تصور للوجود يقوم على البعد عن الله ، وعلى كراهية الأديان جميعاً باعتبارها من صنع الكنيسة ، وعلى الإيمان بالمحسوس ، وإنكار أفكار الغيب .

ويمكن تلخيص هذا التصور ، الذي يشكل خلفيات عقائدية ، تحدث

---

(١) د. محمد منظور عالم ، دراسة مقارنة للحضارة الإسلامية والحضارة الغربية المادية ، في الإسلام والحضارة ، أبحاث ووقائع اللقاء الرابع للندوة العالمية للشباب الإسلامية ، المجلد الثاني ، الطبعة الثانية ، ص١٣ .

أثرها في سير الحضارة والمعرفة ، فيما يلي : « الوجود كله منحصر في الإنسان والطبيعة ، وهو جزء منها ، ونوع من أنواعها . والطبيعة وجدت هكذا بنفسها ، وكذلك سننها أو قوانينها ، فهي مقدرة بنفسها من غير مقدر لها . والعقل وحده طريق معرفة الحقائق ، وليس ثمة طريق آخر ، وليست المثل الأخلاقية ، والقيم والمفاهيم الحقوقية ، إلا وقائع أو حوادث ، كالحوادث الطبيعية ، نشأت وتطورت ، فهي ليست ثابتة . والإنسان نفسه إنما هو حيوان اجتماعي مفكر فحسب . وليست النفس الإنسانية إلا مجموعة من الغرائز »[1] .

وعلى هذا ، فليس في هذا التصور مكان للإله ، وصلته بالكون ، والوحي والنبوات ، ولا للجزاء والحياة والآخرة ، ولا المثل العليا الأخلاقية ، ولا لسائر الغيبيات .

لقد كانت هذه التصورات هي الإطار الفلسفي ، الذي وجه العلوم الحديثة في أوربا ، وهو كما نرى إطار لا ديني ، يفسر الظواهر الكونية والإنسانية ، بأسباب من داخل الكون ، لا أثر للإرادة الإلهية فيها ، وعلى هذا فقدرة الله وصلته بالكون مستبعدة من البداية . فتفسير دوركايم مثلاً للظاهرة الدينية ، بإرجاعها إلى فكرة التضامن الاجتماعي ، لا يخرج عن هذا الإطار ، فهو قائم على حجة فحواها أن « الأشياء التي يذكرها المنتمون إلى دين ما ، يجب أن لا تؤخذ على أنها إخبار عن الله ، لأنه - من حيث المبدأ - لا يمكن أن يكون هنالك إخبار كهذا »[2] .

---

(١) محمد المبارك ، نحو صياغة إسلامية لعلم الاجتماع ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد التاسع ١٣٩٧ ، ص ١٧ .

(٢) جعفر الشيخ إدريس ، إسلامية العلوم وموضوعيتها ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد الخمسون ، السنة الثالثة عشرة ، ١٤٠٨هـ ، ص ١٠ .

ويتجاوز هذا الإطار ، اللادينية بالمعنى السلبي ، إلى عداء الدين حيث ، يتعرض لانتقاده والهجوم باسم العلم ، وكما هو الحال في الفلسفة الماركسية والوضعية ، حيث يعتبر الدين مرحلة ولّت وانتهت ، وحل محلها العلم .

وعلى كل حال ، فإن العلوم الاجتماعية بنشأتها الغربية الحديثة ، تدور في فلك هذا الإطار ، بل إنه يتجلى فيها بوضوح أكثر من غيرها .

لقد كانت هذه هي المشكلة الكبرى ، التي يفزع منها علماء الاجتماع المسلمون ، حينما يرونها مبثوثة في مبادىء علم الاجتماع ونظرياته . وهي مشكلة نشأت ـ كما سبق ـ نتيجة لنشأة علم الاجتماع الحديث الأوربية . فالأوربيون هم واضعوا علم الاجتماع الحديث . وهم الذين طوروه ، ووضعوا مناهجه ونظرياته ، لمعالجة أوضاعهم الاجتماعية ، وقد كان الأمر في غاية البساطة لو بقي هذا العلم حيث نشأ ، ولكن الأمر انتقل إلى مرحلة خطرة ، حينما أخذ هذا العلم صفة العالمية ، ونُقل بحذافيره إلى بلاد العالم الإسلامي ، في فترة الانبهار بالغرب ، وما ينتجه .

ولعل الاعتراض الثاني على علم الاجتماع من قبل عالم الاجتماع المسلم ، هي هذه الصفة العالمية ، التي منحت لنظريات علم الاجتماع الحديث ، تحت دعوى الموضوعية والمنهج العلمي المحايد ، الذي تصدق نظرياته في أي زمان ، وفي أي مكان ، لاعتماده على الوقائع المشاهدة التي لا تنكر .

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤالان حول هذه القضية ، وهما :

١ ـ هل نظريات علم الاجتماع تعبر عن الحقيقة كاملة حتى تأخذ صفة العالمية ؟

٢ ـ ما نوع القضايا والمشكلات التي أثارها علم الاجتماع ، وهل هي قضايا عالمية ؟

وبالنسبة للإجابة عن السؤال الأول : فإن الإيجاز السابق للإطار الفلسفي الذي يحيط بالعلوم الاجتماعية عموماً ، يجيب عن هذا السؤال ، ويدلنا على أن مادة البحث في هذه العلوم ناقصة ، فقد اقتصرت على عالم الشهادة ، دون اعتبار لعالم الغيب ، واقتصرت على المحسوسات دون المعنويات . ولا شك أن تأثير عالم الغيب في الحياة الواقعية كبير جداً ، إضافة إلى أنه حق لا ريب فيه ، لا يجوز عقلاً إنكاره ، أو تجاهله بهذه الطريقة .

وبالنسبة للإجابة على السؤال الثاني ، فإن استعراضاً سريعًا لمسيرة هذه العلوم سوف يوضح أنها كانت تهدف إلى الإجابة عن أسئلة أوروبية بحتة ، لم تكن تثار في أنحاء العالم الآخر .

فلقد « تمثلت حصيلة التطورات المادية والفكرية والسياسية في أوربا ، في القرن التاسع عشر ، في انهيار تام لأركان المجتمع التقليدي ، بكل نظمه وأفكاره ومقدساته ، ونمو متزايد للفردية ، وانهيار للانتماءات الاجتماعية ، وإيمان بأسبقية الفرد على المجتمع ، والقيم والقوانين ، واهتزاز لنظم كانت شبه مقدسة كالأسرة ، والطبقة ، والطائفة ، والملكية ، والدين ، وغير ذلك . إضافة إلى الاضطرابات الأخرى ، التي شملت المجتمع الجديد بوصفها جزءاً لا يتجزأ من طبيعته ، ومن أهمها الصراعات الطبقية ، التي ولدتها ظروف العمل الصناعي ، ونظام المصنع والأشكال المختلفة للاستقلال »[1] .

وكان السؤال الذي يطرح نفسه على الجميع : ماهو مستقبل مثل هذا النظام ؟

---

(١) د. محمود عوده ، نشأة علم الاجتماع ، دراسة في سوسيولوجيا المعرفة ، في دراسات في علم الاجتماع والأنثربولوجيا ، مجموعة من أساتذة علم الاجتماع ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٥م ، دار المعارف ، مصر ، ص٥١ .

وتولدت عن هذا السؤال أسئلة فرعية كثيرة ، ولقد كانت أفكار عصر التنوير مرشدة في تحديد الأسئلة ، والإجابات .

وقد اتخذت الإجابة عن هذا السؤال شكل نظريات كبرى ، بدءاً من النصف الثاني للقرن التاسع عشر ، وقد اتجهت إلى اتجاهين :

١ ـ اتجاه التغيير الثوري الراديكالي ، الذي يقوم على الصراع بين العمل ورأس المال . فالنظام البورجوازي يجب أن ينسف ، ولا مجال لإصلاحه . ويجب أن يوجد نظام جديد يقضي على التمايزات الطبقية . والفكرة الماركسية هي النموذج الأمثل لهذا الاتجاه .

٢ ـ اتجاه دعم التوازن ، وحفظ النظام ، وإصلاح المجتمع الذي هزته الفلسفات النقدية ، والحركات الثورية ، من أجل استكمال المؤسسات اللازمة لاستقرار العلاقات بين العمل ورأس المال ، وليس من أهداف هذا الاتجاه إنهاء التمايز الطبقي ، بل من أهدافه : التخفيف من حدة الصراع ، بالتعليم والتوجيه والإرشاد . وقد مثلت الوضعية وعلى رأسها كونت ، هذا الاتجاه . وتشكل الوظيفية طبعة جديدة من طبعات هذا الاتجاه .

ولا يزال الاهتمام بالنظام الأمثل ، هو محور النظريات الجديدة ، فمحاولات التأليف بين الماركسية والوظيفية ، والاهتمام بالتوازن والصراع في آن واحد ، لا يخرج عن هذا النطاق[1] . وكل هذه النظريات تتفرع عن الاتجاه الأكبر الذي هو الدنيوية ، فأكثر ما تبشر به هذه

---

(١) انظر فيما سبق : عادل حسين ، النظريات الاجتماعية الغربية قاصرة ومعادية ، في إشكالية العلوم الاجتماعية ، مجموعة من المؤلفين ، نشر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، طبع دار التنوير للطباعة ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٤م ، من ص ٢٥١ إلى ص ٢٥٧ .

النظريات هو مزيد من ضبط الأداء ، ومزيد من نمو القوى الإنتاجية ، ومزيد من التعديل في علاقات الإنتاج « النظام الاقتصادي » ، ومزيد من الرخاء ، وسلع الاستهلاك ، لكافة أبناء هذه المجتمعات »[1] .

وعلى هذا فإن العلوم الاجتماعية ، ومنها علم الاجتماع ، وجدت في الغرب لتعالج مثل هذه المشاكل ، وهذه المشاكل لم تمر على المجتمعات الأخرى ، بل إن الواقع الاجتماعي للعالم الإسلامي ، يطرح أسئلة ومشكلات مختلفة تماماً ، تتطلب إجابات غير تلك الإجابات ، كما أن الاختلاف بين العالم الغربي ، والعالم الإسلامي ، يبدأ من المحور والمركز ، حيث تركز العلوم الغربية على الدنيوية ، بينما يعتبر الإسلام هو محور العلوم في العالم الإسلامي . أو على الأقل ينبغي أن يكون كذلك .

وهكذا نجد أن دعوى العالمية المبنية على الموضوعية ، والمنهج العلمي المحايد ، دعوى زائفة ، ولا غرابة بعد ذلك في أن نجد عالم الاجتماع الغربي يتحدث عن الأديان ، بينما يقصد المسيحية فقط ، أو يتحدث عن القوانين الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإنسانية كافة ، بينما هو يقصد ممارسات عامة في المجتمعات الغربية وحدها[2] ويمكن اختصار الدواعي الأساسية لصياغة العلوم الاجتماعية عموماً ومنها علم الاجتماع ، صياغة إسلامية ، فيما يلي :

١ ـ التصورات الغربية الفاسدة الموجهة لهذه العلوم .

---

(١) عادل حسين ، المرجع السابق ، ص ٢٥٦ .

(٢) انظر د. سيد سجاد حسين ، د. سيد علي أشرف ، أزمة التعليم الإسلامي ، ترجمة د. أمين حسين الرباط ، نشر شركة عكاظ وجامعة الملك عبد العزيز ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، ص ٩٨ .

٢ - إن هذه العلوم صبت اهتمامها على الجزء المنظور من الواقع ، ولم تعترف بالجزء الغيبي منه ، لذلك فهي لا تعبر عن الحقيقة كاملة .

٣ - إن النظريات والقضايا والحلول التي وجهت هذه العلوم ، هي قضايا تخص جزء من العالم يسمى الغرب ، ومن الخطأ تعميمها على بقية أنحاء العالم .

وسيتكشف لنا خلال هذا البحث ، مزيداً من دواعي الصياغة الإسلامية ، التي هي ألصق بعلم الاجتماع منها بغيره من العلوم .

ولمواجهة هذا الخلل الكبير في هذه العلوم ، نادى المخلصون من أبناء العالم الإسلامي بصياغة العلوم الاجتماعية خاصة ، صياغة إسلامية تتناسب مع التصورات الإسلامية ، التي تعبر عن الحقيقة كاملة ، وتعالج قضايا العالم بأجمعه ، وليست قضايا العالم الإسلامي فحسب .

ونظراً لأن هذه القضية لا تزال حصيلة جهود فردية ، فقد تعددت المسميات لهذه الدعوة ، علمًا بأنها تهدف إلى شيء واحد ، هو إقامة هذه العلوم على أساس التصور الإسلامي السليم ، للحياة والكون والإنسان ، فقد وردت المسميات التالية : أسلمة العلوم ، أو أسلمة المعرفة[١] والتوجيه الإسلامي للعلوم[٢] ، وصياغة العلوم صياغة إسلامية[٣] ،

---

(١) ورد هذا الاصطلاح في كتابات د. إسماعيل الفاروقي : « أسلمة المعرفة » ، وكذلك كتاب إسلامية المعرفة من إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، وورد كذلك في مقالة د. جعفر الشيخ إدريس : إسلامية العلوم وموضوعاتها ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد الخمسون .

(٢) ورد في كتاب د. عبد الرحمن صالح عبد الله : « التوجيه الإسلامي للعلوم التربوية » ، دار المنار للنشر .

(٣) وردت في مقال د. إسماعيل الفاروقي : صياغة العلوم الاجتماعية صياغة إسلامية ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد العشرون .

والتأصيل الإسلامي للعلوم[1] ، وكلها تهدف إلى شيء واحد يلخصه د. إسماعيل فاروقي فيما يلي : « إن إعادة صياغة العلوم في ضوء الإسلام ، هو ما نعنيه بكلمة أسلمة العلوم ، ونعني بها إعادة صياغة المعلومات وتنسيقها ، وإعادة التفكير في المقدمات والنتائج المتحصلة منها ، وتقويم الاستنتاجات التي انتهت إليها ، وإعادة تحديد الأهداف على أن يكون كل ذلك بطريقة تجعل فروع المعرفة المختلفة تثري التصور الإسلامي ، وتخدم أهداف الإسلام »[2] .

ويواصل حديثه فيقول : « وللوصول إلى ذلك الهدف ، لا بد لقضايا الإسلام الأساسية ، وأعني بها وحدة الحقيقة ، ووحدة المعرفة ، ووحدة البشرية ، ووحدة الحياة والإيمان ، بوجود هدف من وراء خلق الكون والإنسان ، وتسخير الكون للإنسان ، وعبودية الإنسان لله ، لا بد لهذه القضايا كلها أن تحل محل التصورات الغربية »[3] .

والحقيقة أن هذا الذي يذكره الفاروقي هو واجب كل مسلم مخلص في الإسلام .

والصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع ، تعني على ضوء هذا المفهوم استقلال علم الاجتماع الإسلامي ، استقلالاً يجعله في مواجهة علم الاجتماع الماركسي . وعلم الاجتماع الغربي الليبرالي . وذلك بسبب استقلالية التصور الإسلامي وشموليته . وتفرده عن التصورين السابقين .

---

(١) تردد في ندوة التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية ، التي عقدت في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، من ٥ إلى ٦/٦/١٤٠٧هـ .

(٢) د. إسماعيل راجي الفاروقي : أسلمة المعرفة ، ترجمة فؤاد حموده عبد الوارث سعيد ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد ٣٢ ، شوال ـ ذو القعدة ـ ذو الحجة ١٤٠٢ ، ص ١٤ .

(٣) إسماعيل الفاروقي : المرجع السابق ، ص ١٤ .

ويترتب على هذا ، الحكم بخطأ المحاولات ، التي تجعل علم الاجتماع الإسلامي ، فرعاً من فروع علم الاجتماع العام ، أو فرعاً من فروع علم الاجتماع الديني .

وكذلك المحاولات الأخرى التي تجعله علمًا للمجتمعات الإسلامية فقط ، ولا شك أن هذا يتصادم مع السبب الذي يدعو إلى الصياغة الإسلامية ، وهو إبراز التصور الإسلامي ، الذي تعد العالمية إحدى خصائصه .

ويتبع ما سبق ، أن يكون ميدان علم الاجتماع « هو واقع المجتمعات البشرية ، في حدود كونها عالماً مشهوداً ، يمكن ملاحظته واستخراج خصائصه ، وقوانين حركته وتبدله »[1] .

ويعني هذا الاكتفاء برأي الإسلام ، في أمور يبحثها علم الاجتماع العام ، ويتخبط فيها ، نظراً لاعتماده على مفاهيم عقائدية أخرى ، وذلك مثل : « أصل الأديان ونشأتها ، وتعاقب النبوات ، وتتابع تشريعاتها ، وأحكامها »[2] .

ويتبع هذا دراسة القضايا الاجتماعية ، التي فصل أحكامها الإسلام كالأسرة ، وقضايا المرأة ، دون إغفال لأوامر الشرع الإسلامي في ذلك .

---

(١) الشيخ محمد المبارك : نحو صياغة إسلامية لعلم الاجتماع ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد التاسع ، محرم ـ صفر ـ ربيع أول ١٣٩٧ ، ص ٣١ .

(٢) انظر الشيخ محمد المبارك ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

عـوائق الاسـتفادة من عـلم الاجتمـاع المعـاصر

المبحـث الأول

معايـير عـلم الاجتمـاع القـائم

لا يشك أحد في أن علم الاجتماع يعتمد على حقائق جزئية ، وحوادث واقعية ، لا ينكرها عقل ، ولا علم ، ولا دين ، ومع ذلك نجد علماء الاجتماع يختلفون اختلافاً كبيراً عند دراستهم لهذه الوقائع ، وقد اعترف بهذا الاختلاف كثير من علماء الاجتماع[1] .

ولا شك أن وراء هذا الاختلاف تقف المعايير التي يسير على ضوئها هذا العلم ، ونقصد بها الموازين التي تزن وتقوِّم الأبحاث الاجتماعية .

ويهمنا في هذا المقام ، أن نتحدث عن معيارين ، كان لهما الأثر الكبير في إعاقة الاستفادة الكاملة من علم الاجتماع بالنسبة للمسلمين ، مما يحتم بعد

(١) انظر ج. أوسيبوف، قضايا علم الاجتماع « دراسة سوفيتية » ، ترجمة : سمير نعيم و د. فرج أحمد فرج ، نشر دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٠م ، ص٦٤ ، حيث أورد كثيراً من الأقوال الدالة على الاختلاف بين علماء الاجتماع ، مثل قول هجز : « إنه لا يوجد علم اجتماع واحد ، بل هناك علم اجتماع أمريكي ، وآخر سوفييتي ، ويوغسلافي ، وصيني ، وغير ذلك » .

ذلك دفع عملية الصياغة الإسلامية إلى الأمام ، خصوصاً ونحن نعرف أن هذا العلم مرتع لتعدد وجهات النظر .

وهذان المعياران هما :

١ ـ الدقة العلمية والتحليل الموضوعي .
٢ ـ الارتباط الوثيق بالفلسفات والعقائد المختلفة .

وسيكون الحديث في البداية عن عرض ومناقشة المعيار الأول ، ثم نتكلم بعد ذلك عن المعيار الثاني .

المعيـــار الأول
الدقة العلمية والتحليل الموضوعي

ويعني هذا المعيار : أن المجتمع بظواهره ومشاكله ، يعتبر موضوعاً لعلم « Science » هو علم الاجتماع .

والعلم ، مصطلح يعني : « الدراسة الموضوعية المنظمة للظواهر الواقعية ، وما يترتب على ذلك من بناء للمعرفة . وعليه فإنه يتميز بالخصائص التالية ، وهي : أنه منظم ، وموضوعي ، وواقعي « أمبريقي » . . ويقوم العلم على دعوى جوهرية ، محصلتها أنه من الممكن استقاء المعرفة بالعالم من خلال الحواس ، وأن صدق هذه المعرفة يتأكد بواسطة الملاحظات المتشابهة التي يقوم بها كثير من الأشخاص . وأنه من الممكن ـ نسبياً ـ التحكم في تحيز الملاحظ وقيمه الشخصية ، حتى تتوافر درجة ملائمة من الموضوعية[١] .

---

(١) د. محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ ، ص ٤٠٠ .

وقد قاد هذا المفهوم للعلم إلى التأكيد على قيمة الموضوعية العلمية التي لا تعني النزاهة والأمانة فقط ، ولكنها تتعدى ذلك إلى التخلص من ضغوط الأهواء السياسية ، والذهنية والفكرية ، وعدم الخضوع أو الأخذ بأي نظرية أو فكر اجتماعي ، أو سياسي ، عند بحث أي ظاهرة ، وتقتصر على رؤية العالم كما يبدو بالفعل ، وتكتفي بملاحظة الظواهر المشاهدة فحسب ، مما يعني تنحية القيم ، حيث يعتبر مفهوم القيمة مفهوم غير ضروري ، وغير مرغوب فيه ، في علم الاجتماع كما يقول أدلر*[1] .

وتعني دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة علمية ، أن تدرس بعيداً عن الفلسفات التأملية ، والعقائد الدينية ، فالدراسة العلمية تعتمد على الملاحظة والتجريب فحسب ، وتقابلها الدراسة الدينية والفلسفية والفنية التي تعتبر غير علمية . ولكنها ربما تزودنا بنوع من المعرفة ، إلا أنها على كل حال غير علمية[2] .

نشـــأة الدراسة العلميـة للظواهـر الاجتماعية « الموضوعية » ورسوخها

لقد نشأت المطالبة بالدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية ، باعتبار هذه الدراسة متميزة عن الدراسة الدينية والفلسفية ، في أجواء الثقافة الغربية ،

(*) ألفرد أدلر ، « ١٨٧٠ - ١٩٣٧ » ، طبيب عقلي نمساوي ، مؤسس مدرسة علم النفس الفردي ، من مؤلفاته : « علم النفس الفردي عملاً وعلماً» ، و « الجبلة العصابية » ، و « فهم الطبيعة البشرية » ، انظر الموسوعة الميسرة ، ج ١ ، ص ١٠٠ .

(١) انظر ، عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، ص ٤٠١ ، وانظر أيضاً د. معن خليل عمر ، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ ، ص ١٧ .

(٢) د. صلاح قنصوة ، « وحدة المنهج وتعدد المنحى في العلوم الاجتماعية » ، ضمن كتاب =

حيث تأثر الباحثون في الشؤون الإنسانية ، بالنجاح الذي حققه المنهج العلمي في العلوم الطبيعية والبيولوجية . فقد نجح العلم الطبيعي في كشف ظواهر الكون ، والسيطرة عليها ، بعد أن تخلص من هيمنة الكنيسة الكاثوليكية ، قبل عصر النهضة ، التي كانت ترى أن غاية البحث هي فهم كلمة الإله في الكون . وعين الضلالة عندها هي : البحث عن الحقيقة في غير الكتاب المقدس ، حيث يقول أحد الآباء : « لو كان هناك احتمال للوصول إلى الحقيقة عن طريق البحث والدراسة ، لكنا قد توصلنا إليها من زمن بعيد ، وبما أنه لم يتوصل إليها برغم ما ضاع في سبيل ذلك من وقت وجهد ، فمن الواضح الجلي إذاً أن الحكمة والحقيقة لا وجود لها »[1] .

وقد استخدمت الكنيسة العنف في سبيل حمل العلماء على اعتناق هذا المبدأ ، مما ولد عندهم ردة فعل ضدها ، فاستبدلوا مبدأ آخر بمبدأ الكنيسة فَحْواه : أن المعارف يجب أن تنمى عن طريق ما يمكن أن يلاحظ ، أو ما يمكن جعله قابلاً للملاحظة . . وكانت الروح المميزة للقرن الثامن عشر ، هي روح المشاهدة ، والدقة ، والمراقبة ، وإجراء التجارب ، واستنباط القوانين العامة الواضحة والدقيقة ، وكما يقول أحد المؤرخين :

« لقد انشغل الناس بالمنهاج المعصوم من الخطأ « المنهج العلمي » ، وخُيل إليهم أنه لم يبق من مهمة سوى أن يسحبوا المنهاج العلمي الذي ولد على

= « إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي » ، لمجموعة من المؤلفين ، نشر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ ، ص ٩٧ .

(١) نقلاً عن ـ زيغريد هونكة : شمس العرب تسطع على الغرب ، ترجمة د. فاروق بيضون ، كمال الدسوقي ، منشورات دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م ، ص ٣٦١ ، وانظر د. جمعة الخولي ، الاتجاهات الفكرية المعاصرة وموقف الإسلام منها ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م ، ص ٢٩ .

يدي ديكارت* ونيوتن** ، ليغطي تلك المناطق التي لا تزال خاضعة للخرافات وعدم الانتظام »[1] .

ونظراً لنجاح المنهج العلمي في كشف الظواهر الطبيعية ، فقد أفترض أن هذا المنهج سيحقق نفس النجاح في كشف حقائق الظواهر الاجتماعية ، لأنها طبيعية يجب إخضاعها لنفس المنهج ، حتى يمكن التحكم فيها . ومن هنا بدأ العلماء يدرسون الظواهر الاجتماعية بالمنهج العلمي السالف ، وأصبح هذا المنهج ركيزة من ركائز علم الاجتماع ، تقاس قيمة الأبحاث ، بقدر تمسكها به . وعلى كل حال ، فقد سيطرت الفكرة القائلة : بأن نجاح علم الاجتماع خاصة ، والعلوم الاجتماعية على وجه العموم ، وتقدمه ، رهن بقدرته على استخدام مناهج العلوم الطبيعية ، وطرق البحث فيها ، وبخاصة استخدام القياس ، والإحصائيات ، والاستبيانات ، والجداول ، وغيرها .

ومن هنا فقد كثر الحديث عن المقارنة بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، الذي ينتهي غالباً بتأكيد أن الفرق بينهما هو فرق في الدرجة فقط[2] .

---

(١) رونالد سترومبرج ، تاريخ الفكر الأوربي الحديث ، ترجمة أحمد الشيباني ، مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٨م ، الجزء الثالث ، ص ١١٦ .

(*) دينية ديكارت « ١٥٩٦-١٦٥٠ » ، فيلسوف فرنسي ، وعالم رياضي ، أقام فلسفته على الشك المنهجي ، وقد أصبحت قواعده للبحث عن الحقيقة أساساً للتربية الحديثة التي تهدف إلى تدريب العقل على التفكير المنظم الحر ، انظر الموسوعة ، ج ١ ، ص ٨٣٤ .

(**) نيوتن « ١٦٤٣ - ١٧٣٧م » ، عالم إنجليزي ، من أكبر علماء القرن الثامن عشر في الفيزياء والرياضيات ، مكتشف قانون الجاذبية ، وقانون الحركة ، انظر الموسوعة الميسرة ، ج ٢ ، ص ١٨٧٢ .

(٢) انظر د. أحمد أبو زيد ، أزمة العلوم الإنسانية ، مجلة عالم الفكر ، العدد الأول ، المجلد الأول .

بمعنى أن العلوم الاجتماعية ، ستصل يوماً ما إلى ما وصلت إليه العلوم الطبيعية ، من دقة ، فهذا أحدهم يقول : « إن المنهج العلمي إنما ينحصر في المشاهدة ، والتجريب ، مشاهدة الوقائع البسيطة ، لا الغليظة (المعقدة) حيث إن الواقعة العلمية هي التي يمكن إجراء التجارب عليها »[1] .

ويقول آخر : « إن المعرفة التي لا يمكن قياسها ، هي معرفة هزيلة ، وغير مقنعة »[2] .

والحقيقة أن الإقتناع السابق بضرورة دراسة الظواهر الاجتماعية بالمنهاج العلمي ، ظهر تدريجياً ، ولم يظهر دفعة واحدة ، فلما جاء كونت أعلن علمية علم الاجتماع ، ووضعه على رأس القائمة عند تصنيفه للعلوم ، واعتبره علمًا طبيعياً . فقد كان يقيس الأشياء جميعها بمقياس العلم ، الذي يعتبره الصيغة الوحيدة للمعرفة الإنسانية . وقد رفض اعتبار اللاهوت والميتافيزيقا مجالات للمعرفة ، بناء على أنه لا يمكن تبرير ما تدعيه من معرفة ، بمنهج البحث العلمي[3] .

وهذا أمر طبيعي أن يصدر من رائد الوضعية ، التي تكتفي بملاحظة الظواهر المحسوسة فقط .

ويمكن تحديد الملامح العامة لمنهج كونت في القضايا الرئيسة التالية :

١ ـ إن الحقيقة تنحصر في كل ما هو متاح أمام إدراك الحواس .

---

(١) قبادي محمد إسماعيل ، قضايا علم الاجتماع المعاصر ، نشر منشأة المعارف بالأسكندرية ، مطبعة الكاتب المصري للطباعة والنشر ، ص ٤٦ .

(٢) عن أحمد أبو زيد ، أزمة العلوم الإنسانية ، المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

(٣) هنري ايكن ، عصر الأيديولوجيا ، ترجمة محي الدين صبحي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ ، ص ٨٤ .

٢ ـ إن العلوم الطبيعية والاجتماعية تشترك في أساس منطقي ومنهجي واحد .

٣ ـ أن ثمة فرقاً جوهرياً بين الواقع والقيمة ، فالعلم يتعامل مع الواقع فقط ، وأما القيمة فإنها تعكس نظاماً للظواهر ، يتميز باختلافه التام ، وخروجه عن نطاق العلم[١] .

وهذه الدراسة الوضعية للظواهر الاجتماعية ، التي أكدها كونت ، صارت فيما بعد عقيدة أساسية في المناهج الاجتماعية المعاصرة . حيث يحذر الباحثون من الوقوع تحت طائلة التعصب لأقوامهم ، أو أديانهم ، أو وجهات نظرهم الخاصة . ويكتفون فقط باستنباط افتراضاتهم ونظرياتهم من النتائج التجريبية فحسب . وعليه ، فما لا يمكن تحقيقه بالتجربة ، فهو تأملي تماماً كما يفعل علماء الطبيعة[٢] .

ولعل « دوركايم » كان أكثر علماء الاجتماع اجتهاداً في تحديد كيفية دراسة الظواهر الاجتماعية ، وقد ألف كتاباً في هذا الموضوع سماه : « قواعد المنهج في علم الاجتماع » ، حدد فيه خواص الظاهرة الاجتماعية . ثم بين القواعد الخاصة بملاحظة الظواهر الاجتماعية .

وقد كانت أولى القواعد ، وأكثرها أهمية ـ على حد تعبيره ـ هي أنه يجب ملاحظة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء .

---

(١) د. سامية محمد جابر ، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ ، ص ٦٣-٦٤ .

(٢) انظر د. إلياس بايونس ـ فريد أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع الإسلامي ، ترجمة د. أمين حسين الرباط ، مراجعة د. تمام حسان عمر ، نشر : شركة مكتبات عكاظ ـ وجامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م ، ص ١٧ .

ويعني بذلك أن على عالم الاجتماع أن يسلك مسلكاً شبيهاً بالمسلك الذي ينهجه كل من عالم الطبيعة والكيمياء ، أو وظائف الأعضاء ، حينما يأخذ في دراسة بعض الظواهر ، التي لم تكتشف بعد في دائرة اختصاصه العلمي[1] . وذلك على أساس أنها أشياء تقدم نفسها للملاحظة ، كنقطة بدء للعمل .

وقد أضاف قواعد متممة لهذه القواعد كانت أولاها : أنه يجب على عالم الاجتماع أن يتحرر بصفة مطردة من كل فكرة سابقة[2] . ويعني بذلك التحرر من سيطرة الأفكار الشائعة ، وإسكات المعتقدات والعادات الأخلاقية مؤقتاً ، إلى حين الانتهاء من دراسة الظاهرة . كما يجب عليه أن يزيح عن كاهله تلك الآراء البدهية الكاذبة ، التي تسيطر على عقول العامة من الناس ، ويحذر قواعد التفكير التقليدي ، وهي تلك القواعد التي تنقلب مستبدة قاهرة في نهاية الأمر ، وذلك بسبب شدة إلفه إياها . وإذا اضطر إلى استخدامها ، فلا بد أن يتذكر أنها قليلة الجدوى ، حتى لا يعطيها أكبر من حجمها أثناء بحثه[3] .

ويقول أحد أساتذة علم الاجتماع عن جهود دوركايم في ترسيخ المنهج العلمي في علم الاجتماع : « وجدير بالذكر أن دوركايم حين يسعى إلى إقامة علم الاجتماع على أسس علمية ، إنما هو في الحقيقة يعيد صياغة أفكار سبقه إليها سان سيمون ، وكونت ، وسبنسر ، ولكن الشيء الوحيد الذي يؤكده دوركايم : هو أن هؤلاء لم ينجحوا في فصل علم الاجتماع عن الفلسفة والتصورات الميتافيزيقية .

---

(١) إميل دوركايم ، قواعد المنهج في علم الاجتماع ، ترجمة د. محمود قاسم ـ د. السيد محمد بدوي ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ ، ص ٢٧ .

(٢) إميل دوركايم ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(٣) إميل دروكايم ، نفس المرجع ، ص ٩٨ .

فهو وإن كان يؤمن بالمنهج الوضعي ، إلا أنها ليست تلك الوضعية الميتافيزيقية ، التي تبناها كونت ، وسبنسر ، حين نظرا إلى الظواهر الاجتماعية بوصفها تسير عبر خط تطوري وتقدمي واحد »[1] .

ويعني هذا أن دوركايم أوغل في علمية علم الاجتماع ، إلى درجة أبعد مما وصل إليه كونت .

وامتداداً لدراسة الظواهر الاجتماعية بالمنهج العلمي ، ظهرت النظرية الوضعية المحدثة في علم الاجتماع ، التي اعتبرت المناهج غير الكمية في دراسة السلوك الإنساني شديدة السطحية ، على خلاف المنهج الكمي الذي يعتبر العد والقياس منهجاً لا غنى عنه للبحث العلمي في أي ميدان .

وعلى كل حال فإن علم الاجتماع ، لم يتجاوز ما وضعه له كونت من أسس ، بالرغم من تعدد نظرياته . فهذه النظريات جميعاً تؤكد علميته نفسها . وتتفهم تلك العلمية كاعتماد على المحسوس دون غيره . وكما يقول تيماشيف : « فلقد كان الهدف الأساس للرعيل الأول من علماء الاجتماع ، هو إرساء الدعائم العلمية لدراسة المجتمع . ونحن نعتقد أن أغلب علماء الاجتماع خلال مراحل تطوره المختلفة ، كانوا يسعون إلى تحقيق هذا الهدف »[2] .

أوجه الاعتراض على هذا المعيار :

يمكن حصر الاعتراضات على هذا المنهج ، في ثلاث نقاط :

١ ـ خطأ التسوية بين الظاهرة الطبيعية ، والظاهرة الاجتماعية .

---

(١) د. محمد علي محمد ، المفكرون الاجتماعيون ، « قراءة معاصرة لأعمال خمسة من أعلام علم الاجتماع الغربي ، دار النهضة العربية ـ بيروت ، ١٩٨٢م ، ص ٩٧ـ٩٨ .

(٢) تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ص ٣١٠ .

٢ ـ الحياد حيال القيم .
٣ ـ عدم الواقعية في هذا المعيار .
ونبدأ بالاعتراض الأول :

١ ـ خطأ التسوية بين الظاهرة الطبيعية ، والظاهرة الاجتماعية :

لقد كان الخطأ الأساس في المنهج العلمي الذي تبناه علم الاجتماع ، هو التسوية بين البحث في الظاهرة الاجتماعية والظاهرة الطبيعية ، علمًا بأنه لا مجال للاتفاق بينهما ، فبينما يمكن الوصول إلى حقيقة الظاهرة الطبيعية ، حين تنفصل عن سياقها الزماني والمكاني ، الذي تقع فيه ، فإن الوصول إلى حقيقة الظاهرة الاجتماعية ، يستحيل ، حين تجرد من سياقها الزماني والمكاني ، وحين تسلب من محيطها الديني الخلقي والاجتماعي الذي يتحكم في حركتها[١] .

إن أي ظاهرة إنسانية ، اجتماعية كانت أو فردية ، لا تتكون من عناصر مادية خالصة ، يمكن ملاحظتها بالحواس ، ومعرفة كمها وقياسها ، بل هناك عناصر أهم تتدخل في تكوينها والتحكم فيها وهي العناصر المعنوية والروحية ، ولا يكتمل وصف الظاهرة الإنسانية دون الرجوع إليها ، كما لا يمكن ردها إلى المحسوس ، ولا يمكن عزلها ولا فصلها عن محيطها . كما لا يمكن أيضاً إخضاعها للقياس الكمي الذي لا يعرف العلم غيره ، ولا تخضع لقانون ثابت أبداً ، وفي هذا المجال يمكنني أن أضرب هذا المثال :

إن الشعور بالفقر والحرمان والإخفاق ، قد يسلم صاحبه إلى اليأس والقنوط من الحياة ، ومن ثم الانتحار هرباً من مشاكله . كما يؤدي بإنسان

---

(١) انظر د. عبد الحليم ، نحو صيغة إسلامية للبحث الاجتماعي والتربوي ، مرجع سابق ، ص ٣٥-٣٦ .

آخر إلى الجد والاجتهاد والثبات ، وحضور الأمل ، وبالتالي قهر المشاكل والتغلب عليها .

ومرد ما سبق إلى اختلاف الشخصين في مدى حظهما من الإيمان العميق ، وسلامة الشخصية ، وسداد التفكير ، ونوع التربية[1] .

ومن ناحية أخرى ، فإن الظواهر الاجتماعية لا تتشابه ، بل تختلف باختلاف الجماعات الإنسانية ، حيث تعتمد على تقاليد الثقافة والدين ، وعلى الهوى الشخصي والجماعي ، الذي لا يمكن تحديده بشكل شامل[2] .

ومن هنا فإن تحديد مادة العلم بما يمكن رصده وقياسه ، يعتبر انتقاصاً لجانب الحقيقة ، التي تشتمل على جانب آخر لا يقاس .

فعلماء الاجتماع الذين يتمسكون بالمنهج العلمي ، كما ورد سابقاً يؤمنون بعالم الشهادة فقط ، وهو العالم الذي تدرك الحواس جزئياته في الحياة الأرضية ، وما يحيط بها من كون مادي ، ولا شيء قبل هذا الكون المادي المشاهد ، ولا شيء بعده ، فلا يعالج ماوراء الطبيعة ، ولا يتعامل مع عالم الغيب ، كما يرفض الوحي السماوي بصورة مطلقة ، ويهدم حقيقة النبوات والمعجزات ، ولا يؤمن إلا بما هو محسوس .

أمثلة على التسوية بين الظاهرتين :

---

(١) توفيق الطويل : « إشكالية العلوم الاجتماعية ـ إنها ليست علوماً» ، ضمن كتاب : « إشكالية العلوم الاجتماعية » ، مجموعة مؤلفين ، ص ١٩ .

(٢) انظر د. الفاروقي ، د. نصيف « العلوم الطبيعية والاجتماعية من وجهة النظر الإسلامية » ، ترجمة د. عبد الحميد الخريبي ، نشر شركة مكتبات عكاظ وجامعة الملك عبد العزيز ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

نظراً لاعتماد علم الاجتماع على المنهج العلمي ، الذي يسوي بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الطبيعية ، مع خطأ التسوية بينهما ، فقد كثرت الأخطاء في البحوث الاجتماعية ، خصوصاً عند تناولها للدين .

ولعله من المناسب هنا أن نورد رأي محرر دائرة معارف العلوم الاجتماعية ، عند حديثه عن الدين ، لنوضح أن المنهج العلمي عند علماء الاجتماع الغربيين ، ليس كاملاً بل ينقصه التعامل مع عالم الغيب .

فقد رأى أنه يمكن تشبيه « الدين » بـ « الفن » ، فكما أن بعض الناس يتمتعون بقوة غير عادية في التذوق الفني ، كذلك ينفرد بعض الناس بخصائص « العيون والآذان الداخلية » ، يلتقطون بها مالا يتمكن الإنسان العادي من سماعه أو رؤيته . وهذا الشيء هو الذي قاد الإنسان إلى تجارب الدين[1] .

ويكتب آخر : « إن خصائص الدين المتعلقة بما بعد الطبيعة ، لا معنى لها إذا نظرنا إليها بمفهومها الديني .

أما إذا أعطينا هذه الحقائق لغة المجاز ، فإنها قد تصبح ذات معنى مثلما نقول عن شخص ما إذا اكتشف شيئاً جديداً : « لقد كان هذا إلهاماً » ، فهكذا « يتنزل » الإلهام على الشاعر ، وكذلك على النبي[2]» .

ويرى أيضاً أن الوحي ، لا معنى له إذا نظرنا إليه على أنه كلمات الله التي نقلها أحد الملائكة إلى إنسان مخصوص . بل إن أمر الوحي يكون مفهوماً لو قلنا عنه : إنه « ضوء البصيرة الداخلية » . لأننا نعرف أن الفنان أو المفكر كليهما تخطر له بصورة خاطفة ، أفكار من نوع ما ، وهكذا الحياة بعد

---

(١) وحيد الدين خان ، الدين في مواجهة العلم ، ترجمة ك . ظفر الإسلام خان ، دار النفائس ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٧هـ ، ص١١٣ .

(٢) نقلاً عن نفس المرجع ، نفس الصفحة .

الموت ، يمكن فهمها في لغة تمثيلية ، أما إذا نظرنا إليها بالمفهوم اللفظي الظاهري ، فإنها تصبح بدون معنى ، وذلك لأننا نعرف أن الجسم تنتشر أعضاؤه بعد الموت ، وتنتهي معه الروح ، ففي ضوء هذا الأمر تكون الحياة بعد الموت غير مفهومة بمعناها اللفظي[1] .

ولعل من أشهر من درس الدين من علماء الاجتماع « دوركايم » ، الذي ألف كتاباً بعنوان « الصور الأولية للحياة الدينية » عام ١٩١٢م ، حاول فيه تطبيق المنهج العلمي السابق على دراسة الدين في أكثر صوره أولية .

والحق أن أصل الدين ، لا يمكن أن يستخلص من دراسة مجموعة الطقوس والشعائر الدينية ، حين تدرس بمنهج الملاحظة الاجتماعية أو الأسلوب الإحصائي ، أو دراسة الحالة ، أو المسوح الاجتماعية ، وغيرها من مناهج علم الاجتماع ، وأي دراسة من هذا القبيل لا تستعين بالوحي ، فإنما هي ضرب من الحدس والتخمين ، لا تمتُّ إلى العلم بصلة ، وذلك لأنه لا سبيل إلى البحث في أصل الدين ونشأته عن طريق التجربة ، والبحث العلمي ، لبعده عن حيز المشاهدة ، وارتباطه بالزمن الماضي البعيد ، لذلك فلا مندوحة عن استعمال التأمل والتفكير المجرد ، الذي كثيراً ما تندس خلاله العناصر الشخصية ، غير العلمية ، بحيث تسيطر على الباحث فكرة سابقة ، لا يستطيع التخلي عنها حتى ولو حاول ، فإذا انطلق الملحد ليبحث في أصل الدين ، فلا يمكن أن يتحرر من فكرته عن الدين . وكذلك من يحمل فكرة خاطئة عن الدين ، كعدم التمييز بين السحر والدين ، أو عدم التمييز بين وجود الله في ذاته ، وفكرة الإنسان عن الله وعقيدته به .

---

(١) نفس المرجع ، ص ١١٤ .

وغالبية علماء الاجتماع من الغربيين ، لا يستطيعون التخلص من ردة الفعل ، التي أحدثتها عندهم المسيحية المحرفة ، حيث أورثتهم عداء للدين عامة ، نتيجة لطبيعتها في ذاتها عندما حرفت ، ونتيجة لمحاربتها للعلم وأهله ، ومصادمتها للعقل . ومن هنا فقد كانت بحوثهم عن أصل الدين خاطئة ومضللة ، ومخالفة لحقائق القرآن الكريم .

وعلماء الاجتماع يسوون بين نوعين من الموضوعات والنظريات والحقائق في البحث ، مع اختلافهما الواضح ، ومن المهم جداً التفريق بينهما :

١ ـ الحوادث الاجتماعية التي هي تحت سمعنا وبصرنا ، مما يمكن مشاهدته ، وجمعه ، ودراسته ، ووصفه ، وتصنيفه .

٢ ـ الأمور التي لا يمكن إخضاعها لطرائق البحث العلمي الدقيق ، وذلك كالبحث في نشأة الأديان ، وأصول اللغات ، وما إلى ذلك[١] .

فالأمر الثاني تحدثنا عنه فيما سبق ، وعرفنا كيف تخبط علما الاجتماع في دراسته . وقد كثرت فيه النظريات واختلفت ، وجميعها لا تمتُ إلى العلم بصلة . وينبغي أن ننبه هنا إلى أن موضوعاً كالظواهر الدينية بالنسبة لكل دين عند المؤمنين به ، وذلك كالفرق الإسلامية مثلاً ، لا تعتبر من هذا الصنف ، بل تكون مندرجة تحت الصنف الأول ، وكذلك تطور اللغات وأصواتها ومعاني مفرداتها وتراكيب جملها ، فإنها من الأمور المشاهدة التي يمكن جمعها والنظر فيها ، ومقارنة بعضها ببعض .

---

(١) محمد المبارك ، نحو صياغة إسلامية لعلم الاجتماع ، مجلة المسلم المعاصر ، عدد ٩ ، سنة ١٣٩٧ ، ص ٢٣-٢٤ .

وأما بالنسبة للصنف الأول ، فإنه يمكن دراسته ، والوصول فيه إلى نتائج صادقة وصحيحة ، إلا أنها لا تبلغ ما تبلغه نتائج البحوث الطبيعية من صدق وصحة . علماً بأن المنهج المتبع حالياً لا يخلو من ملاحظات .

ويمكننا أن نلخص ما سبق في : أن مصدر المعرفة بالواقع الاجتماعي ، لا يقتصر على المنهج العلمي المتمثل في التجريب والتحليل وحده ، بل هناك مصادر أخرى لاكتساب المعرفة ، أهمها الوحي ، إضافة إلى الإلهام والحدس ، كما أن الواقع الاجتماعي نفسه ، ليس مقصوراً على الشاهد المحسوس فقط ، بل إنه يشتمل على المعنويات والروحانيات التي لا تحس ولا تقاس . وإذا قصرنا الواقع على ما يلاحظ ويحس ، فإننا بذلك نستبعد القيم الأخلاقية والدينية ، التي تعتمد على معايير محددة سلفاً .

٢ ـ الحياد حيال القيم :

إن المنهج العلمي يؤكد الحياد حيال القيم من قبل الباحث ، حتى لا تغطي عقيدته الموجهة ، وأمانيه ورغباته على حقيقة الواقع الاجتماعي ، تحقيقاً للموضوعية الكاملة . وليس معنى هذا أن عالم الاجتماع شخص بلا قيم ، ولكنه يعني ـ كما يرى علماء الاجتماع ـ أن يبذل الباحث جهداً لكي يعلق قيمه كما يعلق معطفه ، فمادام خاضعاً لاعتبارات الخطأ والصواب ، فإن تصوراته ومقاييسه الخاصة عن الحقيقة ، سوف تتسلل إلى بحوثه وتحليلاته الاجتماعية . وقد خصص عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر ، جزءاً كبيراً من اهتمامه لمعالجة هذا الموضوع ، وقد شدد على الابتعاد عن خطر الأحكام الأخلاقية ، التي تعتبر من مشوهات نتائج الدراسة ، وذهب إلى أكثر من هذا حين دعا إلى الإقلاع عن كل فكرة

إصلاح ، أو تقويم ، فعالم الاجتماع في رأيه ليس مصلحاً اجتماعياً ولا نبياً . وأكثر ما يجب عليه هو أبحاث تفيد المعرفة كمعرفة[1]

فليس من حق الباحث في علم الاجتماع ، أن يصدر أحكاماً تقويمية ، فيقول : بأن هذا السلوك أو هذه الظاهرة صحيحة أو معتلة ، ويجب تقويمها أو المحافظة عليها .

وبذلك تكون مهمة عالم الاجتماع : الملاحظة ، والوصف ، والتحليل ، والتفسير فقط ، ولا يجوز له أن يعدوها إلى غيرها ، كأن يقف موقفاً نقدياً ، أو أن يبدي وجهة نظر معينة ، أو يصدر حكمًا تقويمياً .

ومع أن هذه الدعوة مستحيلة التحقق ، نظراً لأن مواضيع علم الاجتماع تتعلق ، بالنسبة لأي باحث ، بميوله ، ورغباته ، وعقيدته ، وحبه ، وبغضه ، إلا أنها تشكل مبدأ هاماً من البحث في علم الاجتماع ، وعلى حد تعبير جولدتر فقد اتخذت هذه الدعوة شكل وصية تقول : « لا تصدر حكمًا تقويمياً » ، وهي وصية تمتلىء بها الآن كل الكتب المدرسية[2] .

ونظراً لأن علم الاجتماع يأمر الباحث بإخفاء عواطفه وميوله ومعتقداته ، في سبيل الوصول إلى الحقيقة ، « التي يظن أنها خارج الذوات والرغبات والمعتقدات ، وأنها لا علاقة لها بما يشعر به الإنسان ، أو يدركه ، أو يحياه ، بل هي في عالم منفصل عن الإنسان ، وتدرك عن طريق التجربة والملاحظة » ، فإن علم الاجتماع ، في نظر علمائه ، يؤدي

---

(١) انظر د. فرديك معفوق ، منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب وفي الغرب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ص ٩٢-٩٣-٩٤ .

(٢) انظر أحمد أبو زيد ، أزمة العلوم الإنسانية ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الأول ، العدد الأول ، ص ٢١١ .

خدمة جليلة ، وذلك بتوعيتنا بنسبية القيم والأخلاق ، وأساليب السلوك الشائعة في عالمنا الإنساني . وإدراك هذه الحقيقة هو بداية الطريق نحو إكسابنا القدرة على فهم القيم ، وأساليب السلوك الشائعة ، عند أبناء مجتمعات وثقافات غريبة عن مجتمعنا وثقافاتنا ، وتمكيننا من الإحساس بحقيقة مشاعر غيرنا من البشر . ويعني هذا : التخلي عن الشعوبية ، ومشاعر التمركز حول السلالة[1] .

ويعني هذا أيضاً في النهاية : تلك العبارات التي ذكرها عالم الاجتماع الأمريكي « ويليام سمنر* ، ومؤداها ، أن الأعراف تصنع الصواب » ، وكان يقصد بذلك أن مفاهيم الصواب والخطأ والخير والشر تعتبر نسبية ، وأن الذي يضفي عليها النسبية ، هي المعايير والعادات الشعبية السائدة في نظام اجتماعي معين . فالزنا يعتبر سلوكاً انحرافياً يوجب العقوبة التي تصل إلى حد القتل في مجتمعنا ، ولكنه لا يعتبر كذلك في مجتمعات أخرى ، فمصر القديمة مثلاً كانت تنظر إلى الاتصال الجنسي بين أبناء الصفوة ، بوصفه سلوكاً لا يخضع للتحريم[2] .

وعندما يعلق عالم الاجتماع قيمه ، كما يعلق معطفه ، فإنه يتحاشى البت في مثل عادة بعض قبائل الأسكيمو « الذين يعلقون الرجل المسن الذي يعجز عن الصيد ، على حائط ، أو يلقون به في البحر ليموت » ، من ناحية

(١) انظر بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة د. محمد الجوهري ، وزملاؤه ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٨م ، ص١٨-١٩ .

* وليم جرام سمنر : «١٨٤٠ ، ١٩١٠م» ، من علماء الاجتماع الأمريكيين ، وأحد الداروينيين الاجتماعيين . له مؤلف شهير بعنوان : «الطرق الشعبية» ، انظر تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، من ص ١٠٩ إلى ص ١١٤ .

(٢) محمد عاطف غيث ، دراسات في علم الاجتماع التطبيقي ، نشر دار المعرفة الجامعية بالأسكندرية ، ص ٣٤-٣٥ .

الصواب والخطأ ، ويكتفي بالقول : إن مستويات الصواب والخطأ ، والحسن والرديء ، تنسب إلى الثقافة التي تظهر فيها ، فما يكون صواباً في مجتمع ما ، قد يكون خطأ في مجتمع آخر . فقتل الأطفال الذي توافق عليه بعض الجماعات تحت ظروف خاصة ، يعتبر إجراماً في جماعات أخرى ، والعفة قبل الزواج مطلوبة في أحد المجتمعات ، وغير مستحبة في الآخر . و « بناءً على ذلك ، فإن الصواب والخطأ يعتمدان على ما يتقبله الناس على أنه كذلك ، ويصبح بإمكان الثقافة أن تجعل أي شيء صواب أو خطأ ، بالنسبة لأعضاء مجتمع معين ، ويصبح معنى الأخلاق : « ماهو أخلاقي بالنسبة لنا »[1] .

إن الاختلاف بين المجتمعات في معتقداتها وعاداتها ونظمها ، واقع يُشاهد ويُوصف . ولكن عالم الاجتماع المسلم لا يختلف عنده الحكم عليها عن وصفها وصفاً حقيقياً مطابقاً للواقع ، وذلك لأنه يعتقد اعتقاداً جازماً بأنه يملك الحقيقة المطلقة ، وهي الإسلام ، الذي ارتضاه الله للناس كافة ، فليس الواقع الاجتماعي شيئاً ، إذا لم يكن خروجاً على قيم الإسلام ، أو دخولاً في قيمه* ومن ثم فهو لا يغفل ما ينبغي أن يكون عليه الواقع المدروس : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ (آل عمران : ١١٠) .

فالأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، من أبجديات إسلام المرء ، ولا يعفيه من هذه المسؤولية كونه عالم اجتماع ، أو اقتصاد ، أو طب ،

---

(١) انظر د. إبراهيم خليفة . مفاهيم في علم الاجتماع ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٣ - ١٩٨٤م ، ص ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ .

* وكذلك كل باحث ينظر إلى الواقع الاجتماعي من خلال قيمه وقناعته ، وإن ادعى خلاف ذلك . وقد كان لعلم اجتماع المعرفة دور بارز في توعية الباحثين بهذه الحقيقة .

أو هندسة ، بل الجميع يتحملون مسؤولية جعل كلمة الله هي العليا . وإن المسؤولية لتتضاعف إذا علمنا أن « العلماء ورثة الأنبياء » ، وقد بعث الله الأنبياء والرسل لا لمجرد التبليغ والإعلام فقط ، بل لطاعتهم فيما جاءوا به ، ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ (النساء : ٦٤) .

فمهمتهم هداية الناس لمنهج الله ، وكذلك العلماء يتحملون هذه المهمة بعد أن ختم الأنبياء بمحمد ﷺ وانقطع الوحي .

وما كان الأنبياء يكتفون بوصف ومعرفة أحوال المجتمعات ، بل كان كل منهم رافضاً لكل انحراف ، وداعياً إلى ما يحمله من خير :

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلى قَوْمِهِ إِنيِّ لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ، أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ ٱللَّهَ ﴾ (هود : ٢٥ ـ ٢٦) .

﴿ وَإِلى عَادٍ أَخَاهُمْ هُوداً قَالَ يَا قَومِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّن إِلَـٰهٍ غَيْرُهُ ﴾ (هود : ٥٠) .

﴿ وإِلى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً قَالَ يَا قَومِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّن إِلَـٰهٍ غَيرُهُ ﴾ (هود : ٦١) .

﴿ وَإِلى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْباً قَالَ يَا قَومِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّن إِلَـٰهٍ غَيْرُهُ وَلاَ تَنقُصُوا ٱلمِكْيَالَ وَٱلمِيزَانَ ﴾ (هود : ٨٤) .

إن عالم الاجتماع المسلم له أسوة حسنة في رسول الله ﷺ لذلك فهو مشغول دائمًا بقضية الإسلام ، سواء بدعوة غير المسلمين إليه ، أو رصد حركة المجتمع المسلم السلبية والإيجابية ، فيقوّم السلبي ، ويعزز الإيجابي . فهو لا يقف عند فهم وتحليل الوضع الاجتماعي فحسب ، بل يتعداه إلى تغييره وتحويله إلى وضع يقوم على هدي الإسلام الحنيف . فهو ناقد ، ومقوم في الوقت نفسه ، إضافة إلى أنه علمي في منهجه ، لا يكف عن البحث عن الحقيقة .

٣ - عدم الواقعية في هذا المعيار :

في ملاحظاتنا السابقة على المنهج العلمي في علم الاجتماع ، لاحظنا الحرارة الزائدة عند الحديث عن قيم الباحث وحياده حياله ، وفي هذه الملاحظة نتساءل : هل طبق علماء الاجتماع الغربيون هذا المبدأ ؟

لقد كشف علم اجتماع المعرفة ، عن تداخل مجموعة كبيرة من العوامل المرئية وغير المرئية في تشكيل فكر الباحث . فالباحث لا يستطيع الانفلات من معتقداته وقيمه ، والظروف المحيطة به ، بل إنها تؤثر تأثيراً كبيراً لا على رؤيته للحقيقة الاجتماعية فحسب ، بل حتى على انتقائه لموضوعات دراسته . وإذا عرفنا أن عالم الاجتماع يبحث المواضيع المتصلة بالقيم والدين والمعتقدات ، وكذلك مواضيع أنظمة الحكم ، والأسرة ، والاقتصاد ، والاجتماع ، عرفنا إلى أي درجة يلتصق عالم الاجتماع بموضوعات بحثه . وإنه لا يمكن إلا أن يكون إنساناً عادياً تجاهها . فكما أن الإنسان العادي يتأثر بأوضاعه الدينية والاقتصادية والأسرية ، فكذلك عالم الاجتماع لا يمكن أن يتحرر من كل ذلك .

لقد أكد « جون ديوي* أن الإدراك ، وهو أول ثمرة للملاحظة الحسية ، لا يمكن أن يكون محايداً ، وإنما يتأثر دائماً بخلفيات الملاحظ السابقة ، وحظه من المعرفة ، وبذكائه »[1] .

---

* جون ديوي «١٨٥٩ - ١٩٥٢م» ، فيلسوف ومربي أمريكي ، من مؤلفاته : « المدرسة والمجتمع » ، و « كيف نفكر » ، « التربية في العصر الحديث » ، وغيرها . . فلسفته منبثقة عن مذهب الذرائع ، أو الوسائل « البراجماتية » ، ومعيار الحقيقة عنده هو نجاح الأفكار ، أنظر الموسوعة الميسرة ، ج ١ ، ص ٨٤٢ .

(١) نقلاً عن أحمد عبد الحليم ، نحو صيغة إسلامية للبحث الاجتماعي والتربوي ، مرجع سابق .

ومن هنا ، فإن أحكام الباحثين تتأثر بنظرياتهم ، وفروضهم ، وخلفيتهم المعرفية ، وهذا هو السبب الذي دعا روبرت مرتون* لأن يعترف بأن في الولايات المتحدة خمسة آلاف عالم ، لكل واحد منهم علم الاجتماع الذي يخصه[1] وحده ، وذلك نتيجة تعدد العقائد الخاصة بكل عالم ، رغم انتهاء غالبيتهم إلى عقيدة المجتمع الرأسمالي .

ورغم اعتراف ميرتون السابق ، واعتراف غيره بتعدد علوم الاجتماع ، فإنه يذهب مع غيره من العلماء مثل لا زارس فيلد ، وتالكوت بارسونز** إلى أنهم يعتبرون أنفسهم علماء اجتماع علميين ، يقومون بدراسات نظرية وأمبريقية بحتة ، لا علاقة لها بعقيدة سياسية أو غيرها . ومع هذ فإن الواقع يكشف عن أن الدراسات التي قام بها عالم غربي في مجتمع غربي ، هي بالضرورة غربية ، لا تنطبق على مجتمعات المسلمين .

ومن ناحية أخرى ، فإن علماء الاجتماع ، لم يكونوا منعزلين ، رغم ادعاءاتهم السابقة ، عن عقائد الغرب السياسية والفكرية ، بل كانوا مخلصين في خدمتها . يكشف هذا بجلاء ، علم الاجتماع في عهد الاستعمار ، فقد كان ذا نزعة استعمارية .

فالدراسة المقارنة للإدارات الاستعمارية ، والثقة الكبيرة في التحليلات الاجتماعية ، والدراسة المنهجية للمجتمع ، والدين ، والمؤسسات ،

---

(١) انظر أوسيف ، قضايا علم الاجتماع ، ص ٦٤ .

* روبرت مرتون : أحد علماء الاجتماع الأمريكيين المعاصرين ، وأحد رواد الاتجاه البنائي الوظيفي ، من أهم مؤلفاته : « النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي » ، انظر سمير نعيم أحمد ، النظرية في علم الاجتماع ، ص ١٩٧ إلى ص ٢٠٨ .

** تالكوت بارسونز ، ولد « ١٩٠٢ » ، من علماء الاجتماع الأمريكيين ، تأثر بعلماء الاجتماع الأوروبيين وخصوصاً فيبر ودوركايم ، من مؤلفاته : « النسق الاجتماعي » ، انظر تيماشيف ، « نظرية علم الاجتماع » ، ص ٣٥٣ إلى ص ٣٦٧ .

واقتصاد المنطقة ، التي يراد استعمارها ، كل ذلك جعل من الممكن إقامة الاستعمار على أساس علمي ، يخفف كثيراً من الخسائر التي تلحق بالدول الاستعمارية فيما لو سلكت سبيل الهجوم والطعنات الخاطفة . فبواسطة علم الاجتماع الاستعماري ، يمكن تسجيل نقط ضعف المجتمع واستغلالها ، وتسجيل نقط القوة وإضعافها ، أو تحييدها . ويمكن أن نمثل على ذلك بالجهود التي بذلت في أواخر القرن الماضي ، وأوائل هذا القرن في دراسة المغرب العربي من قبل الاستعمار الفرنسي .

المعيار الثاني
الارتباط الوثيق بالفلسفات والعقائد المختلفة

يشكل ارتباط علم الاجتماع بالعقائد والفلسفات المختلفة ، عائقاً كبيراً أمام الاستفادة الكاملة من علم الاجتماع . وقد اتضح بجلاء أن علماء الاجتماع يقدمون أبحاثاً تخدم المعرفة ، بل أنهم يخدمون أوضاعهم وعقائدهم[1] .

والدليل الأكبر على ذلك انقسام علم الاجتماع إلى قسمين هما علم الاجتماع الماركسي ، وعلم الاجتماع الغربي الليبرالي . وطبيعة هذا الانقسام تعود بالدرجة الأولى إلى التصورات العقدية والأطر الفكرية للباحثين حول الإنسان ، والمجتمع ، والتاريخ ، ولقد أكد جولدتر وغيره « أن أغلب النظريات في علم الاجتماع المعلنة ذات طابع فلسفي . بمعنى

(١) انظر في هذا الموضوع الكتب التالية :
أ ـ سمير أيوب . تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع .
ب ـ نبيل السمالوطي ، الأيديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر ، ج ـ أحمد زايد ، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، د. تركي الحمد ـ الموضوعية والموضوعوية المعاصرة ومنهجية علوم الاجتماع .

أنها ليست سوى تبريرات عقلية ، لبعض الفروض الخلقية التي يقتنع بها الباحث »[1] .

كما أكد « أ . ك أوتاواي » في كتابه « التربية والمجتمع » : أنه من المستحيل الكتابة في علم الاجتماع ، دون التعرض للأسئلة المتعلقة بطبيعة الإنسان ومعنى الحضارة ، ولا يمكننا أن نتجنب بعض مسؤوليتنا في تحديد الاتجاه الذي نعتقد أنه يجب على المجتمع أن يتطور فيه »[2] .

وعلى هذا ، فإن لكل من الفلسفة الماركسية والفلسفة الوضعية ، مذهب في علم الاجتماع ، يتناسب مع مقولاتها ، ويبني على أرائها ، ويقوم أولاً وأخيراً على الوقائع المحسوسة ، وإنكار الغيب ، وما وراء الطبيعة .

علاقة علم الاجتماع بالوضعية واللادينية :

لقد تركت التطورات الفكرية والفلسفية في المجتمع الغربي نقاشاً حاداً بين المفكرين والمصلحين حول طبيعة النظام الذي يجب أن يسود ، وانقسم الناس تبعاً لذلك إلى فريقين : فريق يطالب بالتغييرات الجذرية ، التي تقضي على القديم ، وفريق يطالب بالحفاظ على القديم وعدم الإضرار به[3] .

---

(١) انظر د. أحمد زايد . علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، ص ٥١ ـ ٥٢ وما بعدها .

(٢) نقلاً عن عبد القادر هاشم رمزي . الدراسات الإنسانية في ميزان العلوم الإسلامية ، دار الثقافة . الدوحة . الطبعة الأولى . ١٤٠٤هـ ـ ص ٨٦ .

(٣) أنظر محمود عوده . أسس علم الاجتماع ، المرجع السابق ، ص ٧٩ ـ ٨٠ ـ ٨١ .

وعلى هذا فقد كان النظام الأمثل ، مسرحاً لعراك فكري بين أنصار فلسفة التنوير ، وبين الرومانسية المحافظة ، وبمعنى آخر كان العراك قائمًا بين دعاة التقدم ، وبين دعاة النظام ، « فدعاة النظام يذهبون إلى أن المشكلة ترجع إلى تحطيم النظام القديم ، بينما يذهب دعاة التقـدم ، وهم الثوريون ، إلى أن الأزمة ناجمة عن أن النظام القديم ، لم يحطم تحطيمًا كاملاً »[١] .

وفي هذه الأجواء ظهرت الفلسفة الوضعية ، مرتدية ثوب العلم وحده ، وكما يقول « جولدتر » : ظهر جيل جديد لم يناصر الأيديولوجية الثورية ، ولكنه لم يناهضها ، وتأثر هذا الجيل بتطور العلم السريع . وقد اتصف هذا الجيل بصفتين : القدرة على الانفصال عن الأطر الفكرية السائدة من ناحية ، والاستعداد للتأثر بنسق فكري جديد من ناحية أخرى .

لقد أحس هذا الجيل بالحاجة إلى أيديولوجية تضفي على العلم صورة رومانسية ، وتتفق في نفس الوقت مع النظرة العلمية الجديدة . فكانت الفلسفة الوضعية هي ما قدمه ذلك الجيل . وقد ظهر من خلالها علم الاجتماع وهو الذي تقبلها ونشرها[٢] .

وانـطلاقاً من هذه الفلسفة ، صـاغ « كونت » مصـطلح « علم الاجتماع » وأدرجه ضمن تصنيفه للعلوم ، الذي يبتدأ بالرياضيات ، وينتهي بعلم الاجتماع ، الذي أضفى عليه أهمية فائقة ، فقد كتب يقول : « لدينا الآن فيزياء سماوية ، وفيزياء أرضية ميكانيكية أو كيميائية ، وفيزياء نباتية وفيزياء حيوانية . وما زلنا بحاجة إلى نوع آخر وأخير من

---

(١) انظر د. أحمد زايد ، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، ص ٦٨ .
(٢) انظر د. أحمد زايد ، نفس المرجع ، نفس الصفحة .

الفيزياء وهي الفيزياء الاجتماعية ، حتى يكتمل نسقنا المعروف عن الطبيعة ، وأعني بالفيزياء الاجتماعية ، ذلك العلم الذي يتخذ من الظواهر الاجتماعية موضوعاً لدراسته ، باعتبار هذه الظواهر من نفس روح الظواهر الفلكية ، والطبيعية ، والكيميائية ، والفسيولوجية ، من حيث كونها موضوعاً للقوانين الطبيعية الثابتة »[١] .

لقد آمنت الوضعية بمنهاج العلم التجريبي ، ورفضت أي قضية لا تثبت بهذا المنهج ، وذلك محاولة منها لغرس العقلية التي لا تفكّر إلا باصطلاحات علمية ، وترفض قضايا الدين التقليدي ، والغيبيات بكل بساطة على أساس أنها غير علمية .

ومن ناحية أخرى ، فقد أثرت الوضعية على الاتجاهات النظرية التي سادت فيما بعد ، فعلم الاجتماع الذي دعا إليه كونت ، هو الذي أصبح علم الاجتماع السائد في الجامعات في أوروبا الغربية ، والذي وصل إلى قمة تطوره التنظيمي في الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد كان الاتجاه البنائي الوظيفي هو الوليد الأكبر للوضعية . فهو لا يعدو أن يكون صياغات جديدة لأفكار ومسلّمات تنتمي إلى المؤسسين لعلم الاجتماع الوضعيين العضويين . لذلك فهو يعتمد على فكرة النسق العضوي ، التي اعتمدت عليها النظريات العضوية .

ومع أن من أهم مظاهر علم الاجتماع الحديث تعدد الاتجاهات النظرية ، إلاّ أنها تتغذى على المذاهب الفلسفية ، التي من أهمها الوضعية والتطورية ، وكذلك البراجماتية .

وقد اختلطت الوضعية والتطورية في دراسات علماء الاجتماع التي تتّبع

---

(١) تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ص ٤٩ .

مسيرة الإنسان الفكرية والاجتماعية ، حيث ساروا على خطى « كونت » الذي أعلن أن هدف علم الاجتماع عنده هو : « اكتشاف سلسلة التحولات الثابتة المتابعة للعنصر الإنساني ، الذي بدأ من مستوى لا يرقى عن مجتمعات القردة العليا ، وتحوّل تدريجياً إلى حيث يجد الأوروبيون المتحضرون أنفسهم اليوم »[1] .

وكما يتضح من هذه العبارة ، فإن علم الاجتماع يضع المجتمع الغربي في القمة ، ويسعى جاهداً إلى أن تحذو المجتمعات الأخرى حذوه . وهذا بالفعل ما أكدته النظريات والقوانين ، التي توصّل إليها علماء الاجتماع « قديمهم وحديثهم » ، حيث ركزت على مسيرة الإنسانية ، خلال عمرها المديد ، مؤكدين سيرها نحو الأحسن الذي يتمثل في حياة الإنسان الأوروبي المعاصر .

وقد كان لفكرة التطور ، التي انتشرت في أوروبا خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، إضافة إلى فلسفة التاريخ ، والإيمان المتزايد بقيمة العلم ومنهجه ، الأثر الكبير في أن يتتبع علماء الاجتماع مسيرة الحياة الاجتماعية والفكرية ، ويقدموها في شكل نظريات وقوانين . . من هذا القبيل ، دراسة كونت الشهيرة عن قانون التقدم البشري ، والذي عرف بقانون الحالات الثلاث .

لقد صرح « كونت » بأن الدين قد استنفد موضوعه ، ولم يعد هناك ما يبرر وجوده ، وقد أفسح المجال الآن للعلم الوضعي الذي حلَّ محله ، بل إنه رأى أن سبب الفوضى وعدم النظام يعودان بدرجة كبيرة إلى أن الفكر الديني والميتافيزيقي ، لا يزالان يعيشان جنباً إلى جنب مع الفكر الوضعي ، في حين أنه من المفروض أن يفسحا المجال له .

---

(١) تيماشيف ، نفس المرجع ، نفس الصفحة .

ويلاحظ على هذه النظرية ما يلي :

١ - الإيمان بفكرة التطور الخطي حيث يحل الجديد محل القديم .

٢ - اعتبار الدين مرحلة أولى ، يناسب العقلية البدائية ، ولا يصلح للعقلية المعاصرة .

٣ - تعميم هذه النظرية وجعلها قانوناً عاماً ، مع أنها تاريخ مشوه لمسيرة الإنسان الغربي الفكرية . فالمرحلة اللاهوتية تخص المسيحية الكاثوليكية ، والمرحلة الميتافيزيقية تنطبق على فلسفة التنوير ، والمرحلة الوضعية هي المرحلة الصناعية الحديثة .

ومن النظريات الحديثة التي سارت على خطى نظرية « كونت » ، ما قدمه « سوركين » على أنه نظرية التواتر المتحول ، والتي عرضها في مؤلفه الشهير « الديناميات الاجتماعية والثقافية » ، حيث رأى أن كل مجتمع من المجتمعات البشرية ، يمر بثلاث مراحل ، يحكم كل منها نسق معين من الثقافة ، ولكل ثقافة عدة مراحل يمر المجتمع بكل منها في خط مستقيم ، ثم يتحول إلى الثقافة التي تليها ، وهكذا حتى ينتهي من مراحل الثقافة الثلاث ، وحينئذ يتحول المجتمع إلى الثقافة الأولى ، وهكذا تدور الدورة .

وبغض النظر عن صدق أو عدم صدق هذه المراحل ، فإن الملاحظ في هذه النظريات هو النظرة العدائية للدين ، حيث تربطه دائمًا بالمجتمعات المتخلفة ، كما أن كل مجتمع متقدم ، يكون قد تخلّص من الدين وثقافته وروابطه .

ويؤكد هذا أيضاً تالكوت بارسونز في نظريته التطورية ، التي حاول خلالها أن يوسع نطاقها ، بحيث تشمل التاريخ الإنساني بأكمله . وقد حدد ثلاثة مستويات تطورية تتيح كل منها وجود مجتمعات متنوعة ومختلفة :

المرحلة الأولى : وهي « البداية » ، وتنقسم إلى مرحلتين فرعيتين .

فيتميز المجتمع البدائي أولاً ، بأن الدين وروابط القرابة يلعبان فيه دوراً بالغ الأهمية . وثانياً يشير النموذج المتقدم من هذه المرحلة ، إلى المجتمعات التي تشهد نسقاً للتدرج الاجتماعي ، وتنظيًما سياسياً ، يقوم على وجود حدود إقليمية آمنة مستقرة نسبياً .

المرحلة الثانية : وهي « الوسيطة » ، وتضم أيضاً نمطين فرعيين من المجتمعات :

(أ) المجتمعات القديمة التي تتميز بوجود « تعليم حرفي » ، أي تعليم محدود وخاضع لتنظيم وسيطرة الجماعات الدينية في المجتمع .

(ب) النموذج المتقدم من المجتمعات القديمة ، كمجتمع الصين والهند والإمبراطورية الرومانية ، والدولة الإسلامية ، حيث ينتشر ما سمي بالدين التاريخي .

المرحلة الثالثة والأخيرة : « المتقدمة » ، وتشير إلى المجتمعات الصناعية الحديثة[1] .

وتلعب التطورات الحاسمة التي تطرأ على عناصر النسق القيمي ، دوراً بارزاً في الانتقال من مرحلة إلى مرحلة .

إن هذه النظريات وغيرها من النظريات التي يعج بها علم الاجتماع ، تهدف إلى إقامة فكرة التطور المطلق ، وإنكار فطرة الدين والأسرة والزواج* . وفي هذا نفي لقداسة الدين والأخلاق والأسرة ، والتشكيك

---

(١) د. السيد الحسيني ، التنمية والتخلف ، دار المعارف بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣م ، ص ٥٠ .

* يؤمن كثير من علماء الاجتماع بنظرية « ماكلينان » التي عرضها في كتاب « الزواج البدائي » =

في قيمها ، كما أنها تحمل دعوة لتحطيم الدين باعتباره عاتقاً عن التطور ، ومرحلة مضت وانقضت من تاريخ البشرية .

وهي تحمل من ناحية أخرى ، إلغاء مفهوم الإسلام القائم على إطار من الثوابت ، في داخله حركة وتغيير .

والحق أن علماء الاجتماع يظهرون عداء للدين وأحكامه ، الأمر الذي يظهر جلياً في نظرياتهم وأحكامهم . حيث اعتبروا أنفسهم ممثلين للعلم الذي يعتبر مضاداً للدين . وقد كانت المشكلة التي عالجها رواد علم الاجتماع واعتبروها جوهرية ، كما قرر ذلك « ريموند أرون » ، هي التناقض بين الاعتقاد الديني وبين العلم . « فدوركايم » مثلاً علماني ، باعتباره أستاذاً للفلسفة ، وقد وجد أن الدين التقليدي ، لم يعد قادراً على مواجهة ما أطلق عليه الروح العلمية ، كما أن أزمة المجتمع الحديث ، هي في أنه لم يستطع أن يستبدل الأخلاقيات التقليدية القائمة على الدين ، بأخلاقيات قائمة على العلم ، وكان يرى أن علم الاجتماع يستطيع أن يعاون في إقامة هذه الأخلاقيات[1] .

و « باريتو » الإيطالي ، كان مصراً طوال حياته على أنه عالم فقط ، ولذلك اعتبر القضايا العلمية ، هي ما يمكن التوصل إليها عن طريق المنهج التجريبي فقط . وأما غيرها من القضايا ، وخاصة الأخلاقية ،

= ١٨٦٥م ، وشايعه فيها لويس مورجان ، والتي تبحث في أصل الزواج ، حيث تقسمه إلى مراحل تبتدىء بالمرحلة الإباحية ، ثم مرحلة تعدد الأزواج للمرأة الواحدة ، ويكون النسب فيها إلى الأم . ثم مرحلة تعدد الزوجات للرجل الواحد ، حيث النسب إلى الأب . ثم تطور نظام الزواج إلى أرقى أشكاله ، وهو الزواج الآحادي .

(١) انظر د. محمد عاطف غيث ، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ١٩٨٧م ، ص ١٩٠ ـ ١٩١ .

والميتافيزيقية ، والدينية ، فليس لها أي قيمة علمية ، ومع أنه يؤمن بتأثير الدين في تصرفات الناس ، إلا إنه يقول : « المرء لا يستطيع أن يفسر عن طريق المنهج المنطقي التجريبي الوضع القائم للنظام الاجتماعي ، دون أن يدمر أساسه .

فالمجتمع يقوم عن طريق المشاعر ، التي لا حقيقة فيها ، إلا أنها ذات تأثير عظيم . إن عالم الاجتماع إذا كشف للناس ما يجري خلف أنظارهم ، فإنه بذلك يخاطر بتدمير أوهام ، لا يمكن الاستغناء عنها » . فهو يعتبر الدين أوهاماً لا يمكن الاستغناء عنها[1] .

وهذا « ماكس فيبر » الألماني ينظر إلى التنظيم البيروقراطي والعقلاني على أنه قدر المجتمعات الحديثة . وكان يرى التناقض قائمًا بين مجتمع يقوم على العقلانية ، وبين الحاجة إلى الإيمان . وقد رأى أن الطبيعة كما يفسرها العلم وكما تعالجها التكنولوجيا ، ليس فيها متسع لسحر الدين ، وأساطيره القديمة . إن الإيمان يجب أن ينسحب ليعيش في عزلة مع الضمير .

ولقد رأى أن أهم ميزة للحضارة الغربية ، هي غياب العقلية الغيبية القديمة ، وسيادة الروح العقلية الرشيدة ، لجميع جوانب الثقافة الغربية[2] .

وهذا « ليفي بريل »* الفرنسي يسير على خطى الوضعية ، فيرفض القول بمعيارية الأخلاق ، لأنه رأى أن العلم لا يكون إلا وصفاً للأحداث الخلقية دون أن يتجاوز الوصف إلى تصوير ما ينبغي أن يكون . وقد أنكر

---

(١) د. محمد عاطف غيث ، الموقف النظري في علم الاجتماع ، المرجع السابق ، ص ١٩٠ .

(٢) د. محمد عاطف غيث ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

* لوسيان ليفي بريل ، فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي ، من أصل يهودي ، من أشهر كتبه : «العقلية البدائية» ، انظر الموسوعة الميسرة ، ج ٢ ، ص ١٥٩٧ .

عمومية المثل العليا ، مستنداً إلى أن التجربة تشهد بأنها تختلف باختلاف الشعوب وعصورها . وزاد على ذلك حين رأى أن الأخلاق التقليدية تقوم على مصادرتين هما :

١ - أن الطبيعة الإنسانية واحدة في كل زمان ومكان ، ومن هنا أمكن وضع مبادىء عامة للسلوك الإنساني ، في حين أن التجربة تشهد بأن طبائع الناس تختلف باختلاف زمانهم ومكانهم .

٢ - القول بالفطرة المطلقة ، في حين أنه يرى أن الضمير وليد التجربة من ناحية ، ونسبي متغير من ناحية أخرى .

ولذلك فقد رأى أن الظواهر الخلقية يجب أن تدرس دراسة موضوعية مستخدمة المنهج التجريبي ، الذي تعالج به الظواهر الطبيعية المادية ، وذلك لمعرفة قوانين الحقائق الاجتماعية ، للسيطرة عليها ما أمكن ذلك[١] . وهذا الرأي الذي يعتنقه « بريل » هو نفس الرأي الذي اعتنقه من قبله « دوركايم » ، حيث حاول إقامة علم للأخلاق على أساس وضعي ، فقد نظر إليها نظرة نفعية ، وتصورها روابط تشيع التماسك في المجتمع وفي ذلك يقول : « لقد استقر عزمنا على أن تكون التربية الخلقية التي نلقنها لأبنائنا في المدارس ، ذات صيغة دنيوية محضة . ونعني بذلك التربية التي لا تستند إلى المبادىء التي تقوم عليها الديانات المنزلة ، وإنما ترتكز فقط على أفكار ومبادىء يبررها العقل وحده ، أي أنها في كلمة واحدة : تربية عقلية خالصة »[٢] .

---

(١) انظر د. توفيق الطويل ، فلسفة الأخلاق ، دار النهضة العربية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٩م ، ص ٣٥٥ وما بعدها .

(٢) د. حسين الساعاتي ، علم الاجتماع القانوني ، نشر مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٨م ، ص ٧ .

كل ما سبق ذكره يصب في قالب واحد يسمى : « العلمانية » ، فقد تغلغلت العلمانية في علم الاجتماع عن طريق منهجه ، وتكوين رواده الغربيين العقدي . يقول المستشرق « أربزي » عن العلمانية : « إن المادية العلمية والإنسانية ، والمذهب الطبيعي ، والموضوعية ، كلها أشكال للا دينية ، واللادينية صفة مميزة لأوروبا وأمريكا » .

وفي المعجم الدولي الثالث الجديد ، مادة « Secularism » :

« هي نظام اجتماعي في الأخلاق ، مؤسس على فكرة وجوب قيام القيم السلوكية والخلقية على اعتبارات الحياة المعاصرة ، والتضامن الاجتماعي ، دون النظر إلى الدين »[1] .

والعلمانية تعني صراحة ، كلفظ في اللغات الأوروبية : « اللادينية » أو « الدنيوية » ، وهي تعني ما لا صلة له بالدين ، أو ما كانت علاقته بالدين علاقة تضاد[2] .

لقد درس علماء الاجتماع الدين على أنه واحد من النظم الاجتماعية الكثيرة الموجودة في المجتمع ، مهمته توفير الوحدة الجماعية ، كما يقول « دوركايم » ، وهذه نظرة تتفق مع الفلسفة الرأسمالية الحديثة ، بمعنى أن الدين والدولة شيئان منفصلان تربطهما علاقة تعاون[3] .

فمثلاً يذهب أوديه في كتابه المعنون « علم اجتماع الدين » ، إلى أن الدين ، أحد البناءات النظامية الهامة في أي مجتمع ، وأن الدين يختلف عن الحكومة التي تهتم بالسلطة والقوة ، ويختلف أيضاً عن النظام الاقتصادي

---

(١) سفر الحوالي ، العلمانية ، مطابع جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م ، ص ٢٣ .

(٢) سفر الحوالي ، المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٣) انظر د. إلياس بايونس - فريد أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع الإسلامي ، ص ٢٨ .

الذي يهتم بالعمل والإنتاج والتسويق ، ويختلف عن نظام الأسرة المسؤول عن تنظيم العلاقات بين الجنسين ، وبين الأجيال . . كما يرى أيضاً أن الاهتمام الرئيس بالدين يبدو وكأنه اهتمام بشيء غامض ، ليس من اليسير إدراك حقيقته الواقعية . أي أن الدين ـ في نظره ـ يهتم أصلاً باتجاهات الإنسان نحو ما هو فوقي ، والتنظيمات العملية لما هو فوق الحياة البشرية . فلقد حدد الدين على أنه المجسد لكل الإلهامات الرفيعة ، كذلك فهو حصن الأخلاق ، ومصدر النظام العام ، وسلام الفرد الداخلي »[1] .

والحق ، فإن اعتبار الإسلام أحد النظم العديـدة في المجتمعات الإسلامية ، ليس خطأ فحسب ولكنه تحريف لمعنى الدين الإسلامي . فهو بهذا المعنى لا يتعدى كونه ظاهرة اجتماعية ، نشأت من المعيشة في جماعة ، ويعادل في أهميته الظواهر الاجتماعية الأخرى التي يعرفها المجتمع .

بينما الحقيقة ، أن الدين الإسلامي ، بناء شامل يضم جميع الأبنية الفرعية كالاقتصاد ، والأسرة ، والسياسة ، وغيرها من الأنظمة . كما يشمل في الوقت ذاته الإطار التصوري العقدي ، ويشمل أيضاً العبادات ومختلف الطاعات .

---

(١) نقلاً عن د. محمد علوان . مفهوم إسلامي جديد لعلم الاجتماع ، دار الشروق ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ ـ ص ٥٨ .

المبحـــث الثـاني

اتجـــاهات الباحثـــــين
في علم الاجتماع في العالم الإسلامي

يتفق علماء الاجتماع المعاصرون ، على أن علم الاجتماع في العالم الإسلامي ، يسير على خطى علم الاجتماع في الغرب ، حذو القذة بالقذة . فالنظريات والمناهج الغربية ، بل في أحيان كثيرة اللغة الغربية ، هي ما يجيده علماء الاجتماع في العالم الإسلامي ، ويعتبر هذا الوضع أمراً طبيعياً في مناخ تسوده التبعية المطلقة للغرب ، التي انتظمت كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية .

وفي جو معتم ، بلغت فيه التبعية مبلغاً ، جعلت الدول الإسلامية تستورد كل شي ضروري لوجودها ـ بما في ذلك أفكارها عن نفسها ـ في جو كهذا لا غرابة أن ينشأ المفكر ـ أيأكان تخصصه ـ تابعاً ، لا تتجاوز قدرته النقل والترجمة والشرح على النص(١) .

وقد بدأت خيوط هذه التبعية تتشابك في القرنين الأخيرين ، حيث يمكن تحديد فترة الالتقاء بين الثقافة الاسلامية والثقافة الغربية في العصر الحديث ، بحوادث احتلال الإنجليز للهند ، وفرنسا لمصر ، ثم لشمالي أفريقيا ، ولأوائل اتصال الدولة العثمانية بالغرب عن طريق التمثيل السياسي ، والصلات التجارية ، والبعثات العلمية(٢) .

---

(١) انظر : سعيد زهران ، العالم الثالث يفكر لنفسه ، دار ابن رشد ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١م ، ص ٩ .

(٢) انظر : محمد المبارك ، بين الثقافتين ، دار الفكر ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، ص ٧٤ـ٧٥ .

وقد تسربت الثقافة الغربية عن طريق عدة قنوات إلى الثقافة الإسلامية ، واستطاعت بعد ذلك أن تسيطر على أذهان كثير من أبنائها .

فعلى ضوء العوامل السابقة ، أثيرت في العالم الإسلامي كثير من المشكلات ، دار حولها نقاش حاد ، تعتبر في صميمها من مواضيع علم الاجتماع ، على الرغم من أنها لم تستخدم المفاهيم والمصطلحات الخاصة بعلم الاجتماع . فالكتابات التي كتبها قاسم أمين* وأحمد فتحي زغلول** وبطرس البستاني*** وأمين الريحاني**** ، في مصر والشام ، وأمثال الطاهر الحداد في تونس ، كانت تتناول مواضيع اجتماعية ، وتعتبر في مجملها مقارنة بين الأوضاع الأوربية والأوضاع في العالم الإسلامي . كما أنها تحمل دعوة لتبني الأوضاع الأوربية . وتدور الكتابات في هذه الفترة حول قضايا ثلاث رئيسة يمكن تلخيصها فيما يلي :

---

* قاسم أمين ، « ١٨٦٥-١٩٠٨م » ، قاضي ، وكاتب مصري ، كان وثيق الصلة بمحمد عبده وسعد زغلول . دعا إلى سفور المرأة ، وتعليمها ، ومشاركتها في الحياة العامة . انظر الموسوعة الميسرة ، ج ٢ ، ص ١٣٦١ .

** أحمد فتحي زغلول باشا « ١٨٦٣-١٩١٤م » ، قانوني مصري ، وعالم . ترجم كتاب « أصول الشرائع » لبنتام ، وكتاب « الإسلام » لهنري دي كاستري ، وكتاب « سر تقدم الإنجليز السكوسونيين ، و « سر الاجتماع » ، و « سر تطور الأمم » لجوستاف لوبون ، انظر الموسوعة الميسرة ، ج١ ، ص ٦١ .

*** بطرس البستاني « ١٨١٩-١٨٨٣م » ، لغوي ، وأديب لبناني . أتقن عدة لغات . وتضلع في العربية ، له نشاط خاص في إعانة البعثات الأمريكية ، أصدر عدة صحف ، « نفير سورية » ، « الجنان » ، « الجنة » . . من أعماله : « محيط المحيط » وهو معجم لغوي ، و « دائرة المعارف » وأصدر منها ستة أجزاء انظر الموسوعة الميسرة ج١ ص ٣٧١ .

**** أمين الريحاني « ١٨٧٦-١٩٤٠م » ، كاتب عربي لبناني ، من كتبه : « الريحانيات » ، ورواية « خارج الحريم » ، وكتاب « تاريخ نجد الحديث » ، و « التطرف والإصلاح » . انظر الموسوعة الميسرة ، ج١ ، ص ٩٠٩ .

١ - الدعوة إلى الحرية الشخصية ، والحياة النيابية ، كما عرفتها الدول الأوربية . وكان القصد منها المطالبة بحرية الفرد في أن يفعل ما يشاء ، وفي أن يعبر عن رأية ، وينشره كيفما أراد ، وكان دعاة هذه الحرية متأثرين بالثورة الفرنسية على وجه الخصوص ، حيث نادت هذه الثورة بالحرية والإخاء والمساواة .

٢ - الدعوة إلى فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية ، وبمعنى آخر فصل الدين عن الحياة وشؤونها ، على غرار ما حدث في أوربا ، عندما تخلص المفكرون من سلطة الكنيسة .

٣ - الدعوة إلى تحرير المرأة من العادات والتقاليد ، التي تحد من حريتها ، وعلى رأسها الحجاب ، وكذلك تعدد الزوجات ، إضافة إلى مسألة الطلاق ، واشتغال المرأة بالشؤون العامة[١] .

ويلاحظ في هذه الفترة أن الدراسات تسير بخطى حثيثة لتبني وجهة الغرب الليبرالي في المسائل الاجتماعية السابقة .

وقد اعتبرت الكتابات في تلك الفترة ، بمثابة إشارات وعلامات سبقت ظهور علم الاجتماع ، كعلم مستقل في العالم الإسلامي[٢] . وقد أظهرت - كما سبق - قدراً كبيراً من التبعية للغرب الليبرالي بالذات .

---

(١) انظر : محمد محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٣م ، الجزء الأول ، ص ٢٦٤-٦٥ .

(٢) انظر : عبد الباسط عبد المعطي ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، ص ٢٥٣ وما بعدها . و شحاته صمفان ، موجز في تاريخ علم الاجتماع في مصر ، ص ١٣ وما بعدها .

ظهـــور عـــلم الاجتمـــاع

وأما إذا جئنا إلى الكتابات في علم الاجتماع ، بعد رسوخه والاعتراف به ، نجدها قد أوغلت في التبعية للغرب الليبرالي ، إلى درجة بعيدة ، وسنحاول استعراض بعض الدراسات في هذه الفترة التي تمثل بداية مشوار علم الاجتماع .

وتعتبر رسالة المصري منصور فهمي ، المبتعث من قلب الجامعة المصرية إلى جامعة باريس سنة ١٩١٣م ، أول رسالة في علم الاجتماع ، وكان عنوان الرسالة « حالة المرأة في التقاليد الإسلامية والتطور الإسلامي » ، وكان المشرف عليها عالم الاجتماع والأنثربولوجيا اليهودي « لوسيان ليفي بريل » . يذكر المؤلف في مقدمة رسالته : « أنه سيُغْضب كثيراً من مواطنيه ، ولكنه أراد تحري الحقيقة ، مع أن قلبه يتمزق أسىً على من سيجرح شعورهم بلاقصد ، وهم في الوقت نفسه أعزاء عليه ، غير أن الحقيقة من شيمة الأقوياء ، بينها إغفالها من شيمة الضعفاء »[1] .

وقد كان يبرر بذلك وقوعه تحت تأثير المستشرقين المتعصبين ، فقد أتت رسالته مجافية لقواعد الدين ، فضلاً عما يجب أن يتصف به المسلم إذا تناول مبادىء الإسلام ، من توقير واحترام وموضوعية .

---

(١) انظر عرضاً لهذه الرسالة في : حسن شحاته سعفان ، موجز في تاريخ علم الاجتماع ، وأنور الجندي ، تأصيل مناهج العلوم والدراسات الإنسانية ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٣م ، ص ٩٧ وما بعدها .

* منصور فهمي « ١٨٨٦-١٩٥٩م » ، درس الفلسفة والأخلاقية في الجامعة المصرية الأهلية . كما تولى عمادة كلية الاداب في جامعة القاهرة الحكومية . ثم مديراً لدار الكتب ، ثم مديراً لجامعة الأسكندرية . انظر الموسوعة الميسرة ، ج٢ ، ص ١٧٥ .

وعندما نذكر عناوين الفصل الأول ، تنكشف مدى مبالغة المؤلف في البعد عن روح البحث العلمي الواجب التحلي به ، فهو يتحوي العناوين التالية :

« محمد يشرع للجميع ، ويستثني من ذلك نفسه » ، ثم : « زيجات محمد » ، « حياته المنزلية » ، « آراؤه المعادية للمرأة » ، ثم : « آراؤه المناصرة للمرأة » ، وفي هذا الفصل يتحدث عن القواعد الخاصة بالزواج ، وكيف استثني النبي صلى الله عليه وسلم منها . وكما يقول د. سعفان « فلا يستطيع قارىء أن يتصور فصلاً يحتوي على نقد لاذع للنبي ﷺ ، ولحياته الزوجية والاجتماعية أكثر من هذا الفصل »[1] .

وقد سار الباحث على خطو أستاذه اليهودي ، ووقع تحت تأثيراته ، فكانت نظرياته بعيدة عن الصواب ، ولا يليق صدورها عن مسلم . وقد تراجع عنها المؤلف فيما بعد .

وعلى الرغم من أن طه حسين * يعد في عداد الأدباء ، إلا أن رسالته عن « فلسفة ابن خلدون الاجتماعية » ، ١٩١٨م ، التي أشرف عليها المسيو كازانوفا ** أستاذ الأدب العربي في باريس ، لها علاقة كبيرة بعلم الاجتماع ، حيث تناول البحث أراء ابن خلدون الاجتماعية .

---

(١) انظر : د. شحاته سعفان ، موجز في تاريخ علم الاجتماع في مصر ، ص٤٢-٤٣ .

* طه حسين ، أديب عربي ، لقب بعميد الأدب العربي . اتجه إلى التأثر بالمستشرقين . من انتاجه : « في الأدب الجاهلي » ، و « مستقبل الثقافة في مصر » ، و « الفتنة الكبرى » ، و « الأيام » انظر الموسوعة الميسرة ، جـ ٢ ، ص ١٤٢٥ .

** بول كازانوفات ١٩٢٦م مستشرق فرنسي ، تعلم العربية وعلمها في الكوليج دي فرانس ، وحاضر في الجامعة المصرية ١٩٢٥م . من أثاره : ترجمة « خطط المقريزي » بالاشتراك ، انظر الموسوعة الميسرة ، ج٢ ، ص ١٤٢٥ .

واللافت للانتباه في هذه الرسالة ، أمران : يتعلق الأول : بإنكار المؤلف أن يكون ابن خلدون مؤسساً لعلم الاجتماع أو مبشراً به ، وذلك على خلاف الغالبية من علماء الاجتماع المسلمين . وكذلك بعض الأوروبيين . وقال عن رأي هؤلاء : « إنني أعتقد أن تلك مبالغة جسيمة » . ويتعلق الأمر الثاني ، برأيه في الإبداع الذي قدمه ابن خلدون ، فهو يعتبر أن عبقرية ابن خلدون تجلت في أنه فصل السياسة عن الأخلاق ، واللاهوت ، والقانون ، فقد خلّص ابن خلدون السياسة من الاعتبارات الدينية ، وعرضها في صورة علمية صرفة [١] .

وكما نرى : فقد صور طه حسين ابن خلدون في صورة العلماني الذي يفصل أمور الدنيا عن الدين ، وذلك نتيجة حتمية لتشبعه بالثقافة الغربية ، ويغفل عن أن ابن خلدون فقيه من فقهاء الشريعة ، وعلم من أعلام المذهب الملكي ، قبل أن يكون سياسياً أو مؤرخاً ، كما أنه ابن البيئة والثقافة الإسلامية ، وكان يصدر في نظرياته جميعاً عن منطلق إسلامي محض ، كيف لا وهو الذي يقرر في هذا الموضوع ما يأتي : « والخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها . وإذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الأخرة ، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا »[٢] .

---

(١) انظر شحاته سعفان ، موجز في تاريخ علم الاجتماع ، ص ٤٦-٤٧ إلى ص ٥١ .

(٢) ابن خلدون ـ مقدمة ابن خلدون ، دار الفكر ، ص ١٩١ ، ويرجع في هذا الموضوع إلى ما قاله ابن خلدون في الفصل الخامس والعشرين « في معنى الخلافة والإمامة » .
وانظر أيضاً مصطفى الشكعة ، الأسس الإسلامية في فكر ابن خلدون ونظرياته ، الدار المصرية اللبنانية .

فقد اعتبر أن الشرع إنما جاء لسياسة الدنيا ، والتوجيه إلى مصالح الآخرة أيضاً .

وأما عن أول مؤلف بالعربية ، يحمل اسم علم الاجتماع ، فقد صدر في مصر سنة ١٩٢٥م ، وهو بعنوان « علم الاجتماع - حياة الهيئة الاجتماعية وتطورها » ، ألفه نقولا الحداد * ، وهو عبارة عن جزأ ين .

ولقد لقي الكتاب ترحيباً حاراً عند صدوره ، فمثلاً كتب أسعد داغر** في مجلة المقتطف ، ١٩٢٥م : « وجملة القول : إن كتاب علم الاجتماع وحيد في بابه ، فريد في نوعه ، لم يُنسج بعد على منواله ، ولا سمحت قريحة كاتب بمثله » .

وكتبت مجلة « الشورى » عنه قائلة : « كتاب علم الاجتماع ، هو الأول من نوعه على ما نعلم ، وقد اشتغل الأستاذ في الاستعداد لتأليفه خمسة عشر عاماً » .

وكتبت « السياسة » قائلة : « نحن بإزاء مجهود عالج فيه المؤلف علماً جديداً في العربية ، وجاهد ليضع اصطلاحات جديدة ، ولكل جديد حقه في الحياة »[1] .

---

* نقولا الحداد « ١٨٧٢-١٩٥٤م » ، صحفي ، وعالم ، وشاعر لبناني ، أصدر في القاهرة مع زوجته مجلة « السيدات والرجال » ، ورأس تحرير « المقتطف » . من كتبه : « هندسة الكون بحسب ناموس النسبية » ، انظر الموسوعة الميسرة ، ج١ ، ص ٦٩٢ .

** أسعد داغر « ١٨٨٨-١٩٥٨م » ، صحفي ، ولد في لبنان ، ونزح إلى القاهرة ، حيث اشتغل محرراً للشؤون العربية في الأهرام ، انظر الموسوعة الميسرة ، ج١ ، ص ١٤٩ .

(١) انظر : عبد الباسط عبد المعطي ، تجاهات نظرية في علم الاجتماع ، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٤٠١هـ - ١٩٨٨م ، ص ٢٥٦ ، وانظر شحاته سعفان ، موجز في تاريخ علم الاجتماع ، ص ٥٤-٥٥ .

ويدور الكاتب في كتابه هذا ، في فلك الداروينية والتطورية ، فقد تأثر تأثراً كبيراً بمؤلفات أصحاب النظريات العضوية والتطورية ، التي سادت أوربا في ذلك الوقت . فقد قرأ أعمال « هربرت سبنسر » ، وترجم منها نصوصاً كاملة .

وللتمثيل على آرائه ، نورد ما يلي :

يقول الباحث عند حديثه عن منشأ الإنسان الأول ، وتحت العنوان الفرعي : ابتدأت الإنسانية بتفوق جماعة واحدة : « أغضينا النظر فيما تقدم عن عقيدة خلق الإنسان الخالص ، لأننا نعتنق في بحثنا الاجتماعي عقيدة تسلسل النوع الإنساني من نوع أحط منه ، استناداً على تقرير العلم الطبيعي البيلوجي والجيولوجي لعقيدة التسلسل ، العلم الطبيعي يؤيدها بيولوجياً ، علم الاجتماع يؤيدها اجتماعياً أيضاً ، لما علمته فيما تقدم من استمرار الاجتماعية من المملكة الحيوانية إلى المملكة الإنسانية »[1] .

ويقول في موضوع آخر - عند كلامه عن الدين - : «يظهر لمن درس عقائد الجماعات المنحطة المختلفة ، أن الدين جاء بعد السحر والعرافة ، وما يشبهها من العقائد ، ولعله تولد منها . . والسحر والعرافة وما إليهما ، جاءت بعد خرافات التشاؤم والتفاؤل ، لأن بعض القبائل الهمجية الباقية إلى الآن ليس عندها عقيدة دينية بتاتاً ، وإنما عندها خرافات وأوهام من قبيل التفاؤل »[1] .

ولم يكن المؤلف سباقاً لنقل الداروينية بكتابه هذا ، بل إنه كان يساير الوضع السائد ، حيث ازدهرت التطورية في تلك الفترة في العالم الغربي ، وازدهر نقلها إلى العالم العربي .

---

(١) نقولا الحداد ، علم الاجتماع ، الجزء الثاني ، ص ١٩٤ .

(١) نقولا الحداد ، علم الاجتماع ، الجزء الثاني ، ص ٢٣٤ .

ومن ناحية أخرى ، يقول أحد مؤرخي علم الاجتماع في مصر : « لم تتح الفرصة ، لتدريس هذا العلم في مصر ، كعلم أساس إلا في سنة ١٩٢٥م ، التي تحولت فيها الجامعة المصرية من جامعة أهلية إلى جامعة حكومية ، وقد أنشيء في كلية الآداب آنذاك قسم مستقل ، لتدريس علم الاجتماع ، سار على نهج المدرسة الاجتماعية الفرنسية التي بدأها : « أوجست كونت » . . وأرسى قواعدها « اميل دوركايم » . . ولقد أثرت هذه المدرسة ، ولا تزال تؤثر ، في قسم الدراسات الاجتماعية في كلية الآداب بجامعة القاهرة ، الجامعة الأم ، وحتى يومنا هذا »[1] .

ومن أوائل الكتب التي صدرت بعنوان علم الاجتماع ، كتاب د . عبد العزيز عزت الذي صدر عام ١٩٤٩م بعنوان : « علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية » ، تكلم فيه عن أهمية علم الاجتماع في فهم الظواهر الاجتماعية .

وفي عام ١٩٥٣م ، كتب د . حسن سعفان كتابه : « أسس علم الاجتماع » تناول فيه أغلب موضوعات علم الاجتماع ، وقد طبع طبعات كثيرة درست لمعظم طلاب علم الاجتماع في مصر ، والكويت ، ولبنان ، وليبيا ، وقد رجع المؤلف إلى عدد كبير من المراجع الفرنسية ، والإنجليزية ، والأمريكية[2] .

ولسعفان مؤلفات أخرى متقدمة النشر ، منها : مشكلات المجتمع المصري «١٩٥١م» ، تاريخ الفكر الاجتماعي «١٩٥٧م» ، الدين

---

(١) حسن الساعاتي ، تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر ، منذ سنة ١٩٥٣م ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الأول ، المجلد الأول ، يناير ١٩٦٤م ، ص ٢١ .

(٢) انظر : د. عبد الباسط عبد المعطي ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨ .

والمجتمع «١٩٥٧ ـ ١٩٥٨م» ، إلا أن هذه المؤلفات «لا تنم عن موقف خاص للمؤلف ، أو اتجاه نظري معين ينتمي إليه ، فهي عبارة عن جهد تجميعي نشط ، ولا تنطوي على أي إنجاز علمي حقيقي»[1] . وقد انحصر نشاطه في الغالب في نقل مفهومات وتصورات المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع من خلال أعمال «دوركايم» وتلاميذه .

وكتب د . عبد الكريم اليافي من سوريا كتاب : «تمهيد في علم الاجتماع» سنة ١٩٥٢م» ، وهو لا يختلف عن الكتاب السابق من حيث الاتجاه ، حيث يدور حول النظرية في علم الاجتماع الأوروبي الكلاسيكي .

وهناك نوع آخر من الكتابة في علم الاجتماع ظهر مبكراً ، وهو البحوث الأمبريقية الميدانية ، وتمثل دراسة حسن الساعاتي «١٩٥١م» : علم الاجتماع الجنائي ، واحدة من أقدم الدراسات من هذا النوع . وكذلك دراسته : التصنيع والعمران «١٩٦٢م» ، وقد استخدم في دراساته أساليب البحث الأمبيريقي .

ويعد المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة ـ والذي أنشيء في منتصف الخمسينيات ـ رائداً في البحوث الأمبيريقية التي شملت مختلف الجوانب ، كالتصنيع ، والريف ، والأسرة ، والرأي العام ، إضافة إلى الجريمة وانحراف الأحداث ، وغيرها .

وبالنسبة لعلم الاجتماع في المغرب العربي ، فإن نشأته جاءت مرتبطة بالسلطة الاستعمارية الفرنسية ، وقد هدف الاستعمار إلى إذابة الهوية

---

(١) د. عبد القادر الأربي ، حول الوضع الراهن لعلم الاجتماع العربي ، ترجمة : د. محمد الجوهري ، في الكتاب السنوي لعلم الاجتماع ، العدد الخامس ، أكتوبر ١٩٨٣م ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ٩٤ .

الإسلامية ، فكانت الدراسات الميدانية ، تتجاهل دور الإسلام ، لتعود إلى تاريخ البربر القديم وتحاول التركيز على الفروق بين العرب والبربر ، فالمدرسة الاستعمارية في الاجتماع المغربي ، كانت مشغولة بهدف أيديولوجي أساس صبغ كل أعمالها هو :

العمل على تمثل السكان الريفيين ـ وخاصة البربر ـ سياسياً وفكرياً ولا شك أن علم الاجتماع في تلك الفترة ، لكان أداة للقهر ، وتأكيد السيادة الفرنسية » (١) .

وملامح علم الاجتماع في المغرب في هذه الفترة ، يمكن تحديدها كما يلي :

١ ـ إن علم الاجتماع كان ذا طبيعة عملية ، هدفها توفير المعلومات المطلوبة إلى رجال الإدارة الفرنسيين .
٢ ـ إن جميع الدراسات التي تمت ، أجريت بواسطة فرنسيين .
٣ ـ إن الإطار النظري لتلك الدراسات ، كان ذا مضامين سياسية واضحة تماماً (٢) .

ملاحظات حول مسيرة علم الاجتماع

بالجهود السابقة وغيرها ، رسخ علم الاجتماع أقدامه في العالم الإسلامي . وأصبح علمًا معترفًا به . فمنذ إنشاء قسم الاجتماع في الجامعة

---

(١) جورج صباغ ، علم الاجتماع في الشرق الأوسط ، عرض د. محمد الجوهري ، في الكتاب السنوي لعلم الاجتماع ، العدد الخامس ، أكتوبر ١٩٨٢م ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ٢٠٤ .

(٢) جورج صباغ ، المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

المصرية سنة ١٩٢٥م ، والجامعة الأمريكية ببيروت في أوائل الثلاثينيات ، وعلم الاجتماع ينمو ويكبر حتى تحول إلى عملاق ضخم ، أفردت له الأقسام في الجامعات والمعاهد .

ويمكننا هنا أن نسجل بعض الملاحظات على مسيرة علم الاجتماع بعد أن ثبتت أركانه كعلم معترف به :

١ - كان غالبية رواد علم الاجتماع ، الذين ثبتوا دعائمه ، تخرجوا في جامعات بريطانية أو فرنسية - كما حدث في مصر والمغرب - أو أمريكية كما حدث في العراق . يقول أحد مؤرخي علم الاجتماع في العراق : « إن تطور علم الاجتماع في العراق ، لم يختلف كثيراً عنه في الدول الناميه الأخرى ، وموضوعه حديث بالنسبة لجميع هذه الدول ، وليس له جذور قومية عميقة ، ويجدر بالذكر هنا أن علم الاجتماع في كثير من الدول النامية ومن ضمنها العراق ، كان قد تأثر كثيراً بعلم الاجتماع الأمريكي في النظرية والمنهجية »[١] .

وقد ترك التعليم الغربي لهؤلاء الرواد ، آثاره الواضحة على تصوراتهم وأفكارهم ، وكانت جهودهم منصبة على الترجمة أو التأليف المعتمد على المراجع والمصادر الأوربية ، وقد ساهموا بنقل المدرسة الليبرالية في علم الاجتماع كما هي ، دون إخضاعها لأية عملية نقدية في المنهج أو في النظرية[٢] .

٢ - لقد كان هناك أساتذة أجانب كثيرون يدرِّسون علم الاجتماع في

---

(١) إياد القزاز ، انطباعات عامة حول علم الاجتماع المعاصر في العراق ما بين ١٩٥٠ - ١٩٧٠م ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ١٦ ، السنة الرابعة ، أكتوبر ١٩٧٨م ، ذو القعدة ١٣٩٨هـ ، ص ٦٢ .

(٢) انظر : د. عبد الباسط عبد المعطي ، اتجاهات نظرية علم الاجتماع ، ص ٣٥٩ .

الجامعات الإسلامية ، فمثلاً في الجامعات المصرية كان أول أستاذ لعلم الاجتماع فيها هو المسيو « جورج هوستاليه » البلجيكي ، والذي كان رئيساً لمعهد سولفي الاجتماعي ، والفرنسيان المشهوران إميل بربيه الذي درّس في الجامعة ست سنوات متقطعة . وكذلك الإنجليزي الشهير إيفانز بريتشارد ، والإنجليزي هوكارت . . ولأن الأساتذة أجانب ، فقد كانت لغة التعليم أجنبية أيضاً ، ففي البداية دُرِست أغلب المواد بالفرنسية ، لوجود الأساتذة الفرنسيين ، ثم تحولت إلى الإنجليزية لوجود الأساتذة الإنجليز[1] .

٣ ـ شكلت الجهود السابقة الخطوط العريضة لمسيرة علم الاجتماع فيما بعد ، فقد واصل علم الاجتماع مسيرته في هذا الطريق ، فالطلبة تلقوا علمهم من الرواد السابقين ، من ثم تحولوا إلى أساتذة في الجامعات التي درسوا فيها . وكانت مادة العلم هي تلك المادة الفرنسية ، أو الإنجليزية ، أو الأمريكية ، التي ترجمت ثم حفظت . ومن ثم كان الطالب على علم تام بكونت ، ودوركايم ، وفيبر ، وسمنر ، وكيلر ، وبارسونز . وبذلك تكون المدرسة الليبرالية الغربية على وجه العموم ، هي الاتجاه الأول ، الذي سيطر على الباحثين في علم الاجتماع في العالم الإسلامي . ولا يزال الغالبية من علماء الاجتماع يدورون في فلك هذه المدرسة ، دون محاولة الانعتاق منها ، أو الابتكار .

٤ ـ ازدادت التبعية لعلم الاجتماع الغربي ، مع ازدياد توسع علم الاجتماع ، حيث نقلت نظريات غربية كاملة في علم الاجتماع . وذلك بطريقتين :

(أ) نقل مؤلف بذاته نقلاً كاملاً ، من خلال ترجمته إلى اللغة العربية .

---

(١) انظر : د. شحاته سعفان ، موجز في تاريخ علم الاجتماع ، ص٦٦ ـ ٦٧ .

(ب) النقل من عدة مصادر غربية ، قصد التعريف بهذه النظريات من خلال أهم أعمال روادها ، وأهم مفهومات وقضايا هذه النظريات [1] .

وهذا هو الطابع الغالب على التأليف في علم الاجتماع ، وهو طابع شائع في العالم العربي ، يتميز بالغزارة من حيث الكم ، ولكنه من حيث النوع ليست له أي قيمة حقيقية ، ولا يلعب أي دور في تحليل المجتمع العربي ، أو الإسلامي . فهو عبارة عن « تجميعات لنظريات مختلفة ، دون أي ربط بينها وبين المشكلات الملحة القائمة في المجتمع » [2] .

ولعل من الأمثلة على ذلك ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر التي صدر منها ما يزيد على ٦٤ كتابًا تمثل في غالبيتها ترجمات للنظريات الغربية الليبرالية .

٥ ـ لم تكن ولادة علم الاجتماع الحديث في العالم الإسلامي تلبية لحاجات معينة ، ولكنه كان تقليداً للنظام الأكاديمي الغربي ، لذلك لم يكن مستغرباً منه المحاكاة ، والتقليد التام للدراسات الغربية ، وقد ساعد الاستعمار على السير في هذا الطريق ، حيث إنه هو الذي صمم خلال سيطرته على العالم الإسلامي ، أُطُر التعليم والثقافة ، بل إنه هو الذي أوجد المؤسسات التعليمية والثقافية في شكلها الحديث . ومما لا شك فيه ، أن علم الاجتماع ، والبحث الاجتماعي ، والأنثربولوجيا ، علوم استعمارية . ويدل على ذلك ارتباطها في كثير من الأقطار ، بالإدارة الاستعمارية الإنجليزية ، والفرنسية ، وفيما بعد الأمريكية . وعندما رحل الاستعمار السياسي بقي الاستعمار الفكري ، حيث بقيت المؤسسات

---

(١) انظر : عبد الباسط عبد المعطي ، في نظرية علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧م ، ص ٢٩١ .

(٢) د. عبد القادر الأربي ، حول الوضع الراهن لعلم الاجتماع العربي . ترجمة : محمد الجوهري ، ص ٩٥ .

التعليمية مرتبطة بالمستعمر من خلال اللغة السائدة ، والبعثات الدراسية ، وتمويل البحوث ، والدرسات العليا ، والجامعات . وحتى البلدان التي قللت من البعثات للخارج ، وصارت تمنح درجات عليا من جامعاتها المحلية ، لا تزال مرتبطة بالغرب ، حيث أن النظريات والمناهج هي نسخ سيء لإنتاج الغرب [1] .

٦ - لم تكن التبعية لعلم الاجتماع الغربي ، مجرد نقل نظريات ومناهج غربية ، ولكنه نقل لقيم الغرب ومبادئه . فالنظريات والمناهج الغربية أوجدتها قيمه ، وحاجاته ، وظروفه . فهي تحمل العلمانية ، والعقلانية ، والليبرالية التحررية ، وتحمل أيضاً المادية . فعلم الاجتماع ليس المادة الإحصائية أو الواقعية ، ولا تصبح هذه علم اجتماع إلاّ عندما تفسر ، أو تؤول بناء على رؤية أو نظرية معينة [2] .

الاتجـــــاه المـاركســـي

يمثل الاتجاه الماركسي القطب الآخر ، الذي يشد علماء الاجتماع في العالم الإسلامي إليه . وقد مارس سيطرته على أتباعه ، وكانوا أوفياء له لدرجة أنه يوجد فيهم من هو ماركسي أكثر من ماركس نفسه . ومع أن هذا الاتجاه أحدث ظهوراً ، وأقل انتشاراً ، من الاتجاه الليبرالي ، إلا أنه أشد نشوزاً ، وأكثر تنافراً مع مبادىء المسلمين ، وواقعهم أيضا . ويتحتم علينا هنا أن نعرض لبدايات ظهور هذا الاتجاه عند علماء الاجتماع العرب خاصة ، كما عرضنا لبدايات ظهور نظيره الليبرالي :

---

(١) انظر : حيدر إبراهيم علي ، علم الاجتماع والواقع العربي ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة كلية الآداب ، عدد ٢ ، سنة ١٤٠٦هـ ، ص١٣٢ .

(٢) انظر : حيدر إبراهيم علي ، علم الاجتماع والواقع العربي ، ص١٣٤ .

* يعد كتاب أوسيبوف : « قضايا علم الاجتماع - دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالي » ، أول عمل ماركسي في علم الاجتماع يترجم إلى العربية ، وقد قام بترجمته د . سمير نعيم أحمد ، ود . فرج أحمد فرج ، وقدم له د . عاطف غيث سنة ١٩٧٠م .

وكان الهدف من ترجمته : البحث عن اتجاه بديل للاتجاهات الغربية الفاشلة .

وقد علل المترجمان أيضاً اختيارهما لهذا الكتاب : أنه « انطلاقاً من حاجتنا إلى فكر مفتوح لكل التجارب . . . ولقد كان رائدنا في اختياره أن نقدم للقارىء وجهاً أخر لعلم الاجتماع ، وجهاً مخالفاً لعلم الاجتماع الذي ألف أن يطالعه . . ونعني به الوجه « البرجوازي » لعلم الاجتماع . . والوجه الآخر الذي يعرضه هذا الكتاب ، هو الوجه «الماركسي لعلم الاجتماع »[1] .

* وقبل هذا الكتاب ، أفرد د . مصطفي الخشاب في كتابه : « المدارس الاجتماعية المعاصرة » ، فصلاً عن الروسية في علم الاجتماع ، عني فيه بالجهود السوفييتية الحديثه في هذا العلم .

* كذلك كتب السيد ياسين عدة مقالات في مجلات مختلفة ، عن علم الاجتماع الماركسي ، منها مقال بعنوان « الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع الماركسي »[2] ، عني فيه بظهور علم الاجتماع الماركسي الأمبريقي .

* كتب د . سيد عويس عام ١٩٧٠م ، مقالاً وسمه : « علم الاجتماع

---

(١) أوسيبوف ، قضايا علم الاجتماع ، ترجمة سمير نعيم أحمد وفرج أحمد فرج ، صفحة ـ .

(٢) انظر : الفكر المعاصر ، يناير ١٩٧٠م .

في بلد اشتراكي »[1] ، وضح فيه الملامح الأساسية لبحوث علم الاجتماع في روسيا ، من حيث النظرية ، والموضوع ، وأساليب البحث .

وفي سنة ١٩٧٣م ، تمت ترجمة كتاب س . بوبوف : « نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر » ، وهو من الكتب الرائدة في التعريف بالنظرية الماركسية .

كما كتب د . عبد الباسط عبد المعطي في وقت لاحق ، كتابه : « الاتجاه السوفييتي في علم الاجتماع » ، وفي هذا الكتاب عرض المؤلف بدراسة نقدية تقويمية ، لبعض البحوث الشهيرة التي أجريت في الاتحاد السوفييتي .

هذه بعض الجهود التي فتحت الأنظار على علم الاجتماع الماركسي . ولقد انتشر علم الاجتماع الماركسي ، في العالم الإسلامي حتى أصبح يشكل تياراً قوياً . وقد ساعد في انتشاره تبني كثير من أبناء العالم الإسلامي للمبدأ الماركسي ، واعتناق بعض الحكومات للماركسية ، إضافة إلى فشل علم الاجتماع الليبرالي في تحقيق طموحات علماء الاجتماع ، كما أن الطبيعة الثورية والنقدية ، عامل آخر يجذب إلى علم الاجتماع الماركسي .

وتشير إحدى الدراسات ، إلى أن الماركسية تشكل مصدراً هاماً من مصادر تكوين فكر علماء الاجتماع . فقد أشارت هذه الدراسة ، إلى المصادر الفكرية العامة ، التي تساهم في التكوين الفكري لعلماء الاجتماع التونسيين . وكان على رأس القائمة التي توصلت إليها الدراسة ، « سمير أمين »* ، ثم أتى في مرحلة تالية له ماركس - إنجلز** - ليفي ستراوس

---

(١) انظر : مجلة الطليعة ، سنة ١٩٧٠م .

* سمير أمين ، من منظري الماركسية العرب .

** فردريك انجلز « ١٨٢٠- ١٨٩٥م » ، اشتراكي ألماني ، أسهم مع كارل ماركس في وضع أسس النظرية الاشتراكية ، وفي صياغة البيان الشيوعي ، أخرج الجزأين الثاني والثالث من

ـ ماكس فيبر ـ عبد الله العروي ـ رودنسون ، وغيرهم . وفي القائمة الأخيرة أتى ابن خلدون (١) .

ويوحي الترتيب السابق ، بالمدارس المهيمنة على علم الاجتماع في تونس . فالماركسية تظهر من خلال ماركس ، وإنجلز ، ثم رودنسون ، ومن خلال الماركسيين العرب : سمير أمين ، وعبد الله العروي . والليبرالية تظهر من خلال فيبر . يقول الباحث خلال تحليله للنصوص التي دونها الطلبة ، « أما ماركس فأقرب إلى وضع « الإله الخفي » الذي يتغير الموقف منه ، دون أن يهمله أو ينفصل عنه . وليس هناك ـ عموماً ـ رجوع مباشر إليه ، وإنما عبر « قراءات ماركسية » من نوع قراءات ألتوسير وغرامشي ، أو ـ من منظور فهم الواقع العربي عموماً والمغربي خصوصاً ـ من نوع قراءات سمير أمين ، وعبد الله العروي » (١) .

وفي المغرب ، تشكل المادية التاريخية واحدة من أهم النظريات في علم الاجتماع ، إضافة إلى « الأمبيريقية ، والتجزيئية ، والجمالية » . وهي تعني عند المغاربة : « تركيب بين معطيات الواقع ، وبين مفهوم نظري قوي « نمط الإنتاج » . . إنها جمع بين الشمولي والخاص ، من خلال منهج جدلي في تاريخ عالمي واحد ، يحركه الصراع الطبقي . . وعلى هذا ، فإن ولادة علم الاجتماع المغربي ، مشروطة بإنتاج نظرية حول الأشكال المغربية « الخاصة » للصراع الطبقي » (٢) .

= كتاب « رأس المال » ، انظر الموسوعة الميسرة ، ج١ ، ص ٢٣٧ .

(١) انظر : د. الطاهر لبيب ، علم الاجتماع في تونس ، التدريس نصاً وروحاً ، في كتاب « نحو علم اجتماع عربي » ، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٦م ، ص ٣٢٢ .

(١) الطاهر لبيب ، علم الاجتماع في تونس ، ص ٣٢٦ .

(٢) عبد الصمد الديالمي ، ملامح تطور السوسيولوجيا في المغرب ، كتاب « نحو علم اجتماع عربي » ، مرجع سابق ، ص ٣٠٧ .

ولقد أيد هذه الحقيقة ، ما توصلت إليه إحدى الدراسات ، حول تصورات علماء الاجتماع العرب ، الحالية والمستقبلية ، لأهم موضوعات ونظريات ومناهج علماء الاجتماع في الوطن العربي . وقد توصلت الدراسة إلى أن علم الاجتماع في الوطن العربي ، تابع للاتجاهين الفكريين العالميين : « البنائية الوظيفية ، والمادية التاريخية » ، اللذين يمثلان نتاجاً لخبرات المجتمعات الغربية .

فقد عبر ٤٨,٨٪ من مجموع شرائح البحث ، عن أن النظريات البنائية الوظيفية ـ بشكليها التقليدي والمعدل ـ تمثل النظرية الاجتماعية الشائعة في الوطن العربي .

كما دلت الدراسة على أن هناك اتجاهات غربية أخرى ، لها شعبيتها عند بعض علماء الاجتماع ، كالتفاعل الاجتماعي ، والنظرية النفسية الاجتماعية .

وعبر ١٨,٥٢٪ من شريحة البحث عن اعتقادهم بأن المادية التاريخية تمثل واحدة من أهم النظريات الاجتماعية الشائعة في الوطن العربي [١] .

وتشير نفس الدراسات إلى « أن هناك توازياً ملحوظاً بين طبيعة النظرية السائدة في الوطن العربي ، وبين أنماط المناهج المستخدمة ، فالذين اعتبروا أن البنائية الوظيفية هي النظرية الاجتماعية السائدة في الوطن العربي ، هم الذين اعتبروا أن أكثر المناهج والأدوات شيوعاً هي المسح الاجتماعي ، والمنهج التجريبي ، والمنهج الوظيفي . أما الذين اعتقدوا أن المادية التاريخية تمثل نظرية شائعة في الوطن العربي ، فكانوا هم الذين اعتقدوا أن المنهجين التاريخي والمقارن ، هما الأكثر شيوعاً »[٢] .

---

(١) انظر : جهينة العيسى ، السيد الحسيني ، علم الاجتماع والواقع العربي ، دراسة لتصورات علماء الاجتماع العرب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤١ ـ ٧ ، سنة ١٩٨٢م ، ص ٤ ـ ٤٢١ .

(٢) جهينة العيسى ، السيد الحسيني ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

إمكان الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع

أولاً : أهداف الصياغة الإسلامية

إن القيم الإسلامية تثبت بالدليل العقلي - المقبول عند الجميع - أنها الحقيقة ، الوحيدة التي يجب على الجميع اتباعها : ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلإِسلَامُ ﴾ (آل عمران : ١٩) . ومن هنا فإن المسلمين بالذات يتحملون العبء الكامل في إيصال هذه الحقيقة إلى كافة البشر ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ (آل عمران : ١٠٤) . والحق ، أنه من خيانة الأمانة أن توجه العلوم وجهة مضادة أو مناوئة ، أو حتى محايدة لهذه الحقيقة . وإذا عرفنا أن المنطلقات التي ينطلق منها علم الاجتماع هي منطلقات معادية للدين ، عرفنا إلى أي درجة يبتعد المسلمون عن امتثال الأمر السابق .

إن المسلم إذا أراد صياغة علم الاجتماع صياغة إسلامية ، فإن عليه أن يبدأ من المنطلقات الأساسية ، والمحور الأساس في الإسلام ، وأعني به العقيدة ، أو نظرة الإسلام للكون والحياة والإنسان ، لأن عدم البدء من هذا المنطلق ، يعني وجود نوع من التلفيق ، وذلك « بأن نستخدم المفاهيم الغربية نفسها ، مع تغيير المصطلحات الدالة عليها ، أو مع محاولة متعنتة

لإثبات أن كل مفهوم من هذه المفاهيم له أصل في الإسلام ، يبرر الأخذ به . إن هذا المنهج يؤدي ـ بطبيعة الحال ـ إلى العودة لاستخدام الأنساق الغربية الكلية ، وإن تغيرت المصطلحات والأسماء ، أو حيثيات القبول . والخطر من التلفيقية ، يعني أن نضيف إلى ترسانة المفاهيم والأنساق الغربية ، مفاهيم تتعلق بالإيمان بالله مثلاً ، أو بالأسرة ، أو بعض القيم ، ونتصور أننا قد حللنا بهذا الإشكالية الصعبة ، ناسين أن المفاهيم الدنيوية تتولد عنها في الأنساق الفكرية الغربية ، مفاهيم فرعية في كل مناحي المعرفة الاجتماعية ، تتعارض تماماً مع المفاهيم الفرعية المتولدة عن ـ الإيمان بالله تعالى » [١] .

الهـــدف الأول :

الهدف الأساس في الصياغة الإسلامية ، هو أن يكيِّف علم الاجتماع نفسه في ظل مبدأ الإيمان بالله تعالى ، وهذا يعني عدة أمور تكوِّن في مجملها التصور الإسلامي العام :

(أ) إن الله سبحانه وتعالى هو الخالق لهذا الكون بكل ما فيه من أشياء ، وظواهر ، وأحياء ، بما فيها الإنسان . فالكون كله يبتدىء خلقه ووجوده من الله ، وينتهي مصيره إليه . وهو المدبر والمهيمن عليه . ويعني هذا : « أن الطبيعة لم تخلق نفسها ، ولم توجد بنفسها . بل أوجدها الله . وهي تسير على سنن مطرده ، وفق نظام مترابط الأجزاء ، والله الذي خلقها هو المقدر لسننها ونظامها » [٢] .

---

(١) عادل حسين ، النظريات الاجتماعية الغربية ، قاصرة ومعادية ، في إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص٢٦٨ .

(٢) محمد المبارك ، نحو صياغة إسلامية لعلم الاجتماع ، ص ٢٠ .

(ب) الإيمان بالغيب ، حيث ينقسم العالم إلى قسمين ، يمكن التمييز بينهما ، ولكن لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر . هما : عالم الغيب ، وعالم الشهادة ، ويتصل عالم الغيب بذات الله جل وعلا ، وصفاته والحياة الآخرة ، والملائكة ، والجن ، والروح .

بينما يعني عالم الشهادة « كل ما على الأرض ، وكل ما في الكون من أشياء وأحياء ، وأحداث ، وظواهر ، وعلاقات ، تشكل نظام الكون المادي ، في أرضه وسمائه ، وفي مادته وفضائه ، وفي اجتماع المخلوقات وفي انفرادها [١] . ولا سبيل إلى معرفة عالم الغيب إلا عن طريق الوحي ، وعلى هذا فليس العقل الإنساني أداة وحيدة للوصول إلى الحقيقة ، وإنما هناك طريق آخر هو الوحي ، له ميدانه الخاص ، لا يستطيع العقل بلوغه لوحده . « فالعقل أداة الوصول إلى حقائق الطبيعة . وهو معرض مع ذلك للخطأ . والوحي أداة معرفة عالم الغيب ـ ما وراء الطبيعة » [٢] .

(جـ) الإيمان بأن الله هو المشرِّع للإنسان . فهو الذي قدر للطبيعة سننها ، وهو أيضاً الذي وضع للإنسان عن طريق الوحي مقاييس الخير والشر ، وحدد المعالم الثابته للأخلاق والحقوق .

(د) الإيمان بأن الله اصطفى بعض خلقه من البشر ، ليبلِّغ شرعه ، وهؤلاء هم الأنبياء ، ومنذ بداية خلق الإنسان ، بعث الله أنبياء كثيرين ليبلغوا الناس شرع الله . وقد ختم الأنبياء بمحمد ﷺ ، فهو خاتم الأنبياء ، ورسالته خاتمة الرسالات .

---

(١) أحمد المهدي عبد العليم ، نحو صيغة إسلامية للبحث الاجتماعي والتربوي ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(٢) محمد المبارك ، نحو صياغة إسلامية لعلم الاجتماع ، ص ٢٠ .

(هـ) الإيمان بأن الإسلام هو خاتمة الرسالات . وهو رسالة عالمية موجهة إلى كافة البشر ، كما أنه رسالة تامة ومكتملة ، وصالحة لكل زمان ومكان .

وفي إطار هذا التصور الإسلامي يمكن أن نجمل بعض المبادىء الإساسية التي تشكل إطاراً نظرياً لعلم الاجتماع الإسلامي . وتتعلق هذه المبادىء بطبيعة الإنسان ، وطبيعة النظام الاجتماعي ، وطبيعة التاريخ البشري .

أولاً ـ طبيعة الإنسان :

١ ـ قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ ٱلذي أَحْسَنَ كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ ، وَبَدأَ خَلْقَ ٱلإنسانِ من طِينٍ . ثم جَعَلَ نَسْلَهُ من سُلالَةٍ مِّن ماءٍ مَّهِينٍ . ثم سوَّاهُ وَنَفَخَ فيه من رُّوحِه ، وجَعَلَ لكم ٱلسَّمع وٱلأبْصارَ وٱلأفْئِدَة قليلاً مَّا تَشْكُرون ﴾ (السجدة : ٧ ـ ٩) .

فالإنسان في أصله مخلوق من طين ، ونفخ الله فيه من روحه ، وقد بينت هذه الآية ازدواج الطبيعة الإنسانية ، فهو من طين الأرض ، ومن نفخة الله فيه من روحه ، ويعني هذا وجود نوازع الخير ، ونوازع الشر في نفسه . ويقول سيد قطب : « إن هذا الكائن مخلوق مزدوج الطبيعة ، مزدوج الاستعداد ، مزدوج الاتجاه ، ونعني بكلمة مزدوج على وجه التحديد ، أنه بطبيعة تكوينه ـ من طين الأرض ، ومن نفخة الله فيه من روحه ـ مزود باستعدادات متساوية للخير والشر ، والهدى والضلال ، فهو قادر على التمييز بين ما هو خير ، وما هو شر ، كما أنه قادر على توجيه نفسه إلى الخير وإلى الشر سواء ، وأن هذه القدرة كامنة في كيانه . يعبر عنها القرآن بالإلهام تارة : ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا . فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾

(الشمس : ٨) . ويعبر عنها بالهداية تارة : ﴿ وَهَدَيْنَاهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴾ (البلد : ١٠) ، فهي كامنة في صميمه في صورة استعداد . . والرسالات والتوجيهات والعوامل الخارجية ، إنما توقظ هذه الاستعدادات ، وتشحذها هنا أو هناك ، ولكنها لا تخلقها خلقاً ، لأنها مخلوقة فطرة ، وكائنة طبعاً ، وكامنة إلهاماً»[1] .

وينفي ما سبق ، أن تلحق بالإنسان خطيئة موروثة ، أو أنه آثم بالضرورة .

٢ - إن وجود نزعات الخير ، والشر في الإنسان ، تعني وجود شيء آخر ، وهو وجود الإرادة الحرة فيه ، والقدرة على اتخاذ القرار ، « وهذا يعني أن النزعات في الإنسان ليست جبرية ، بل إن الإرادة الإنسانية ذاتها هي التي تحدد العمل الإنساني ، في أي من الاتجاهين . وينبذ هذا « المبدأ » أيضاً ، كل أنواع الآراء الجبرية الأخرى ، مثل الجبرية الاقتصادية ، أو الاجتماعية ، أو البيولوجية »[2] .

وهذه الإرادة الحرة ، هي ما تميز الإنسان به عن بقية المخلوقات ، وقد أشار إلى ذلك قول الله تعالى : ﴿ ألم تَرَ أنَّ ٱللهَ يَسْجُدُ له مَنْ في ٱلسَّمٰوٰتِ ومَن في ٱلأرْضِ وٱلشَّمْسُ وٱلقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلجِبَالُ وٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوابُّ ، وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ، وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلعَذَابُ ﴾ (الحج : ١٨) ، فكل ما في الوجود يسجد لله ويطيعه . وأما الناس فكثير منهم يسجد ويطيع ، وكثير يعصون ولا يسجدون . وهذا نتيجة للإرادة الحرة ، التي شاء الله أن يمنحها للإنسان .

---

(١) سيد قطب ، في ظلال القرآن ، المجلد السادس ، دار الشروق ، الطبعة الشرعية السابعة ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م ، ص ٢٩١٧ .

(٢) د . إلياس بايونس - د . فريد أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع الإسلامي ، ترجمة أمين حسين الرباط ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

وفي مقابل هذه الإرادة الحرة ، التي منحها الله للإنسان ، جعله مكلفاً مسؤولاً . فقد كلفه وأمره بأوامر ليبتليه ويمتحنه . وجعله مسؤولاً مسؤولية شخصية عن أعماله : ﴿ وَكُلَّ إنسانٍ أَلْزَمْنَاهُ طائِرَهُ في عُنُقِهِ ﴾ (الإسراء : ١٣) ، وقال : ﴿ وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخرىٰ ﴾ (الأنعام : ١٦٤) .

٣ - منح الله الإنسان القدرة على التعلم وطلب المعرفة ، حيث ميزه بحواس تعينه على تكوين خاصة العقل والتفكير ، التي تمكنه من العلم وإدراك الحقائق الخارجية : ﴿ واللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمهاتِكُم لا تعلمون شيئاً وجَعَلَ لكم السَّمعَ والأبصارَ والأفئِدةَ لعلَّكم تَشكرون ﴾ (النحل : ٧٨) ، فمعنى الآية أن عدم العلم في حال الولادة ، يتحول إلى علم بواسطة السمع والأبصار والأفئدة . ويتميز الإنسان أيضاً بقدرته على التعبير ، والبيان ، عن علمه وأفكاره : ﴿ خَلَقَ الإنسان ، علَّمَهُ البَيان ﴾ (الرحمن : ٢-٣) ، كما أن علم الإنسان قابل للزيادة دائماً ، وبإمكانه ابتكار أمور لم يعهدها من قبل[1] .

٤ - لقد كرم الله الإنسان وفضله على كثير ممن خلق ، فقد كرمه بأن خلقه على أحسن تقويم ، وكرمه بالاستعدادات التي أودعها فطرته ، وبها استأهل الخلافة في الأرض ، وكرمه بتسخير القوى الكونية ، له ، بأن أسجد له ملائكته ، وبحلول اللعنة على إبليس ، الذي أبى واستكبر عن السجود لآدم ، كما أن الله سبحانه وتعالى أعلن هذا التكريم في كتابه : ﴿ ولَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ، وَحَمَلْنَاهُم في البَرِّ والبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّباتِ وَفضَّلْنَاهُم عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّن خَلَقْنا تَفْضِيلاً ﴾ : (الإسراء : ٧٠) .

---

(١) انظر محمد المبارك ، نظام الإسلام ـ العقيدة والعبادة ، مرجع سابق ، ص٥٤ ـ٥٥ ـ ٥٦ .

هذه نظرة إجمالية إلى رأي الإسلام حول حقيقة الإنسان . وهي نظرة توحي بالأسس ، التي ينبغي أن يقوم عليها النظام الاجتماعي ، حيث الاعتبار الأكبر للخلق ، والخير ، والفضيلة .

ثانياً ـ طبيعة النظام الاجتماعي :

لقد أوجد الله المجتمع البشري ، لنفس الحكمة التي أوجد لها الإنسان كفرد ، وأوجد لها العالم ، « فغاية وجود المجتمع البشري ، تتفق وتتمشى مع الغاية من الوجود الإنساني ـ بخاصة ـ من ناحية ، ومع غاية وجود العالم ـ بعامة ـ من ناحية أخرى ، فالله سبحانه وتعالى القدير على كل شيء ، لو شاء لجعل الإنسان مخلوقاً فردياً ، لا يعيش في مجتمع بالضرورة . ولكنه شاءه اجتماعياً ، تحقيقاً للحكمة التي من أجلها خلق الإنسان ، وهي الابتلاء ، حيث يمتحن الله الناس بالناس في المجتمع ، عن طريق التفاعل بينهم ، المتمثل في العلاقات والمعاملات الاجتماعية بشتى صنوفها [1] .

ويتكون المجتمع ، أي مجتمع ، من أفراد من البشر ، إضافة إلى القوانين ، والأفكار ، والمشاعر ، والعقيدة ، ويضاف أيضاً إلى ذلك القيادة المجتمعية ، والغاية من كل فعالية يقوم بها المجتمع [2] .

ويذهب أحد الباحثين إلى أن المجتمع يتكون من أساسين . الأول : هو ما يتمثل في العوامل البيئية والجنسية ، وما يتبعها من تأثير متبادل بين الإنسان والبيئة .

---

(١) د . فاروق أحمد دسوقي ، مقومات المجتمع المسلم ، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ص١٧٥ .

(٢) انظر د . عبد القادر هاشم رمزي ، النظرية الإسلامية في فلسفة الدراسات الاجتماعية والتربوية ، دار الثقافة ، الدوحة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ ، ص٢٢٦ .

والثاني : ويعتبر جوهرياً في تكوين شخصية المجتمع : هو الإرادة الجمعية الحرة للمجتمع ، التي يختار بها المجتمع منهج الحياة ، وشكل البناء الاجتماعي ، والعقيدة التي ينبثق منها ذلك البناء[١] .

ويذهب آخر إلى أن المجتمع « هو مجموعة من الأفراد ، يربط بينها رابط مشترك ، يجعلها تعيش عيشة مشتركة . وتنظم حياتها علاقات منتظمة معترف بها فيما بينهم . قد يكون هذا الرابط الأرض ، وما يقوم عليها من مصالح مشتركة ، كالمجتمع السويسري . وقد يكون الجنس والأصل ، وما يتصل به من لغة ، وثقافة ، وتاريخ ، ومبادىء ، وهو المجتمع القومي . وقد يكون المبادىء السائدة والمعتقدات المشتركة ، وما يتولد عنها من أفكار وعواطف وسلوك ، وهو المجتمع العقائدي كالمجتمع الإسلامي »[٢] .

ونخلص من هذه التعريفات ، إلى أن الأجزاء الرئيسة التي تكون المجتمع هي : جمع من الأفراد والقوانين ، ويدخل فيها العقائد ، والمشاعر ، والأفكار .

وإذا أردنا أن نعرف بداية المجتمع ، فإن الله سبحانه ذكر أن المجتمع الإنساني بدأ برجل وامرأة ، هما آدم وحواء : ﴿ يا أيها الناسُ إنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وأُنْثى ، وَجَعَلْنَاكُم شُعوباً وقبائِلَ لِتَعَارَفُوا ﴾ (الحجرات : ١٣) . وتوضّح هذه الآية ، أن ذرية آدم وحواء تكاثرت منها وتطورت إلى شعوب وقبائل ، وهو ما توضحه الآية الأخرى : ﴿ يا أيّها النَّاسُ اتَّقُوا ربَّكُم الذي خَلَقكُمْ مِّن نَّفْسٍ واحِدة ، وخَلَقَ منها زَوجَهَا وبَثَّ منهما رجالاً كثيراً ونِساءًا ﴾ (النساء : ١) ، ولم يقتصر

---

(١) انظر فاروق دسوقي ، مقومات المجتمع المسلم ، مرجع سابق ، ص١٧٦ ـ ١٧٧ .

(٢) محمد المبارك ، المجتمع الإسلامي المعاصر .

الأمر على الشعوب والقبائل ، بل حتى هذه تطورت في نهاية الأمر ، إلى ما يسمى بالأمم ، حيث تعتبر العقائد والأديان هي المميز بينها . » وبالرغم مما طرأ على المجتمع والجماعات والقبائل ، أو الأمم من تطور فكري ، فقد بقيت الأسرة التي تبدأ برجل وإمرأة وذريتيهما الهيكل البنائي لكل مظاهر هذا الوجود ، وهذه حقيقة عامة ، ليس للإنسان حاجة إلى زيادة تطويرها . . . وقد بقيت الأسرة نفسها حجر الزاوية في النظام الاجتماعي . رغم ما طرأ عليها من أشكال مختلفة ، فأصبحت متشعبة ، أو منشطرة ، أو متعددة الأنساب والزيجات »[1] .

وقد اقتضى وجود الفرد في محيط اجتماعي ، سواء كان داخل أسرته أو خارجها ، وجود صلات وعلاقات وارتباطات . فلم يكن المجتمع ركاماً من البشر ، ولا حشداً متراصاً من الأعداد ، ولكنه يتجاوز ذلك إلى علاقات العمل النامية ، والصلات الناشئة بين أفراده ، سواء كانت صلات ودية ، أو صلات عدائية . وإذا عدنا إلى قصة الإنسانية الأولى ، وجدنا : (أن آدم خلق لتكون معه زوجه ، وليكون معها ، واقتضى وجودهما مشاركة وجدانية ، تمثلت فيما نشأ بينهما من سكينة ، وطمأنينة ، ومبادلة عاطفية في السراء والضراء . وقد أشار القرآن إلى مشاركة آدم وحواء في المسرة في قوله تعالى على لسانهما : ﴿ دعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِن آتَيتَنَا صَالِحاً لَنَكونَنَّ مِنَ ٱلشَّاكِرِينَ ﴾ (الأعراف : ١٨٩) ، وإلى مشاركتهما فيما عرض لهما من انتكاس ﴿ قالا : ربَّنا ظَلَمْنا أنْفُسَنا وإن لَم تَغْفِرْ لَنا وتَرْحَمْنا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَاسِرِينَ ﴾ (الأعراف : ٢٣)[2] .

---

(١) إلياس بايونس ـ فريد أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع الإسلامي ، مرجع سابق ، ص٤٩ .

(٢) د . محمد التومي ، المجتمع الإنساني في القرآن الكريم ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ربيع الثاني ١٤٠٧هـ ، ص٢٦٣ .

ومن أوائل الصلات العدائية ، قصة ابني آدم ، حيث قتل أحدهما الآخر حسداً وظلماً ، لأن الله لم يتقبل منه قربانه ، وتقبل من الآخر . ولأن النفس الإنسانية بطبيعتها لها نزعات ورغبات ، وإرادة حرة مختارة ، فلابد من حدوث الاختلاف والاجتماع ، والتناقض والتصالح .

وإن من الأمور البدهية حاجة المجتمع إلى قانون ينظم العلاقة بين الأفراد ، ويقضي على النزاعات والخصومات ، ويحكم بالعدل . وقد اتبع آدم عليه السلام وزوجه القانون الإلهي ، وهو الدين الحنيف . إلا إن ذريته من بعده ، لم يستمروا على نفس المنوال ، بل كثيراً ما انقادوا خلف رغباتهم وشهواتهم . وقد أوغل كثير منهم في الانحراف إلى درجة بعيدة ، وقد تداركهم الله برحمته ، فأرسل لهم رسلاً منهم ، مبشرين ومنذرين . وهكذا كانت علاقة البشر مع دين الله في شد وجذب ، حيث يبتعدون تارة ، ويقتربون منه تارة أخرى .

والحقيقة الباقية من حقائق المجتمع ، أنه بحاجة ماسة إلى قيادة وسلطة تعمل على نشر الدين ، أو القانون الذي يحكم العلاقات بين الناس ، وطبيعي أن يكون القادة من البشر أنفسهم ، سواء كانوا أنبياء ورسلاً ، أو أشخاصاً عاديين « وفي الوقت الذي تنبذ فيه القوانين التي أوحى الله إلى البشرية بواسطة أنبيائه كلَّ أنواع الممارسات البغيضة ، وعدم عدالة التوزيع الاقتصادي ، فقد سن الإنسان قانوناً يعكس في العالم رغبات الدوائر الأقوى في المجتمع ، وتنحو إلى إعلاء كلمة الظلم ، بل وتميل إلى تركيز السلطة في يد قلة من الأيدي المتغطرسة »[١] .

---

(١) إلياس بابونس ـ فريد أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع الإسلامي ، ص ٥٠ .

ثالثاً ـ طبيعة التاريخ البشري :

«إن حركة التاريخ هي حركة البشر القاطنين على سطح هذا الكوكب ، بكل ما يعتمل في نفوسهم من دوافع ورغبات وصراعات ، وكل ما يقع منهم وعليهم من تجاذب وتدافع وتصادم ، من خلال حيز الزمان والمكان ، والتيار الذي يدفع الجميع . ومن ثم فكل مكونات النفس البشرية داخلة في حركة التاريخ ، وكل الصدامات والصراعات داخلة في حركة التاريخ : بحث الإنسان عن الله ، وبحثه عن الطعام ، وبحثه عن الحق والعدل ، وبحثه عن الجمال ، وسعيه إلى الغلبة والسيطرة ، وسعيه لتسخير كنوز السموات والأرض ، وسعيه إلى الاستحواذ والملك . هذه هي حركة الإنسان في الأرض . . وهي تسير في خطين اثنين : خط الهدى ، وخط الضلال »[1] .

وقد شهد التاريخ ـ على طول حركته ـ تدافعاً وصراعاً بين الحق والباطل ، وكانت الأنظمة العادلة ، في تعاقب مستمر ، مع الأنظمة الظالمة في المجتمع البشري ، فآدم وحواء كانا على حق ، أي مسلمين ، وكذلك أولادهما من بعدهما ، ولكن مع طول العهد انحدر كثير من ذريتهم نحو الضلال ، فأصبح الناس أمتين : أهل الشرك والضلال ، وأهل الحق والإيمان ، ولكن الله سبحانه أرسل رسلاً لإعادتهم نحو الحق والهدى . وغالباً ما يتعرض الرسل للتكذيب والاستهزاء والسخرية من قبل الفئات المترفة والحاكمة ، ويناصبونهم العداء ، وقد لبث نوح في قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً ، ومع ذلك لم يؤمن معه إلا قليل ، مما يوضح شدة المعركة التي يخوضونها .

---

(١) محمد قطب ، حول التفسير الإسلامي للتاريخ ، ص١٧٢ .

وكثير من الرسل هيأ الله لهم نشر دعوتهم ، وإقامة دعائم الدين ، ولكن مع طول العهد ينسى خلفهم ، وينحرفون عن الشريعة التي جاءوا بها . ثم يبعث الله رسولاً آخر ، يجدد المعالم ، التي انمحت ، ويقيم شرع الله . وظل الناس على هذا الحال ، حتى بعث الله رسوله محمداً ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالشريعة النهائية والرسالة الخاتمة ، ولا يعني هذا أن صراع الحق والباطل قد انتهى ، ولكنه يعني أن الله سبحانه ارتضى هذا الدين للناس ، حيث أكمله وأتمه ، وعليهم أن يتبعوه ، ولا يتبعوا السبل الباطلة ، فتحيد بهم عن سبيله . ويعني هذا أيضاً أن مهمة نشر هذا الدين ، تقع على عاتق أتباعه المسلمين .

وقد قال الرسول صلي الله عليه وسلم : « الجهاد ماض منذ أن بعثني الله إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال . . »[1] . ويوضح هذا الحديث أن نشر الإسلام يحتاج إلى مشقة وعناء ، نظراً لما يواجهه من قوى باطلة وضالة .

ففي نفس المسلم هناك مواجهة بين الفجور والتقوى ، وبين الشيطان والإنسان . . وفي المجتمع المسلم مواجهة بين المعروف والمنكر ، وبين أهل العدل وأهل البغي . . وخارج المجتمع المسلم ، مواجهة أخرى ، بين الكفر والإيمان ، بين حزب الله ، وحزب الشيطان .

« فإقرار منهج الله في الأرض لا يتحقق بخارقة ، وإنما يتحقق بالجهاد ، وبقدر ما يبذل من جهد روحي ومادي ، جهد التوكل واليقين ، وجهد السلاح والدفاع »[2] . وعلى كل حال . فإن حركة التاريخ كما يصورها القرآن « هي حركة اجتماع ، وتشتت ، أساسها الأمة المسلمة ، التي

---

(١) رواه أبو داؤد ، كتاب الجهاد ، باب في الغزو مع أئمة الجور .

(٢) يوسف كمال ، منهج المعرفة من القرآن الكريم ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة ، الطبعة الأولي ، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م ، ص١١١ .

تشعبت عنها الوثنيات والمعتقدات الباطلة ، بأشكالها المختلفة ، وحركة هداية وضلال تتمثل في الاستعمال الصحيح أو السيء للإمكانيات المتاحة للإنسان في نفسه ، والأشياء من حوله ، وهي حركة يرشدها الله بالنبوات وبالوحي ، كلما انحرفت عن مسيرتها الصحيحة ، بالبعد عن مصادر العلم والهداية الصحيحة والوقوع في أسر الضرورات »[1] .

إن ما أوردناه فيما سبق حول الإيمان بالله تعالى ، وحول طبيعة الإنسان والنظام الاجتماعي ، والتاريخ البشري ، يعتبر المنطلقات الأساسية لعلم الاجتماع النظري ، أو البحث الذي يعنى بتلمس مبادىء الطبيعة البشرية ، والسلوك البشري . ومع أن التوقف عند حد المعرفة النظرية ليس هدفاً لعلم الاجتماع الإسلامي ، بل يجب تطبيق مثل هذه المعرفة لتعزيز الإسلام في نفوس الأفراد والمجتمعات ، إلا أننا لا نتصور عالماً للاجتماع ، يشارك في عملية نشر الإسلام ، وليس لديه أي معرفة بطبيعة الكون والنفس الإنسانية والنظام الاجتماعي ، وحركة التاريخ[2] .

ولعلنا هنا نتذكر على الفور الحكمة من القصص الذي قصه الله في كتابه على رسوله صلى الله عليه وسلم ، حيث لم يقصه الله سبحانه وتعالى لمجرد إثبات حادثة وقعت ، ولكن الهدف الأساس ، والذي توحي به مجموع القصص ، هو تثبيت قلب الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقلوب أمته من بعده على الحق ، وكذلك أخذ العظة والعبرة من أحوال الأمم السابقة ، ومحاولة تلافي الأخطاء التي وقعت فيها تلك الأمم ، وقد قال سبحانه وتعالى مبيناً ذلك : ﴿ وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِن أَنباءِ ٱلرُّسُلِ ما نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ ،

---

(١) محمد رشاد خليل ، المنهج الإسلامي لدراسة التاريخ وتفسيره ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ ص ٩٨ .

(٢) انظر إلياس بايونس ـ فريد أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع الإسلامي ، ص ٥١ .

وَجَآءَكَ فِي هَٰذِهِ ٱلحقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِلمؤمنينَ ﴾ (هود : ١٢٠) . وقال تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لأولِي ٱلأَلْبَابِ ﴾ (يوسف : ١١١) ، وكذلك كل معرفة نظرية لا تكون ذات قيمة ، إلا إذا طبقت على أرض الواقع ، وخدمت أهداف الإسلام .

ومن ناحية أخرى ، فإن مثل هذه المنطلقات الأساسية ، توجه نظرية علم الاجتماع الإسلامي ، التي تفسر السلوك البشري ، بعيداً عن الوجهة الحالية للنظريات الغربية ، فلأنها تحسب لجميع العوامل حسابها ، فإنها تسلك مسلكاً وسطاً ، ليس فيه تطرف أي جهة ، بحيث تستطيع تفسير عمليات الاجتماع والتعاون ، والصراع والتنافس ، كما أنها تشير إلى وجود الإنسان المادي والروحي ، وتركز أيضاً على الإرادة الحرة المختارة ، التي تعتبر البداية المباشرة لعمليات الاستنتاج ، واتخاذ القرار ، كما أن لديها القدرة على تفسير التغير في السلوك الفردي ، وفي النظام الاجتماعي[1] ، وهذا على خلاف النظريات الغربية ، التي التزمت بمواقف متطرفة ، مما أفقدها القدرة على تفسير المتناقضات الأساسية في العلاقات الإنسانية ، « فعلى سبيل المثال عجزت الأراء ، التي تدور حول نظرية مصغرة ، عن تفسير الأنماط المكبرة ، كما تعجز تلك الآراء التي تهتم بالصراع عن تفسير أنماط الوفاق ، ولا تزال الآراء التي تفسر الجريمة غير قادرة على تفسير التلاؤم ، لأن جميع هذه الآراء تركز على الإنسان ، باعتباره كائناً مادياً ، وتهمل وجوده الروحي »[2] .

إن الهدف الأول من أهداف الصياغة الإسلامية هو أن يسير علم الاجتماع في ضوء المعتقدات الإسلامية الأساسية ، التي تكون نظرة

---

(١) انظر إلياس بايونس ـ فريد أحمد ، مقدمة علم الاجتماع الإسلامي ، ص ٥١ .

(٢) إلياس بايونس ـ فريد أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع الإسلامي ، ص٥٢ .

الإنسان العامة للوجود ، ولا يعني هذا أن هذه المعتقدات هي موضوع علم الاجتماع ، ولكنه يعني أنها تكون حاضرة في ذهن عالم الاجتماع ، عند بحثه لأي قضية داخلة في حدود موضوع علم الاجتماع ، وهو « واقع المجتمعات البشرية في حدود كونها عالماً مشهوداً يمكن ملاحظته واستخراج خصائصه ، وقوانين حركته ، وتبدله »[٢] .

الهـــدف الثـاني :

يهدف علم الاجتماع الإسلامي إلى قياس مدى اقتراب المجتمعات الإسلامية ، أو بعدها عن الإسلام ، وهذا هدف مرتبط ارتباطاً أساسيًا بالهدف السابق ، حيث إنه لا يمكن فصل العقيدة عن الشريعة ، أو النظام في الإسلام ، فبينها علاقة وطيدة ، تشبه تماماً علاقة جذور الشجرة بالشجرة نفسها ، فمن المستحيل قيام النظام الإسلامي بدون العقيدة الإسلامية ، كما أنه من الخطأ وصف أي مجتمع بأن عقيدته إسلامية ، وهو لا يطبق الشريعة الإسلامية في حياته .

ويعني ما سبق أن نظام الإسلام نظام شامل ، يتناول جميع شعب الحياة ، وينظم علاقات الإنسان مع نفسه ومع غيره . ويُبتر الإسلام حين ، يفهم على أنه مجرد طقوس وعبادات وشعائر يؤديها الفرد بصيغ معينة ، ولكن الإسلام طاعة شاملة لحكم الله في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والأسرية والقانونية والتربوية ، في الحرب والسلم ، وفي كل علاقة بين شخصين . فكل نواحي الحياة لها حكم في الإسلام ، إما بنص من كتاب أو سنه ، أوباستنباط من نص ، أو بقاعدة عامة .

---

(٢) محمد المبارك ، نحو صياغة إسلامية لعلم الاجتماع ، مجلة المسلم المعاصر ، مرجع سابق ، ص٤٣ .

بل إن لفظة الإسلام نفسها ، تدل على هذا المعنى ، فهي تعني «الانقياد والامتثال لأمر الآمر ، ونهيه ، بلا اعتراض» . وقد سمي ديننا بالإسلام ، لأنه طاعة لله ، وانقياد لأمره ونهيه ، بلا اعتراض»[1] .

ولفظ العبادة مثل لفظ الإسلام ، لا يمكن قصرها على الشعائر فقط ، ولكنها تعني طاعة الله سبحانه وتعالى ، وتنفيذ أمره ، وهي بالتحديد كما عرفها ابن تيمية : «اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه ، من الأقوال ، والأعمال الباطنة والظاهرة ، فالصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، وصدق الحديث ، وأداء الأمانة ، وبر الوالدين ، وصلة الأرحام ، والوفاء بالعهود ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، والجهاد للكفار والمنافقين ، والإحسان للجار ، واليتيم ، والمسكين ، وابن السبيل ، والمملوك من الآدميين والبهائم ، والدعاء ، والذكر ، والقراءة ، وأمثال ذلك ، من العبادة»[2] .

إن المسلم لا يجد أي مشكلة في معرفة شمولية الإسلام ، ولكن المشكلة في النظرة العامة السائدة عند بعض المثقفين ، الذين درجوا على رؤية العالم محصوراً بين رؤيتين أيديولوجيتين هما : الاشتراكية والرأسمالية ، ولو أنهم بذلوا أقل الجهد في فهم الإسلام ، لأدركوا أن له رؤية متكاملة وشاملة ، ليست بالاشتراكية ولا بالرأسمالية ، بل تختلف عنهما ، حيث تسلك مسلكاً وسطاً بالنسبة للمسائل الاجتماعية ، كما أنها رؤية سابقة ، برزت إلى الوجود قبل أن توجد الرأسمالية والاشتراكية ، وهي ليست فكراً بشرياً ، ولكنها وحي إلهي .

---

(١) أبو الأعلى المودودي ، مبادىء الإسلام ، المكتب الإسلامي ، ص ٤ .

(٢) ابن تيمية ، رسالة العبودية ، ص١٤ .

«ومسألة تنظيم الإسلام للحياة الاجتماعية في جوانبها المختلفة . . . كانت نتيجة للوحي القرآني ، ولوقائع السيرة النبوية ، أكثر مما كانت ثمرة للاجتهاد النظري الفقهي الذي اتسعت آفاقه على تعاقب الأيام . بل إن نظريات الفقهاء والأئمة في الأحوال الشخصية ، والنظم العائلية ، والحقوق الدولية ، والتنظيمات السياسية العسكرية ، والتفريعات المالية والاقتصادية ، ليست إلا امتداداً لبعض الوقائع الجزئية ، التي حدثت على عهد الرسول عليه السلام . وكان له فيها قول أو تنبيه أو إرشال أو تقرير»[1] والحقيقة أنه ليس من الغلو التأكيد على أن أي واقعة جديدة في الحياة الإنسانية المعاصرة كلها ، لها بشكل أو بآخر ، أصل في الكتاب أو السنة ، أو وقائع السلف الصالح ، أو كليات الإسلام وقواعده العامة .

ويشتمل النظام الاجتماعي في الإسلام على تشريع للأسرة ، يوضح علاقات أفرادها ببعضهم ، كما يشتمل على نظام اقتصادي مالي ، يحدد طرق الكسب والإنفاق ، وينظم العلاقات المالية بين الناس ، ويحدد مفهوم الملكية ويبين قيودها . كما يتعرض لأسس التكافل بين أفراد المجتمع .

كما يشتمل على نظام سياسي أو نظام للدولة ، يتضمن مبادىء عامة للحكم والسياسة ، وبيان لعلاقة الراعي بالرعية ، وحقوق الرعية مسلمة كانت أو غير مسلمة ، وقواعد السلم والحرب . كما يشتمل على نظام للعقوبات يكفل للمجتمع السير في الطريق السليم ، الذي شرعه الله لهم[2] .

وجميع التشريعات الإسلامية السابقة ، تقف موقفاً وسطاً بين الانغلاق

(١) د . صبحي الصالح ، النظم الإسلامية نشأتها وتطورها ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٢م ، ص٥٩ - ٦٠ .

(٢) انظر محمد المبارك ، نظام الإسلام - العقيدة والعبادة ، ص ٣٠ .

والانفتاح ، بين التضييق والحجر ، وبين الحرية غير المحدودة . فمنهج الإسلام يقوم على الضبط والتهذيب ، لا على الكبت ، ولا على الانفلات .

ولا شك أن الموقف الوسط هو الأمر الطبيعي ، الذي يوفق بين الأطراف المتنافرة ، «وبما أن الإسلام هو القانون الطبيعي للتعامل ، فإذا لم يطبقه مجتمع إسلامي ما ، فإنه يتجه آلياً إلى الظلم والانحدار . وحتى لو طبّق هذا القانون مجتمع غير مسلم فإنه ينتعش[1]» .

وسنعرض فيما يلي عرضاً موجزاً لتشريعات الإسلام العامة في الأمور الاجتماعية السابقة ، حيث تعتبر هي المقياس ، الذي نقيس على ضوئه مدى بعد المجتمعات الإسلامية أو قربها منه ، فهي تشكّل الصورة المثالية للمجتمع الإسلامي ، فكل انحراف عن هذه الصورة يعني ابتعاداً عن الإسلام . وهذا ما اقترحه أحد علماء الاجتماع المسلمين حيث قال : « كما نريد أن تمثل هذه الصورة ما يسميه علماء الاجتماع : النمط المثالي ، الذي يمكن استخدامه لقياس مدى انحراف المسلمين في تصرفاتهم عن الإسلام»[2] .

والحقيقة أن هذه الصورة مجردة هكذا ، ناقصة ، ولا تكون مكتملة إلا حينما تكون مصحوبة بالقيم الأخلاقية ، التي أمر بها الإسلام ، والتي يكون لها أكبر الأثر في تطبيق شريعة الإسلام في كل أمر .

ولعل من أهم هذه القيم : التقوى ، الاستقامة ، الصدق ، الإصلاح ، الإيثار ، التعاون ، والصبر . ونلاحظ أثر هذه القيم خلال

---

(١) د . إسماعيل الفاروقي ، د ـ عبد الله عمر نصيف ، العلوم الطبيعية والاجتماعية من وجهة النظر الإسلامية ، ص ٥٢ .

(٢) د . إلياس بايونس ـ فريد أحمد ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

الحياة العامة ، فمثلاً السبب المباشر في اللجوء إلى القوانين الوضعية ، بدل الشريعة ، هو فقدان التقوى ، التي هي أهم قيمة أخلاقية في الإسلام ، وتعني : اتقاء عذاب الله بطاعته ، وتنفيذ أوامره . وإلاّ كيف يفسر لجوء جماعة مسلمة إلى الحكم بغير الإسلام ، ومخالفته في أمور أساسية ؟ .

والذي لا شك فيه أيضاً ، أن صورة المجتمع الإسلامي المثالي ، لا تكتمل بدون العبادات كالصوم ، والصلاة ، والزكاة ، والحج ، ولا يمكن فصلها عن التقوى وسائر الأخلاق الإسلامية . بل إن لهذه العبادات التي يظن أنها فردية للوهلة الأولى ، آثاراً اجتماعية .

وقد وصف الله تعالى الصلاة بأنها تنهى عن الفحشاء والمنكر : ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَاةَ تَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَاءِ وَٱلۡمُنكَرِ ﴾ (العنكبوت : ٤٥) ، وذلك نتيجة لما تزرعه في نفس المسلم من حب الطاعات ، ومن كراهية المعاصي . ونظراً لأن المسلمين يؤدون الصلاة في جماعة خمس مرات في اليوم ، ويجتمعون لأداء الجمعة في كل أسبوع ، فإنها تنشيء بين المسلمين المحبة والإخاء ، وتقوي الروابط بينهم . كما أنها تعلّمهم على النظام والانضباط ، والمحافظة على الأوقات .

وأما الصيام ، فإن آثاره الاجتماعية واضحة ، فالمسلمون يصومون جميعاً في شهر واحد . ومع بداية هذا الشهر يظلل المجتمع كله جو من الطهارة والنظافة والإيمان ، ودماثة الأخلاق ، وحسن الأعمال ، وتنشأ عاطفة كبيرة بين فضلاء المسلمين ، نحو الفقراء والمساكين . ولعل من حكم الصوم الظاهرة هي الإحساس بما يحس به الفقير ، الذي يطوي على الجوع بطنه أياماً عديدة . وهذا ما يدفع المسلم أكثر فأكثر ، نحو مد يد العون لكل محتاج . بالإضافة إلى أن الصوم يعوّد على الصبر ، والتجلد ، وقوة التحمل . كما أنه كالصلاة تماماً ، يزيد من التقوى ، التي تعتبر ركيزة في تصرفات المسلم .

وكذلك الحج والزكاة ، لا تقل عنهما أبداً في آثارها الاجتماعية[1] .

وبناء على ما سبق فإن المجتمع الإسلامي المثالي ترتبط فيه الشريعة بالعبادة ، والقيم الأخلاقية .

وسوف نتجاوز التفصيل في الهيكل الاجتماعي العام للمجتمع الإسلامي ، المكون من أنظمته الثلاثة : النظام الأسري ، والنظام السياسي ، والنظام الاقتصادي ، لأن ذلك معروف ومدروس بشكل يسهل الرجوع إليه ، والاطلاع عليه في كثير من المصادر* .

الهـــدف الثـالث :

يهدف علم الاجتماع الإسلامي إلى وضع الخطط المستقبلية ، وإيجاد الوسائل والسبل ، التي تكفل سير المجتمعات الإسلامية المعاصرة في حدود مبادىء الإسلام ، وتقلل من ابتعادها عنه .

ويعني هذا الهدف مواجهة التغييرات التي تطرأ على المجتمعات الإسلامية ، وذلك باعتماد التغيير الاجتماعي المخطط ، الذي يسير وفق خطط مدروسة ، وموضوعة بعناية .

إن أي مجتمع لا بد أن يتغير ، حيث إن التغير سنة من سنن الحياة ، وإذا سلمنا بوقوع التغير ، فلا بد أن نتأكد من أنه لا يتعدى حدود الإسلام ، ولا بد من إيجاد الوسائل والسبل ، التي تقلل من ابتعاد المجتمع عن النموذج الإسلامي .

---

(١) انظر في هذا الموضوع : أبو الأعلى المودودي ، مبادىء الإسلام .

* الناشر .

وهذا يتطلب من عالم الاجتماع المسلم ، مواجهة كم كبير من المشاكل الأساسية في المجتمعات الإسلامية ، ويأتي في مقدمتها قضايا التنمية . فكل الحكومات الإسلامية ، تحاول جاهدة الخروج من حالة التخلف ، التي تعيش فيها ، وقد اتبعت كل منها أحد الطريقين الرئيسين في هذا العصر ، وهما الطريق الرأسمالي ، أو الطريق الاشتراكي . ومع أن التنمية تسير في هذه الدول بخطى حثيثة منذ قرابة ربع قرن ، إلا أن مشكلة التخلف لم تختف حتى الآن ، بل إنها تزداد يوماً بع يوم ، « فالدول التي تتبع نظام التنمية الرأسمالية في العالم الإسلامي ، هي دول غارقة في الديون بصورة مخيفة ، ذلك أنها تشتري أساليب التصنيع الغربي بأسعار مرتفعة جداً ، وتكاليف باهظة . أما الدول الإسلامية التي تتبع النظام الاشتراكي ، فإنها تعاني من العجز البيروقراطي والتسلط ، الذي تمخض عنه تبديد الموارد الوطنية ، وغرس الإحساس بالغربة بين العمال . ونتيجة لهذا ، فإن الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه هذه الدول بشق الأنفس ، بعد سيطرة أجنبية طويلة ، يضيع ويفقد بسبب التبعية الاقتصادية ، التي لم تؤت ثمارها بعد »[1] .

ولعل أفضل ما يصف نتائج التنمية التي اتبعت في الدول الإسلامية ، هو التقرير الرسمي الذي قدمه أمين الجامعة العربية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي . وتجربة الدول العربية لا تختلف عن تجربة الدول الإسلامية غير العربية . وهذه مقتطفات من هذا التقرير[2] :

« لقد كان للطموح العربي إلى التقدم السريع ، أثره في زيادة الاعتماد على السوق الدولية ، وتنامي ظاهرة العلاقة غير المكافئة على حساب

---

(١) إلياس بايونس ـ فريد أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع الإسلامي ، ص٦٧ .

(٢) نقلاً عن منير شفيق ، الإسلام وتحديات الانحطاط المعاصر ، دار طه للنشر والطباعة ، لندن ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م ، ص١١٢ ـ ١١٣ .

التكامل القومي المتوازن . وحسبنا هنا أن نشير إلى بعض الدلالات الاقتصادية التي قد تبدو بسيطة في ظاهرها ، ولكنها بليغة في مغزاها : إن ٧٠٪ من المواطنين العرب لا يزالون يعانون من الأمية ، وما زال أكثر من نصف المجتمع العربي ، يشكو من نقص العناية الصحية ، وما زال الوطن العربي يعتمد على الخارج للحصول على أكثر من نصف حاجته من الغذاء ، ولا يستخدم إلا عشر قواه البشرية ، في وقت يتزايد فيه اعتماده على اليد العاملة الأجنبية . وفي الوقت ذاته يشكو من نزيف حاد في طاقاته العلمية والتقنية » .

وبعد أن ذكر التقرير أرقاماً عن انخفاض الإنتاج الزراعي ، قال : « ولم تأت الصحوة في المنطقة العربية إلا في بداية الثمانينيات ، لتبرز هذه الحقيقة الفاجعة ، وهي : أنها اليوم ، وبالقياس إلى الدول النامية ، أبعد مناطق العالم تخلفاً من حيث الإنتاجية ، وأبلغها عجزاً غذائياً ، وأكثرها انغماساً في التبعية ، وبالتالي أسرعها تأثراً بالأزمة العالمية الغذائية ، ولم يعد خافياً على أحد ، أن سلاح الغذاء هو اليوم من أخطر الأسلحة ، وأشدها تعقيداً لحرية القرار الاقتصادي والسياسي ، بحكم طبيعة إنتاج الأغذية وأسواقها ، التي تهيمن عليها قلة احتكارية ، لم تتردد في التلويح بإمكان استخدام هذا السلاح لتنفيذ سياستها الخارجية .

وعلى الرغم من أن هذا التقرير يثبت فشل اتجاهات التنمية الحالية ، التي تعتمد على التغريب ، بشقيه الماركسي والرأسمالي ، إلا أن أغلب علماء الاجتماع لا يعدمون تبريراً لمثل هذا الفشل ويشاركون بذلك في عملية التنمية المزيفة . فمثلاً كثيراً ما نسمع عن أن النمو السكاني المتزايد يساهم بشكل كبير في إفشال مجهودات التنمية . والحقيقة أن هذه دعوى زائفة « فالدول الإسلامية ككل ، تجمع بين معدلات النمو السكاني المنخفضة مثل « تركيا » ، ومعدلات النمو السكاني المرتفع « مثل مصر

وبنجلاديش » ، وإذا كانت مصر وبنجلاديش حالة سيئة في مجال النمو ، فإن الوضع في تركيا التي تنهج نهجاً غربياً لا تبشر بأي تقدم في هذا المجال أيضاً ، بل أن الواقع هو أن الديون الأجنبية قد أثقلت الاقتصاد التركي ، وجعلته اقتصاداً مريضاً شأنه في ذلك شأن اقتصاد بنجلاديش »[١] .

ويتغاضى كثير من علماء الاجتماع ، عن الهدف الأساس الذي يوجه عمليات التنمية في الدول الإسلامية ، حيث كان التركيز فقط على النواحي المادية من التنمية ، وأهملت النواحي الروحية إهمالاً كاملاً ، وهذا أمر طبيعي ما دامت الدول الإسلامية تسير في الطريق الرأسمالي ، أو الماركسي . والحقيقة أنه مهما يبلغ التقدم المادي ، فإنه يظل ناقصاً ، ولا يمكن أن يشبع حاجة الإنسان ، ما لم يواكبه إشباع لمطالب الإنسان الروحية . « فأي جهد يخلو من إرضاء الجانب الروحي في الإنسان لا يخلّف وراءه إلا إحساس بعدم الرضا ، رغم كل مظاهر التقدم المادي ، التي يمكن تحقيقها »[٢] . وغياب البعد الروحي ، أحد أهم الأسباب ، التي أدت إلى تعثر عمليات التنمية في العالم الإسلامي ، فلا يمكن قيام تنمية متقدمة باستمرار ، ما لم يكن مجتمع التنمية نفسه « متمتعاً بالحساسية الأخلاقية النابعة من أداء الواجب ، لأنه واجب ، ومراعاة الضمير ، والبعد عن السلبيات العديدة ، التي تنخر في عملية التنمية نخر السوس في العظام المتهالكة ، كالانتهازية ، والأنانية ، والوصولية ، والرشوة ، وعدم تقدير المسؤولية ، والبحث عن الثراء الحرام ، فهي سلبيات لا يمكن أن تتحقق معها تنمية مجتمع ما مهما توافرت له سائر العناصر الاقتصادية والاجتماعية »[٣] .

---

(١) إلياس بايونس ـ فريد أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع الإسلامي ، ص٦٨ .

(٢) إلياس بايونس ـ فريد أحمد ، المرجع السابق ، ص٧١ .

(٣) زكي محمد إسماعيل ، التنمية بين المفاهيم الاجتماعية والقيم الأخلاقية ، مجلة كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام ، العدد الرابع ، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م ، ص١٥٣ .

ونظراً لأن عمليات التنمية في الدول الإسلامية لم تعط الجوانب الروحية في الإنسان أي اهتمام ، فإن السلبيات السابقة ، تجمعت في الشعوب الإسلامية ، لتكون أهم العوائق في وجه التنمية . ولفرط وجود عنصر الفساد في كثير من الدول الإسلامية ، وغيرها ، فقد أطلق عليها تعبير الدول « الهشة » ، فهناك عدد لا بأس به من الدول الإسلامية في يومنا هذا تتفشى فيها الرشوة ، والاختلاس ، والغش في الأموال الحكومية ، بصورة متزايدة ، بحيث تخرق القوانين ، أو يتم التحايل عليها ، أو تنحى جانباً . . ففي الوقت الذي يظل فيه اختلاس الأموال الحكومية في صورة مرتبات وهمية ، ونفقات سفر لكبار الموظفين ، بين الأمور غير الواضحة للعيان ، تصبح الرشوة أمراً علنياً ، بعيداً عن السرية ، ونتيجة لهذا الوضع فإن الحصول على خدمات غير قانونية . . يعتبر أمراً سهلاً بعد تقديم الرشاوي . أما الأعمال الهامة والمشروعة ، فإنها تعرقل وتؤجل إلى ما لا نهاية ، إذا لم يتقاض الموظفون المعينون الرشاوى »[١] .

إن التنمية التي ينشدها الإسلام هي التي توازن بين مطالب الإنسان المادية والروحية ، وتكون منطلقة من الإسلام نفسه ، وبذلك تتجنب الانغماس في المادية ، كما أنها لا تتطرف تطرفاً روحياً كما تطرقت الهندوسية ، والبوذية . ورهبان المسيحية ، وبعض الصوفية من المسلمين . وتستهدف مثل هذه التنمية : « إقامة مجتمع يعتمد في بنائه على وجود بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية ، تغذي مطالب الإنسان المادية والروحية على حد سواء[٢] .

والحقيقة أن قضية التنمية تقود إلى قضايا أخرى ، مثل قضية التجزئة ،

---

(١) إلياس بايونس ـ فريد أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع الإسلامي ، ص٦٩ .

(٢) إلياس بايونس ـ فريد أحمد ، المرجع السابق ، ص٧٢ .

وهي العملية التي فرضها الأعداء على الأمة الإسلامية ، وقُسمت على ضوئها إلى دويلات كثيرة ، بحيث يسهل السيطرة عليها . وهي السياسة المعروفة بسياسة فرق تسد . والدول الإسلامية الآن تفقد أي نوع من أنواع التكامل بينها ، بل إن العلاقات فيما بينها كثيراً ما يشوبها التوتر ، بل والنزاع بسبب الخلاف على الحدود ، أو نتيجة سياسة معينة . وهذا أمر يزيد من ضعف الأمة الإسلامية ، ويحرمها استخدام إمكانيتها كاملة ، وقد حدث هذا بعد أن كانت الدولة الإسلامية واحدة ، تعيش في ظل الخلافة ، وتحكم الشرع[1] .

ويتطلب الوضع الحالي من عالم الاجتماع المسلم ، دراسة عميقة يتبعها وضع الخطط المستقبلية ، التي تكفل التكامل بين الدول الإسلامية ، في جميع المجالات ، بحيث يؤدي ذلك إلى وحدة القرار ، ووحدة السياسة ، والتكافل والتكامل الاقتصادي ، وغيره .

ولكي يضمن عالم الاجتماع المسلم أن يكون التغير الاجتماعي لا يخرج عن الإسلام ، فإنه لا بد له من تخطيط شامل على كل المستويات يستهدف أمرين ، هما :

(أ) التخطيط الداخلي : وهو عبارة عن الجهود المبذولة لتطوير المؤسسات الاجتماعية ، والحفاظ عليها في داخل الأمة الإسلامية ذاتها .

(ب) التخطيط الخارجي : ويستهدف نشر الإسلام عن طريق الدعوة بين المجتمعات والأفراد التي لا تدين بالإسلام[2] .

---

(١) انظر في هذا الموضوع : منير شفيق ، الإسلام وتحديات الانحطاط المعاصر ، و د. أحمد طربين ، التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ديسمبر ١٩٨٧م .

(٢) انظر : د. إلياس بايونس - فريد أحمد ، مقدمة في علم الاجتماع الإسلامي ، ص ٧٢ .

ثانياً : مصادر الصياغة الإسلامية

لو حاولنا معرفة السمات العامة لعلم الاجتماع الإسلامي ، من خلال العرض السابق لأهدافه ، لوجدنا أنها تتلخص فيما يلي :

١ - انه موجّه قيمياً ومذهبياً « ايديولوجياً » :

وهذا ينفي صفة الحياد حيال القيم - بالمفهوم الوضعي - عن الباحث المسلم ، ويثبت له صفة في مقابل ذلك ، وهو أنه ناقد في أبحاثه . مما يعني أن عالم الاجتماع المسلم ملتزم بالإسلام ، ويسعى لخدمته ، وينقد الواقع على ضوء عقائده وتشريعاته ، ولا يتصور من مسلم مخلص في إسلامه ، أن يقف من الواقع المنحرف موقف المحايد ، فلا بد أن يدرس الهوة الموجودة ، بين الواقع ، والمثال الذي شرعه الله ، أي بين المجتمع ، وبين المعتقدات الإسلامية التي يؤمن بها . كما يعني هذا أيضاً ، أن يتصدىٰ للقضايا المطروحة » في علم الاجتماع المعاصر ، من منطلقات مادية إلحادية ، كالقضية القائلة : بأن الدين من صنع المجتمع ، أو أنه ظاهرة نشأت بنشأة المجتمعات ، دون تحديد ما لمفهوم الدين وطبيعته . . . كما يتصدى لدحض الاتجاه الماركسي في علم الاجتماع ، والذي يحيل الواقع الاجتماعي إلى المادية التاريخية ، التي تعتبر علاقات الإنتاج ، وظواهر المجتمع ، ونظم الحياة ، ليست إلانتاج العوامل الاقتصادية المادية وحدها»[1] .

---

(١) زكي محمد إسماعيل ، نحو علم اجتماع إسلامي ، دار المطبوعات الجديدة ، الأسكندرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٩م ص ٩٥ .

٢ ـ انــه مقــارن :

فعلم الاجتماع الإسلامي ينزع إلى عقد المقارنات أثناء التحليل الاجتماعي سواء داخل المجتمع المسلم ، أو بينه وبين غيره ـ المقارنة منهج يتبع الوصف ، ويسبق التفسير ـ وتوضح المقارنة إذا عقدها الباحث المسلم الواعي ، أصالة القيم ، والمبادىء الإسلامية ، فيستطيع الباحث أن يبين أصالة الإسلام من خلال موقفه تجاه الأسرة مثلاً ، ومكانة المرأة فيها ، وما يتبع ذلك من قوامة الرجل ، وتربية الأبناء ، والحقوق المترتبة على عقد الزوجية ، وكذلك نظام تعدد الزوجات والطلاق ، وغير ذلك من المواضيع . وتعد الدراسة التي أعدها أنيس أحمد بعنوان : « النساء المسلمات والتعليم العالي » دراسة رائدة في علم الاجتماع الإسلامي ، اعتمدت على منهج المقارنة ، إضافة إلى غيره من المناهج . ففي سبيل إثبات أفضلية فصل المؤسسات التعليمية العالية الخاصة بالنساء عن الرجال ، عقد المؤلف مقارنات شملت أحوال المرأة ودورها في عدة أنحاء من العالم ، فبدأ بدراسة نمط اشتراكي ، تمثل في المزارع الجماعية في إسرائيل ، ثم بدراسة نمط رأسمالي تمثل في موضوع « المرأة في العالم الأكاديمي في الغرب » ، « والمرأة في القوات المسلحة الأمريكية » ، كما درس المرأة في نموذج آخر هو النموذج الصيني ، ثم خلص إلى أفضلية نظرة الإسلام إلى تعليم المرأة .

وتعد هذه الدراسة مقنعة لمن يبحث عن الحقيقة في هذه القضية ، التي تتجاذبها الأهواء[١] .

٣ ـ انه يسعى لوضع الخطط العلمية :

ويعني هذا أنه يسعى لتطبيق المعرفة التي توصل إليها ، وذلك تمشياً مع

---

(١) انظر أنيس أحمد ، النساء المسلمات والتعليم العالي ، ترجمة مكتب التربية لدول الخليج العربي .

نظرة الإسلام إلى العلم ، حيث إن غاية العلم هو العمل ، ولا خير في علم بلا عمل .

٤ ـ انـــه واقـــعي :

بمعنى أنه يناقش ما هو كائن في الواقع ، وذلك تمشياً مع طبيعة علم الاجتماع الذي يناقش واقع المجتمعات البشرية من خلال العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين البشر .

والحقيقة أن هذه السمات العامة توحي بمصادر الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع . ويمكن أن نلخص هذه المصادر في ثلاثة أمور هي : الوحي ، وتراث المسلمين ، والتراث العالمي . وهذا يتعلق بالمصادر الفكرية والمعرفية أو الفلسفية . أما المادة المبحوثة ، فمصدرها الواقع لا غير ، بكافة أبعاده .

أولاً : الـوحـــــــــي

ليس من الغريب أن يكون الوحي ، قرآناً وسنةً ، مصدراً من مصادر علم الاجتماع الإسلامي ، فبالإضافة إلى أن كل علم إسلامي ، لا بد أن يستمد مصادره الأولى ، وأسسه من القرآن والسنة ، فإن علم الاجتماع على الخصوص ، الذي يدرس علاقة البشر بالبشر ، لا يستطيع أبداً أن يستقل بعيداً عن الوحي ، وإلا فإنه سيقع في متاهات ، لا يعرف دروب الحقيقة ، لأن الوحي نظم كثيراً من شؤون الحياة الفردية والاجتماعية تنظيمًا لا يجوز لأي مسلم مهما كان ، الخروج عليه ، كما أن الوحي هو أوامر الله سبحانه وتعالى ونواهيه ، التي بلغها جبريل للرسول ﷺ ، مما يعني أنها إرادة الله الذي يعلم كل ما يصلح للإنسان ، منفرداً أو في جماعة ، ومهما

حاول البشر من أي الجنس ، فإنهم لن يجدوا أفضل مما أراده الله لهم ، « والحال أن الوحي من حيث هو علم الله الكامل ، لا يمثل ذلك الماضي ، ولا الحاضر ولا المستقبل ، بل هو يمثل الحقيقة الأزلية ، التي لا ترتبط بالزمن ، ولا تخضع له . فهو ليس تاريخاً للبشرية ، أو حركة حضارية تختص بمرحلة من مراحل تطور تاريخ أمة من الأمم »[1] . ومن هنا فإن الأحكام التي تأتي بها الشريعة الإسلامية ، يسلم بها عالم الاجتماع المسلم ، دون أي تردد ، ويقتصر دوره حيالها على صياغتها صياغة فنية ، تناسب الأساليب المتبعة في علم الاجتماع . فرأي الشريعة نهائي في الأحكام ، التي نصت عليها . وقد أثبت التاريخ أن الأحكام التي تأتي بها الشريعة هي الحلول الصحيحة لمشاكل البشر ، ولعلنا نمثل هنا بثلاث قضايا ، ناقشها علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية . كما قالت الشريعة رأيها فيها بشكل نهائي ، وأثبتت تجربة التاريخ صحة الحل الشرعي .

١ ـ حرمت الشريعة الربا ، حيث قال الله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَا ﴾ (البقرة : ٢٧٥) ، بينما أجازته القوانين الوضعية ، باعتباره صفقة تجارية كالبيع . وتعامل معه علماء القانون والعلوم الاجتماعية على هذا الأساس . وقد أثبت التاريخ عصمة الوحي الإلهي . وبطلان الأحكام الوضعية التي يتوصل إليها البشر بأنفسهم ، بعيداً عن الوحي ، « فبسبب تحريم الربا استمر الاقتصاد الإسلامي لمدة ألف سنة ، دون أن تظهر طبقة فاحشة الغنى ، وأخرى فاحشة الفقر . والنظام الاقتصادي الحديث القائم على الربا ، هو أول نظام من نوعه أنشأ الوضع الاقتصادي القلق في المجتمع ، بتوزيع الثروات بطريقة غير عادلة ، وهذا

---

(١) د. محسن عبد الحميد ، المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، رجب ١٤٠٥هـ ، ص ٢٤ .

النظام عاجز عن حل هذه المعضلة»[1] . «إن الربا هو الطريقة الوحيدة في التعامل الاقتصادي التي تجعل دورة الثروة تجري في اتجاه واحد ، إن هذه الخاصية في الربا هي التي جعلت النظام الصناعي نظاماً استغلالياً »[2] .

٢ ـ قال تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِق وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزاءً بِمَا كَسَبَا نكَالاً مِّنَ ٱللَّه وٱللَّه عَزِيز حَكِيم ﴾ (المائدة : ٣٨) . فالعقوبة في الشريعة الإسلامية تعتمد على أن الإنسان مخلوق له كامل الحرية والإرادة في اختيار أفعاله ، فعند ارتكابه أي جريمة عمداً ، فإنما هو بقصده وإرادته ، ولذلك قررت الشريعة عقوبات رادعة للمجرم ، وفيها عبرة للآخرين ، وزجر لهم ، ليخافوا من مصيره ، وعلى هذا فقد حكمت الشريعة بقطع يد السارق ، وقتل القاتل العمد ، وغير ذلك من العقوبات ، وفي هذا العصر ظهرت نظريات تخالف ما سبق ، ترد سبب الجريمة إلى الأحوال الاجتماعية المحيطة بالفرد ، فالجريمة كما يرى أحد علماء الاجتماع : « لا تنشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج على قواعد الضبط الاجتماعي ، ولكنها على العكس تشكل جنوحاً اجتماعياً ، هو حصيلة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع ، على نشوئه وتطويره»[3] فهي عمل اضطراري غير متعمد ، يكمن سببه في الأحوال الحياتية والأمراض العقلية ، والعسر المادي ، والأحوال الاجتماعية ، وطالبت هذه النظريات باعتبار المجرم مريضاً تجب معالجته وإصلاح أحواله بدلاً من معاقبته ، وقد حازت هذه النظريات على الإعجاب ، وعملت بها غالبية الدول في العصر الحاضر ، فأقيمت الإصلاحيات بدل السجون ، وألغيت العقوبات

---

(١) وحيد الدين خان ، الإسلام والعصر الحديث ، ترجمة ظفر الإسلام خان ، دار النفائس ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ ، ص ٢٤ .

(٢) وحيد الدين خان ، نفس المرجع ، ص ٢٤ .

(٣) د. عدنان الدوري ، أسباب الجريمة والسلوك الإجرامي ، ص ٢٣٨ .

الرادعة للجرائم الأخلاقية ، ومع ذلك فقد زادت الجرائم . واضطرت بعض الدول إلى إعادة عقوبة الإعدام بعد أن ألغتها[1] .

٣ - تنظر الشريعة الإسلامية إلى علاقة الرجل بالمرأة ، على أنها علاقة متكاملة ، يكمل بعضها بعضاً ، فدور المرأة مكمل لدور الرجل ، وعلى هذا بنت أحكامها المختلفة ، ويقتضي ذلك اختلاف مجال عمل الرجل ، عن مجال عمل المرأة ، فمن ناحية المبدأ يكون مجال عمل المرأة في بيتها ، ومجال عمل الرجل خارج البيت .

ولكن الدراسات الحديثة ، ومنها دراسات في علم الاجتماع ، روجت لفكرة أخرى تدعي المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة ، وأن كلا منهما نسخة طبق الأصل للآخر . وهذا اقتضى أن يعمل كلٌ من الرجل والمرأة في مجال واحد ، بدون تمييز أو تفريق . وقد أصبحت هذه النظرة هي المسيطرة حالياً في العالم . وقد بدأ الناس يدركون مساوئها . ويشعرون بفداحة خلط الأدوار ، مما يؤيد رأي الشريعة ، وقد نشأت كثير من المشاكل عن هذا الخلط ، نذكر منها هنا أمرين فقط :

(أ) مشكلة الأولاد المحرومين من تربية الوالدين ، حيث ينهمك الوالدان في عملهما خارج البيت ، ولا يتاح لهما فرصة الرعاية والإشراف على الأولاد .

(ب) مشكلة كبار السن ، «فبينما يعاني الأطفال الحرمان من حنان الوالدين ، يعاني الكبار الحرمان من الأقرباء والأصدقاء المخلصين الأوفياء»[2] . لذلك يعوض هؤلاء هذا النقص بعقد صداقات حميمة مع الحيوانات كالكلاب والقطط والطيور الخ .

---

(١) انظر وحيد الدين خان ، المرجع السابق ، ص ٣٦ - ٣٧ .

(٢) وحيد الدين خان ، الإسلام والعصر الحديث ، ص ٢٩ - ٣٠ .

إن الأمثلة السابقة تثبت أن التاريخ العملي للبشرية يقف إلى جانب الشريعة الإسلامية ، مؤيداً صلاحيتها ، ومصداقيتها ، فالشريعة الإسلامية ، وهي كل ما شرعه الله لتنظيم الحياة البشرية ، تتصف بالكمال والشمول والثبات ، « فالكمال لأنها من لدن إله خبير بمكنون النفس البشرية ، والشمول لأنها تضمنت كل ما يتصل بالحياة البشرية ، من عبادات ومعاملات ونماذج سلوك ، أما الثبات فلأنها لم تكن شريعة الخاصة ، أو شريعة العرب ، أو شريعة زمان أو مكان بعينه ، وإنما هي شريعة كل زمان وكل مكان وحتى تقوم الساعة»[1] فالقرآن والسنة جاءا بلسان العرب ، وألفاظهم وطريقتهم في التعبير ، ولكن المعاني التي يحملانها لا توصف بالعربية ، ولكنها إنسانية ، تهم وتهتم بكل البشر ، في أي مكان ، وفي أي زمان .

وإذا كان علم الاجتماع يهدف إلى معرفة الظواهر الاجتماعية معرفة علمية ، بقصد التحكم في المجتمع ، وتنظيمه ، وسن القوانين المناسبة ، فإن علم الاجتماع الإسلامي يقف مسلمًا عند أحكام الشريعة الإسلامية ، كما وردت في الكتاب والسنة . وبعد أن سنها الله سبحانه وتعالى ، وأثبت التاريخ أفضليتها على غيرها . فقد وضع القرآن الكريم الإطار الرئيس لشكل وطبيعة العلاقات داخل المجتمع الإسلامي ، ويحتكم إليه المسلمون في كل الأمور التي يختلفون فيها . وما كان مجملاً في القرآن فصلته السنة ، وقد أكد القرآن على ضرورة الأخذ عن السنة النبوية . قال تعالى : ﴿ فَإِن تَنَازَعْتُم فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ (النساء : ٥٩) .

فالمجتمع الإسلامي هو صنيعة الشريعة الإسلامية وليس صانعها ،

---

(١) د. صلاح الفوال ، التصوير القرآني للمجتمع ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الجزء الأول ، ص٥٣ .

حيث استهدف الإسلام منذ اللحظة الأولى خلق الإنسان العابد ، والجماعة العابدة ، كأساس للمجتمع الصالح ، والدولة الصالحة . . ولذلك عملت الشريعة الإسلامية على تنظيم العلاقات المختلفة لذلك الإنسان ، بما يحقق هدف استخلافه في الأرض[1] . وهو بذلك يختلف عن المجتمع ذي القوانين الوضعية ، الذي يضع قوانينه بنفسه ، حيث تكون غالباً ردود فعل لذلك المجتمع في ذلك الوقت . وعلى هذا فإنه ما يلبث حتى يطور ، ويغير ، ويلغي ويستحدث منها ما يوافق ظروفه المتغيرة .

إن إيمان عالم الاجتماع المسلم بالأحكام الشرعية ، التي جاء بها الوحي ، تجعله ينظر إليها على أنها أصلح للناس من غيرها ، لذلك فهو ينقد انحراف المجتمع عنها ، ولا ينقدها هي . وهذا يخالف ما عليه كثير من علماء الاجتماع الذين نذروا أنفسهم لمحاربة أحكام الشريعة والانتقاص منها .

وهكذا نرى مما سبق : أنه لا يمكن فصل علم الاجتماع عن الشريعة الإسلامية كما وردت في المصادر الأساسية ، وهي القرآن والسنة النبوية .

ويمكن أن نضيف في علاقة علم الاجتماع بالوحي الإلهي ما سبق أن ذكرناه من الأساس العقدي ، الذي يكوّن نظرة الإنسان إلى الكون والحياة ، وما وراءهما ، وكيف أنها تؤثر في نظرة عالم الاجتماع إلى الواقع الاجتماعي . لقد اعتنى الوحي بمسألة الألوهية ، ومقتضيات التوحيد ، وإثبات الرسالة وضروريتها ، وإثبات البعث والحساب والجزاء ، لأنها حق لا شك فيه ، ولأنها تشكل « القاعدة الأساسية التي يتوقف عليها ما يبتغيه الإسلام من تغيير في مجال التصور والواقع ، وبالتالي الوصول إلى

---

(١) صلاح الفوال ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص٥٣ ـ ٥٤ .

ما يرتضيه من إصلاح شؤون الناس ، من حيث أوضاعهم الاجتماعية ، والأخلاقية ، والاقتصادية والسياسية »[1] .

كما أن الوحي بيّن كثيراً من الأمور التي تتعلق بطبيعة الإنسان وطبيعة التاريخ البشري ، وطبيعة النظام الاجتماعي ، يستمد منها عالم الاجتماع الأفكار الرئيسة التي يحلل ويفسر على ضوئها الظواهر الاجتماعية .

إضافة إلى أن له «نظرات محددة في أصل الأديان ونشأتها ، وتعاقب النبوات ، وتتابع تشريعاتها وأحكامها . كما أن فيه مفهوماً للأمة ، وموقفاً نظرياً وعلمياً من التطور الإنساني ، من القبيلة إلى التعارف الإنساني ، الذي يجمع وينسق بين جميع أنواع الأشكال الاجتماعية»[2] تخالف النظريات التي تشيع في علم الاجتماع .

كما أن القرآن حفل بكثير من القصص الذي حكت أحوال كثير من الأمم السابقة . وقد صاحب ذلك الدعوة إلى العظة والاعتبار ، مما حل بأولئك الأقوام . وكذلك بيان سنن الله في المجتمعات وفي الأنفس التي لاتتغير . وهذا يفتح بابا واسعا أمام عالم الاجتماع المسلم ، لاستخراج السنن الاجتماعية ، التي أشار إليها القرآن ، ومحاولة تطبيقها ، ودراسة المجتمعات الإسلامية على ضوئها . ولعلنا نشير هنا إلى طرف من هذه السنن .

لقد دل القرآن ودلت السنة على أن هلاك الأمم لا يقع إلاّ بأسباب معقولة وموضوعية . ولقد أشار القرآن صراحة إلى ذلك في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِي

---

(١) محمد التومي ، المجتمع الإنساني في القرآن الكريم ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، والمؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، ربيع الثاني ١٤٠٧هـ ، ص٢٩ .

(٢) محمد المبارك ، نحو صياغة إسلامية لعلم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص٤٢ .

ٱلأَرْضِ . . . وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ (هود : ١١٦ ـ ١١٧) . وقد بيّنت آيات أخرى هذه الأسباب المعقولة ، كما اتضحت أيضاً في سياق قصص الأمم الهالكة . ومن هذه الأسباب ما بينته الآيات التالية :

﴿ وَكَم أَهلَكْنَا مِن قَريَة بطرت مَعِيشَتَها ﴾ (القصص : ٥٨) .

﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُهْلِكَ قَريَة أَمَرنا مُجْرِمِيها فَفَسَقُواْ فِيهَا ﴾ (الإسراء : ١٦) .

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلنَا فِي كُلِّ قَريَة أَكَابِر مُجُرِميها لِيَمْكُروا فِيهَا ﴾ (الأنعام : ١٢٣) .

« إن الآيات المذكورة أبانت أن تدمير المجتمعات ، واندثار حضارتها ، وخلاء مساكنها من بعدها ، كان بسبب ما ينشأ فيها من بطر واستكبار وطغيان ، وبما تتردى فيه من استغراق في الشهوات وإسراف في المتع واللذائذ »[1] .

فقوم نوح ، لم يصبهم العذاب إلا بعد أن تأصلت فيهم المفاسد الاعتقادية والاجتماعية ، وانتشرت بشكل عام مما يصعب معه الإصلاح ، حتى أن نوح عليه السلام دعا عليهم قائلاً :

﴿ رَبِّ لَا تَذَرْ على الأرض من ٱلكافِرِينَ ديَّاراً ﴾ (نوح : ٢٦) .

وأما « عاد » فلم تهلك إلا حينما اتبعوا سبيل المفسدين الظالمين ، وملؤوا بلادهم بالظلم . قال تعالى : ﴿ وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا بِآياتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ وَٱتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبّارٍ عَنِيدٍ ﴾ (هود : ٥٩) .

وأما قوم لوط فلقد بلغ تنكرهم للأخلاق حداً صاروا يرتكبون فيه

---

(١) محمد التومي ، المجتمع الإنساني في القرآن الكريم ، مرجع سابق ، ص١٠٣ .

الفواحش علانية في المجالس والأسواق والنوادي ، ولم يبق منهم رجل رشيد . قال تعالى : ﴿ أَئِنَّكُم لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ ﴾[1] (العنكبوت : ٢٩) .

ثانياً : تــراث المســــلمين

لا بد أن نعرف في البداية أن «التراث في لغة العرب معناه الميراث ، وأنه يطلق على وراثة المال والحسب والعقيدة والدين»[2] . فالتراث الإسلامي : «هو ما ورثناه عن آبائنا من عقيدة ، وثقافة ، وقيم ، وآداب ، وفنون وصناعات ، وسائر المنجزات الأخرى المعنوية والمادية . ومن ثم فلن يقتصر التراث على المنجزات الثقافية والحضارية والمادية ، بل إنه يشتمل على الوحي الإلهي : القرآن والسنة ، الذي ورثناه عن أسلافنا . ففي القرآن الكريم : ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾ (مريم : ٢٦) . قال الراغب الأصفهاني : «فإنه يعني وراثة النبوة والعلم والفضيلة دون المال ، فالمال لا قدر له عند الأنبياء حتى يتنافسوا فيه» . وقد أطلق الصحابي الجليل أبو هريرة رضي الله عنه كلمة الميراث على التراث العقيدي والثقافي ، عندما قال لبعض الصحابة رضي الله عنهم : «أنتم هنا وميراث محمد يوزع في المسجد . .»[3] . فلم يكن في المسجد سوى حلق الذكر وتلاوة القرآن .

---

(١) انظر : د. محمد التومي ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .
وانظر في هذا الموضوع محمد الصادق عرجون ، سنن الله في المجتمع من خلال القرآن الكريم ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ .

(٢) د. أكرم ضياء العمري ، التراث والمعاصرة ، سلسلة كتاب الأمة ، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية بدولة قطر ، الطبعة الأولى ، ص ٢٦ .

(٣) أكرم العمري ، التراث والمعاصرة ، ص ٢٦ - ٢٧ .

وقد أوضح لهم أبو هريرة رضي الله عنه ، أن هذا هو ميراث محمد صلى الله عليه وسلم .

ومع أن هذا هو معنى التراث في العربية إلا أن استعماله كمصطلح في العصر الحاضر يقود إلى مزالق غاية في الخطورة وذلك حين التعامل معه ، فقد ساوى الدارسون في تعاملهم مع التراث بين « ما مصدره الإنسان المخلوق ، وما مصدره الإلـه الخالق . فالكل يتعرض لعملية النقد والانتقاء والقبول والرفض»[1] .

لقد اختلط الأمر على كثير من الدارسين في هذا العصر . وذلك لأنهم يعدون الوحي الإلهي ، وإجماع الصحابة رضي الله عنهم ، جزءاً من التراث الذي يخضع للنقد والاختيار ، حيث يحاكمونه كما يحاكمون آراء المسلمين وتصرفاتهم . فهو في نظرهم ليس معصومًا ، وليس فوق حواجز الأزمنة والأمكنة .

لذلك فإنه لا بد لنا أن نضع حداً فاصلاً لهذا الخلط ، ولا بد أن نفرق بين الوحي الإلهي ، وبين فكر البشر ، وجهدهم وتصورهم ، حول نصوص الوحي وتفسيره وشرحه .

فالشريعة الإسلامية العامة «لها جانب دستوري عبارة عن نصوص قاطعة سواء أكانت في بيان أصول العقائد ، أو ما يتصل بأسس تنظيم الحياه البشرية في كلياتها وبعض جزئياتها المهمة»[2] . وهذا الجانب عقيدة ومنهجاً هو ما يتصف بصفة الدوام والاستمرار ، «الذي يتجاوز حدود الزمان والمكان وأطروحاتها الموقوتة ، الزائلة ، المتغيرة ، النسبية ، لكي تكون بمثابة استشراف كامل مرن يتسع لكل حالة ، ويحتوي كل تجربة بغض النظر

---

(١) أكرم العمري ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٢) د. محسن عبد الحميد ، المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

عن موقعها في الزمان والمكان»[1] . ولا يمكن إخضاعه لعملية النقد والاختيار التي يتعرض لها التراث .

وهناك جانب آخر في الشريعة الإسلامية هو الفقه الإسلامي ، الذي يمثل اجتهادات العلماء وأحكامهم وأفهامهم . وهي لاتعد بالضرورة أحكام الله سبحانه وتعالى ، «ولذلك فإن الصحابة الكرام رضوان الله عليهم والمجتهدين الذين جاؤوا من بعدهم ، كانوا لا يقبلون قول القائل في مسائل الاجتهاد : هذا حكم الله ، بل كانوا يقولون على سبيل المثال : هذا ما حكم به «أبوبكر» ، وهذا ما قضى به «عمر» ، وذلك ما رآه « علي » رضي الله عنهم أجمعين»[2] . وهذا الجانب خاضع لعملية النقد والاختيار كبقية جوانب التراث الأخرى حيث أنه نتيجة للتفاعل مع الوحي .

إن الوحي المتمثل في الكتاب والسنة ، هو الذي يجب رفعه عند التعامل مع التراث «فهو لا يقبل الانتقاء والاختيار منه ، أو محاولة تطويعه للواقع ، أو التفكير بتوظيفه لتحقيق مصالح خاصة ، أو عامة ، بل هو إطار يحكم الحياة ، ولكنه يدعها تتطور داخله»[3] . وما عدا الوحي الإلهي ، من اجتهادات بشرية منذ أن انقطع الوحي إلى قيام الساعة فهي ليست معصومة ولا مقدسة ، وهي ما نقصده بتراث المسلمين هنا . ولا بد هنا من كلمة موجزة عن أهمية التراث الإسلامي وغنائه .

الحقيقة أن احترام أي أمة لتاريخها وتراثها ، شرط لانطلاقها ونموها . كما أن احترام التراث هو احترام للنفس والذات ، والاستهزاء به استهزاء بالنفس . ولا يمكن لأي أمة تنسلخ من تراثها ، أن تحقق أهدافها ، يقول

---

(١) عبد الله فهد النفيسي ، التراث وتحديات العصر ، شركة الربيعات للنشر ، ص ١٧ .

(٢) محسن عبد الحميد ، المذهبية الإسلامية والتغير الحضاري ، ص ٢٥ .

(٣) أكرم العمري ، التراث والمعاصرة ، ص ٢٨ .

شكيب أرسلان : « لماذا ترى أعظم شباب اليهود رقياً عصرياً ، يجاهدون في إحياء اللغة العبرية ، التي لايعرف مبدأ تاريخها لتوغلها في القدم ، ولا يقال عنهم إنهم رجعيون ، ومتأخرون ، وقهقريون ؟ . . . كل قوم يعتصمون بدينهم ، ومقومات حياتهم ، ومشخصات قومهم الموروثة ، ولا ينبذون بهذه الألقاب إلا المسلمين . . . جميع هؤلاء الخلائق تعلموا ، وتقدموا ، وترقوا ، وعلوا ، وطاروا في السماء . والمسيحي منهم باق على إنجيله وتقاليده الكنسية ، واليهودي باق على وثنه وأرزه المقدس ، وكل حزب فرح بما لديه ، وهذا المسلم المسكين يستحيل أن يترقى ، إلا إذا رمى بقرآنه وعقيدته ، ومآخذه ، ومتاركه ، ومنازعه ، ومشاربه ، ولباسه ، وفراشه ، وطعامه ، وشرابه ، وآدابه ، وطربه »[1] .

ويقول إيضاً ، وهو في ذلك يرد على أولئك الذين يريدون أن يقطعوا حاضر هذه الأمة عن ماضيها : « . . إن هذا الميل في النفس إلى إنكار الإنسان لماضيه ، واعترافه بأن آباءه كانوا سافلين ، وأنه هو يريد أن يبرأ منهم ، لا يصدر إلا عن الفسل الخسيس ، الوضيع النفس ، أو عن الذي يشعر أنه في قومه دنيء الأصل ، فيسعىٰ هو في إنكار أصل أمته بأسرها ، لأنه يعلم نفسه منها بمكان خسيس ، ليس له نصيب من تلك الأصالة ، وهو مخالف لسنن الكون الطبيعية ، التي جعلت في كل أمة ميلاً طبيعياً للاحتفاظ بمقوماتها ومشخصاتها ، من لغة ، وعقيدة ، وعادة ، وطعام ، وشراب ، وسكنى ، وغير ذلك إلا ما ثبت ضرره»[2] .

وعلى هذا ، فلا بد أن يعتز المسلم بتراثه ويفخر به ، ويجعله نقطة البداية لنهوضه . حتى الأشكال والطقوس ، وطرق التعبير ، يجب عدم الاستهانة

(١) شكيب أرسلان ، لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم ؟ ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ص٩٨ - ٩٩ .

(٢) شكيب أرسلان ، المرجع السابق ، ص ٨٨ .

بها ، بدعوى أن المضمون والمحتوى أهم ، «فالتضحية بالشكل كثيراً ما تؤدي إلى التضحية بالمضمون ، وتقليد الشكل كثيراً ما ينتهي إلى تقليد المضمون . فالادعاء بأن المهم هو مضمون العلم ، وليس اللغة التي يكتب أو يدرس بها ، ادعاء غير صحيح ، لأن التضحية باللغة القومية في التعبير ، يؤدي في النهاية إلى التضحية بطريقة كاملة في التفكير ، ونظرة عامة للحياة ، ويطرح من الأسئلة ما لم يكن ليطرح ، ويضيع من القضايا ما كان ليضيع»[1] .

حتى اللباس المميز ، وأسلوب المعمار ، ووسائل النقل وغيرها ، ليست أموراً تافهة ، يمكن استعارتها ، دون أن يكون لها آثار مضرة ، « إن التخلي عن الطقوس ينتهي بالتخلي عن الشخصية الذاتية ، ونقل طقوس الأخرين ينتهي بنقل أفكارهم ، ويشل القدرة على ابتداع أفكار جديدة »[2] .

لا بد هنا أمام عظمة هذا التراث ، أن نتساءل : كيف يمكن أن يستفيد علم الاجتماع الإسلامي من التراث ؟

أرى أولاً : أن أهم أمر يستفيده علم الاجتماع من التراث الإسلامي ، هو تلك الروح التي تميز هذا التراث عن غيره ، فمن المعلوم أنه نتيجة علاقة وتفاعل مع الوحي المتمثل في الكتاب والسنة ، مما حدد له الغايات ، وأعانه في تحديد الوسائل ، يقول الفيلسوف جارودي : « إن ما يميز العلم الإسلامي ، مأخوذاً بكليته ، هو أنه لا يفصل أبداً بين الاستعمالين

---

(١) جلال أمين ، التراث والتنمية العربية ، ورقة قدمت لندوة التراث وتحديات العصر ، ونشرت في « المستقبل العربي » ،العدد الثاني والسبعون ، السنة السابعة ، ١٩٨٥م ، ص١٧ .

(٢) د. جلال أمين ، التراث والتنمية العربية ، مرجع سابق ، ص١٧ .

الرئيسين للعقل : البحث عن الأسباب ، والبحث عن الغايات ، أي الملاحظة والاستقراء ، اللذين يسمحان بالانتقال من الوقائع إلى القوانين والنظريات ، وبالصعود من غاية إلى غاية ، من غاية تابعة إلى غاية أسمى »(1) . ويوضح جارودي كلامه هذا بقوله في مكان آخر : «وليس صحيحاً كذلك أن العلم العربي مجرد تاريخ انتهى ، قبل أن يبدأ تاريخ علمنا . . فالعلم العربي ، خلافاً لتصورنا الوضعي ، لا يفصل العلم عن الحكمة ، إذ لا يغيب عن ناظريه : المعنى والغاية . . وبما أنه لا يعتبر الشيء مجرد واقعة ، بل ينظر إليه على أنه «آية» ، سواء أكان ذلك من ظواهر الطبيعة ، أم من كلام الأنبياء ، فهو لا يعزل تحليل العلاقات بين الأشياء لاكتشاف قوانينها ، عن تركيب علاقاتها بالكل الذي يعطيها معنى . . فكل شيء دنيوي ، إذا ما نظرنا إليه من خارج علاقاته بالكل ، ومقدس «ديني» حتى أقل ذرة ، إذا ما نظرنا إليه من حيث علاقته بالله»(2) .

فلقد كانت كل الأعمال العلمية للسلف الصالح ، مع تحريها للحق ومبالغتها في ذلك ، تتجه إلى كسب رضى الله سبحانه وتعالى . ومن ثم كان طلب الحق لا غير ، هو الدافع لهم ، ليفتشوا ، ويبحثوا ، بأقصىٰ قدرة يملكونها ، وكانوا وقافين عند الحق إذا تبين لهم ، وكثيراً ما يتراجعون عن آرائهم واجتهاداتهم إذا تبين لهم خطأها .

وأورد هنا مقتطفاً من وصية الإمام الفخر الرازي ، لأبين كيف كان طلب الحق لا غير ، هو الموجه للسلف الصالح في بحثهم . يقول أثناء

---

(1) رجاء جارودي ، مستقبل الإسلام في الغرب ، ترجمة د. رفيق المصري ، دار العلم للطباعة والنشر ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م ، ص ١٧ .

(2) رجاء جارودي ، الإسلام وأزمة الغرب ، ترجمة د. رفيق المصري ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ ، ص ١٨ - ١٩ .

وصيته ـ ويتوجه بالدعاء إلى الله في ذلك ـ «أقول : يا إله العالمين ، إني أرى الخلق مطبقين على أنك أكرم الأكرمين ، وأرحم الراحمين ، فلك ما مر به قلمي ، أو خطر ببالي فاستشهد علمك ، وأقول : إن علمت مني أني أردت تحقيق باطل ، أو إبطال حق ، فافعل بي ما أنا أهله ، وإن علمت مني أني ما سعيت إلا في تقرير ما اعتقدت أنه هو الحق ، وتصورت أنه الصدق ، فلتكن رحمتك مع قصدي ، لا مع حاصلي»[1] .

وقد كان الإخلاص في كسب رضىٰ الله سبحانه وتعالى ، وراء ترفع العلم والعلماء عن خدمة الأغراض والغايات الدنيوية والنفعية ، بحيث تُقلب الحقائق ، ويصور الباطل في صورة الحق .

وهذا ما يخالف الروح الحديثة التي تسيِّر كثيراً من العلماء في كافة المجالات ، فقد انصب اهتمام العالم على الفترة العُمرية التي يعيشها ، ومن هنا نشأت مفاهيم المنفعة ، واللذة ، والحسية ، والفردية ، التي طبعت الحياة الاجتماعية بطابعها ، وقد أصبح العلماء على استعداد لتبرير أكثر الاعمال وحشية ، والاندماج في خدمة السياسات الظالمة القاهرة . والأمثلة على ذلك كثيرة جداً ، ولعل ما كتبه رينيه جاندارم يعبِّر صراحة عما نقصد . فقد كتب عن العوامل الاقتصادية ، والثقافية ، التي تقف حجرة عثرة أمام التنمية الاقتصادية ومثل على ذلك بالإسلام في الجزائر . ويقصد من كتابته : «تسويغ الوجود الاستعماري ، مؤكداً أن دور الاستعمار يصبح جليلاً وشريفاً إذا كان غرضه تنمية الإمكانات الاقتصادية ، والخيرات التي وفرتها طبيعة هذا البلد ، ولم يتمكن العرب من إدراك أهميتها ، ولا من إحكام استغلالها ، وذلك لأن الإنسان المسلم ، كلما اعترضه مشكل من

---

(١) نقلاً عن مجموعة من المؤلفين ، من أعلام التربية العربية الإسلامية ، المجلد الثالث ، نشر مكتبة التربية العربي لدول الخليج ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م ، ص١٥٥ .

مشاكل الحياة ، أو وجد نفسه أمام عقبة من عقبات الدهر ، تراه يتخاذل أمامها ، فلا يتصدى لها بالعزيمة الضرورية الكافية ، لأنه يرى فيها مشيئة الله ، فيسلم الأمر إلى الظروف ، ويستسلم لأمر الله ، وبما أن الأسبقية المطلقة لايمكن أن تكون إلا لمشيئة الله على مشيئة العبد ، فإن الذي لا يستسلم قد يتعارض مع الإرادة الإلهية»[1] .

إن هذا التزييف قصد به الكاتب إقناع الناس بأن الاستعمار نعمة ساقها الله إليهم ، لأنه سبيلهم إلى النمو ، وأن الاسلام نقمة عليهم ، لأنه يقف في وجه تقدمهم ونموهم . ولم يأبه الكاتب أبداً لمعرفة الحق والوقوف عنده . ولكنه كان يمشي خلف أغراضه الدنيوية .

إنه يجب على علماء الاجتماع المسلمين ، أن يسلكوا سبيل أسلافهم ، ويقتدوا بمنهجهم في طلب الحق ، وابتغاء وجه الله ، وهذا يتطلب أن يكونوا مثلهم في تسليمهم بعصمة الوحي ، وأنه لا يأمر إلا بحق ، ولا يمكن أن يخالف الواقع ، لأنه صادر عن الله سبحانه وتعالى المحيط بكل شيء .

ومن ناحية أخرى ، فإن النظريات والآراء التي طرحها التراث تشكل خلفية تاريخية ، لها أهمية كبرى عند دراسة معظم الظواهر الاجتماعية . فهو من هذه الناحية يعد مستودعاً للتجارب التاريخية ، التي مرت بها الأمة الإسلامية . وهذا يفتح أمام الباحث آفاقاً كثيرة للبحث والدراسة ، كما أن الكثير من هذه الآراء والنظريات ، لم تفقد أهميتها حتى الآن . وأذكر هنا

---

(١) نقلاً عن عبد الوهاب بوحدية ، الحياة الاجتماعية الإسلامية كما صورها بعض المستشرقين ، كتاب « مناهج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية » ، الجزء الثاني ، نشر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومكتب التربية لدول الخليج العربي ، الطبعة الأولى ص ١٥٧ .

نظريات ابن خلدون ، التي لا يزال كثير منها يتمتع بالمصداقية والواقعية ، بل إن فكر ابن خلدون في مجمله أقرب إلى فهم واقعنا ، من كثير من النظريات المستوردة ، يقول أحد الباحثين : «إن الستة قرون الماضية التي تفصلنا عن ابن خلدون لا تشكل حاجزاً بيننا وبين مقدمته . . . بل لعلنا لا نبالغ إذا قلنا : إن «المقدمة» تكاد تكون المؤلف العربي الوحيد ، الذي نحس عند مطالعته بأنه يتحدث فعلاً إلينا ، وبإنه فعلاً منا وإلينا ، وبالتالي نشعر بأنه أكثر معاصرة منا لأنفسنا وواقعنا . . وبعبارة أخرى ، أننا عندما نقرأ «المقدمة» نشعر بأننا نقرأ مالم نكتبه بعد ، ونسمع فعلاً مالم نقله بعد»[1] . فقد حوت مقدمة ابن خلدون نظريات قيمة بمنظور العصر الحاضر ، فقد ذكر مثلاً :

« أن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب ، في شعاره ، وزيه ، ونحلته ، وسائر أحواله ، وعوائده» . . ويذكر أن السبب في ذلك «أن النفس أبداً تعتقد الكمال في من غلبها . . . أو لما تغالط به من أن انقيادها ليس لغلب طبيعي ، إنما هو لكمال الغالب . فإذا غالطت بذلك ، واتصل لها حصل اعتقاداً ، فانتحلت جميع مذاهب الغالب ، وتشبهت به ، . . . أو لما تراه ـ والله أعلم ـ من أن غلب الغالب لها ، ليس بعصبية ، ولا قوة بأس ، وإنما هو بما انتحلته من العوائد والمذاهب»[2] .

إن هذه النظرية تفسر حالة المجتمعات الإسلامية في هذا العصر ، ويستطيع عالم الاجتماع المسلم أن يطبق هذه النظرية في كل مجال من مجالات الحياة ، وفي جميع المجتمعات الإسلامية تقريباً .

---

(١) محمد عابد الجابري ، ما تبقى من الخلدونية ، ضمن كتاب : ابن خلدون والفكر العربي المعاصر ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، ١٩٨٢م ، ص٢٩٣ .

(٢) ابن خلدون ، مقدمة العلاّمة ابن خلدون ، دار الفكر ، ص١٤٧ .

وذكر ابن خلدون « أن الظلم مؤذن بخراب العمران » ، وذكر « أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا ، ومفسدة للجباية » ، كما نبه أيضاً إلى « ما يجب مراعاته في أوضاع المدن ، وما يحدث إذا غفل عن تلك المراعاة » . وذكر أيضاً « أن من عوائق الملك حصول الترف ، وانغماس القبيل في النعيم . » ، كما رأى أيضاً « أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة » ، ورأى أيضاً « أن الهرم إذا نزل بالدولة لا يرتفع » . . . وغير ذلك من فصول المقدمة .

والحقيقة أن أمام عالم الاجتماع المسلم المعاصر إمكانية عظيمة للزيادة على هذه النظريات ، والبناء عليها ، خصوصاً مع توسيع علم الاجتماع وتعدد فروعه .

وليس ابن خلدون وحيداً في هذا المضمار ، بل هناك غيره ، نذكر منهم : ابن تيمية ، وهو ألصق من ابن خلدون بالنصوص الشرعية ، ونذكر من نظرياته السديدة : نظريته التي دار حولها كتابه « اقتضاء الصراط المستقيم » ، والتي تعنى بالأصالة الذاتية للمجتمع الإسلامي ، وأنه لابد أن يتميز عن غيره ، ويترفع عن تقليد المجتمعات الأخرى .

يقول ابن تيميه : « ثم إن الصراط المستقيم ، هو أمور : باطنة في القلب : من اعتقادات ، وإرادات ، وغير ذلك ، وأمور ظاهرة : من أقوال ، وأفعال ، قد تكون عبادات ، وقد تكون أيضاً عادات : في الطعام ، واللباس ، والنكاح ، والمسكن ، والاجتماع ، والافتراق ، والسفر ، والإقامة ، والركوب ، وغير ذلك . وهذه الأمور الباطنة والظاهرة ، بينها ـ ولابد ـ ارتباط ومناسبة . فإن ما يقوم بالقلب من الشعور والحال ، يوجب أموراً ظاهرة . . وما يقوم بالظاهر من سائر الأعمال ، يوجب للقلب شعوراً وأحوالاً . وقد بعث الله عبده ورسوله

محمداً صلى الله عليه وسلم ، بالحكمة التي هي سنته ، وهي الشّرعة والمنهاج الذي شرعه له .

فكان من هذه الحكمة : أن شرع له من الأعمال والأقوال ما يباين سبيل المغضوب عليهم ، والضالين ، وأمر بمخالفتهم في الهدي الظاهر ، وإن لم يظهر لكثير من الخلق في ذلك مفسدة»[1] .

وقد أشار ابن تيميه بعد ذلك إلى أسباب الدعوة إلى التميز والاختلاف فذكر الأمور التالية :

« منها : أن المشاركة في الهدي الظاهر ، تورث تناسباً وتشكيلاً بين المتشابهين ، يقود إلى الموافقة في الأخلاق والأعمال ، وهذا أمر محسوس . فإن اللابس لثياب أهل العلم ـ مثلاً ـ يجد من نفسه نوع انضمام إليهم ، واللابس لثياب الجند المقاتلة مثلاً ، يجد في نفسه نوع تخلّق بأخلاقهم» . . ومنها : أن المخالفة في الهدي الظاهر ، توجب مباينة ومفارقة ، توجب الانقطاع عن موجبات الغضب ، وأسباب الضلال ، والانعطاف إلى أهل الهدي والرضوان .

ومنها : أن مشاركتهم في الهدي الظاهر ، توجب الاختلاط الظاهر ، حتى يرتفع التمييز ظاهراً بين المهديين المرضيين ، وبين المغضوب عليهم والضالين »[2] .

ومن الممكن جداً النظر إلى المجتمع الإسلامي في العصر الحاضر نظرة نقدية على ضوء هذه النظرية ، فإن من الواضح أنه بدأ يفقد هويته المميز

---

(١) ابن تيمية ، اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم ، تحقيق محمد حامد الفقي ، نشر دار المعرفة ، بيروت ، ص ١١ .

(٢) ابن تيمية ، المرجع السابق ، ص ١١-١٢ .

له ، ويميل إلى اقتباس كثير من عادات المجتمعات الأخرى ، وخاصة مجتمعات أوربا الغربية .

وإضافة إلى ذلك ، فإن المعلومات القيمة التي يحويها التراث لا يمكن الاستغناء عنها ، سواء كانت معلومات تشريعية ، تتعلق بالاجتهاد في الشريعة الإسلامية ، أو معلومات تتعلق بوصف الشعوب وعاداتهم وتقاليدهم كالمعلومات التي قدمها الرحالة كابن فضلان ، وابن جبير ، وابن بطوطه ، وابن حوقل ، والبيروني ، وغيرهم ، فهي تعطينا صورة صادقة لحالة المجتمعات في ذلك الوقت . وقد قدم السلف الصالح أفهاماً ثاقبة لأحكام الشرع الإسلامي ومقاصده ، تشكل نقطة انطلاق لعالم الاجتماع المعاصر .

وأخيراً ، هناك قضايا يجب التنبيه إليها ، عند التعامل مع التراث ، وأول هذه القضايا : هي قضية الاستفادة من المعلومات المبثوثة في كتب التراث . فعالم الاجتماع الحديث غير المدرب ، يجد صعوبة بالغة عند تعامله معه ، «ذلك أن مصنفات العلم الحديث ، لا توجد ولا حتى أسماؤها في التراث على هذا النحو ، كذلك فإن التراث قد يحتوي على معلومات قيمة ، لا يمكن تصنيفها طبقاً لأي تصنيف جديد ، ولا ربطها به . . إن العالم المسلم الذي تدرب في الغرب ، كثيراً ما ينهزم أمام استغلاق التراث عليه ، الأمر الذي دفعه بقوة إلى الإعراض واليأس ، والحكم بأن ليس في التراث شيء ، حول موضوع البحث ، مع أن الحقيقة أنه هو الذي لا خبرة له بتصنيفات التراث ، التي تندرج تحتها مثل تلك المادة الملائمة لموضوعه»[1] .

---

(١) أنور الجندي ، أسلمة المناهج والعلوم والقضايا والمصطلحات المعاصرة ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ص ١٤٦ .

لذلك فإن الكشف عما يتعلق بعلم الاجتماع في التراث ، يعد ضرورة يجب على القادرين القيام بها ، بحيث تجمع هذه المعلومات في موسوعة واحدة أو أكثر حتى يسهل الوصول إليها .

والقضية الثانية هي : أن المقصود من استلهام التراث ، لا يعني أن نبحث عن إجابة عصرية في التراث ، فنتساءل مثلاً : هل قال ابن خلدون بمبدأ جبرية الظواهر الاجتماعية ـ كما هو رأي دور كايم ـ أم لا ؟ فإذا وجدنا ابن خلدون قال ذلك ، حكمنا بصلاحية التراث ، وكفاءته ، وإن لم يقل ذلك ، حكمنا بأن لا فائدة من التراث . وأنه عاجز عن مسايرة العصر . إن مثل هذا الموقف مع أنه يخطىء فهم الصياغة الإسلامية ، فإنه من جهة أخرى ينتهي بالتقليد العقيم ، والاستسلام للنظريات الغربية السائدة .

والمقصود من استلهام التراث ، هو الالتزام بمقوماته ، ومسلماته ، وما يتعامل معه التراث كبدهيات ، والكشف عما لا يزال من ذلك حياً في حياتنا المعاصرة وغط تفكيرنا[١] .

وثالث هذه القضايا هي : التأكيد على الالتصاق الوثيق بين التراث ، وبين الإسلام ، ولغته العربية ، «وأية محاولة لتصوير تراثنا على أنه مجموع ممارسات «علمانية» لا علاقة لها بالإسلام ، أو حشد من الخبرات ، وأن التجارب الإسلامية لا علاقة لها بالعروبة ، وتسعى للفصل بين الاثنين ، إنما هي محاولة انفعالية غير علمية ، جزئية غير كلية ، موقوتة غير دائمة ، وطارئة غير أصلية»[٢] . فالحديث عن تراث قومي ، وعن مراحل فرعونية ، أو فينيقية ، أو بابلية ، ونحو ذلك ، خدعة كاذبة ، فتراثنا الحي إسلامي الهوية ، عربي اللغة ، « وكل ما سبقه فهو مما وقع عليه سيف

---

(١) انظر د. جلال أمين ، التراث والتنمية العربية ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

(٢) عبد الله النفيسي ، التراث وتحديات العصر ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

الانقطاع الحضاري ، فتوقف لأن لغته ماتت ، ولم يعد له وجود حقيقي »[1] .

ومن ناحية أخرى ، فإن النظر إلى التراث بمنظار الأيديولوجيات المعاصرة هو خطأ أيضاً لا يقل عن سابقه ضلالاً ، فمثلاً أن نجعل ابن خلدون يميل إلى النظرة المادية[2] ، أو ننتقده لإخلاله بشروط البحث العلمي ، وذلك لإيمانه بما يخالف الحس الواقع ، حيث يقول أحد الباحثين : « ولا شك أنه يحق لنا أن ننتقد ابن خلدون على ذكره الشيطان والشياطين ، في عدة مجالات من مقدمته ، وعلى بحثه عن السحر ، بشيء من التفاصيل ، في بعض الفصول من هذه المقدمة »[3] ، هو أمر يجب أن نحذره ، لأنه ينقل صورة خاطئة لتراث المسلمين .

ثالثاً : التراث العلمي في علم الاجتماع

لا يمكن أن يقوم علم الاجتماع الإسلامي بمعزل عن التراث العالمي في هذا العلم . فكثير من الأبحاث والدراسات في علم الاجتماع تبحث عن الحق وتتلمسه ، وليس من الفائدة في شيء أن ترفض مثل هذه الابحاث . وإنما الذي يرفض من علم الاجتماع دون تردد ، هو الأيديولوجيات ، والفلسفات ، والخلفيات العقائدية ، التي تشكل أطراً لهذا العلم . ويرفض أيضاً كل ما هو من خصوصيات الغرب ، التي تمثل « معاناته التاريخية ، وردود فعله على عصوره الوسيطة ، ومواجهته لتسعف الكنيسة

(١) أنور الجندي ، أسلمة المناهج والعلوم ، مرجع سابق ، ص١٤٦ .

(٢) انظر د. أحمد الخشاب ، التفكير الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص٢٩٤ .

(٣) غريب سيد أحمد ، ابن خلدون ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١م ، ص ٢١ ، نقلاً عن ساطع الحصري في دراسات عن مقدمة ابن خلدون .

ونسقها ، وقهر اللاهوت والميتافيزيقا ، إلى غير ذلك من الهموم التي عاشها ، ولسنا في حاجة إلى أن يصدِّرها إلينا لتضاف إلى همومنا[1] .

والحقيقة ، أن مجيء علم الاجتماع ملتصقاً بهذه الفلسفات والعقائد ، دفع الكثير من المسلمين إلى الإعراض عنه ـ حاله حال باقي العلوم الاجتماعية ـ والحكم عليه بأن لا فائدة ترجى من ورائه[2] . وهذا حكم ظالم ، وموقف خاطىء مبني على الوهم لا على العلم ، تسبب فيه ارتباط هذا العلم بتلك الفلسفات المعادية للدين . وهو موقف ينطبق عليه نظرية الغزالي في سبق الوهم إلى العكس حيث قال : «ومن هذا نفرة الملدوغ من الحبل المرقش . . . ولكن خلقت النفوس مطيعة للأوهام ، وإن كانت كاذبة ، حتى إن الطبع لينفر من حسناء سميت باسم اليهود . والنفرة من المذاهب ، إذا نسبت إلى من يسيء الاعتقاد فيهم ، ليست طبعاً للعوام خاصة ، بل طبع أكثر العقلاء والمتسمين بالعلوم ، إلا العلماء الراسخين الذين أراهم الله الحق حقاً وقواهم على اتباعه»[3] .

فنفرة المسلمين من علم الاجتماع تشبه نفرة الملدوغ من الحبل المرقش ، وذلك لأنهم يرونه أحياناً معارضاً للدين ، مما أدى إلى فقدان الثقة فيه . والحق أن واجب عالم الاجتماع المسلم تجاه التراث العالمي هو التفاعل معه ، على ضوء موقفه النظري الإسلامي ، فما وافق موقفه قبله ، وما خالفه رفضه وانتقده انتقاد توجيه وإصلاح . إن التراث العالمي يخضع

---

(1) خميس البكري ، د. رشدي فكار ، في حوار حول قضايا تراث المسلمين ، نشر مكتبة وهبه ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ ، ص١٢٣ .

(2) انظر د. سميح عاطف الزين ، الإسلام وثقافة الإنسان ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة السابعة ، ١٩٨١م ، ص١٧٧ ـ ١٧٨ .

(3) الغزالي ، المستصفى ، المجلد الأول ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ص٥٩ .

للمبدأ الذي جسده الحديث النبوي الشريف «الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها »* . . و « لا شك أنه ليس من مصلحتنا العلمية أن نرفض علمًا أو حكمة ما ، لكون صاحبها غير مسلم ، أو غير ملتزم بالقيم والمثل التي نفترض توافرها في الدراسات الاجتماعية ، وإننا لن نرفض التراث العالمي جملة ، ولكننا لن نقبله جملة أيضاً ، وإنما سوف نتفاعل معه على أساس من معايير أو مقاييس تساعدنا على أن نقوِّم ، وننقد ، ونتفاعل ، ونختار من هذا التراث الذي يمثل التراث الإنساني »[1] . وهذا بالضبط هو موقفنا من نظريات وآراء مفكري ومؤسسي علم الاجتماع الغربيين .

وهناك فروع كثيرة من علم الاجتماع لا بد من بناء الإضافة الإسلامية فيها على التراث العالمي الموجود ، لأنها تشكل معرفة تراكمية وعالمية ، تزداد يوماً بعد يوم ، ومن الخطأ مطالبة علم الاجتماع الإسلامي بالبدء من الصفر ، في مثل هذه المواضيع ، ولابد بالطبع من الانتباه إلى ما هو من خصوصيات المجتمع الغربي . . ومن أمثلة هذه الفروع : علم الاجتماع الصناعي ، وعلم الاجتماع الطبي ، وعلم الاجتماع التنظيمي ، وعلم اجتماع المهن ، وعلم الاجتماع الريفي ، وعلم الاجتماع الحضري ، وغيرها من الفروع المتعلقة بالجانب الميداني .

ولعل أهم جانب يستفيده علم الاجتماع الإسلامي من التراث العالمي

---

* رواه الترمذي ، كتاب العلم ، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة. وابن ماجة ، كتاب الزهد ، باب الحكمة .

ولفظه عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ «الكلمة الحكمة ضالة المؤمن حيثما وجدها فهو أحق بها » .

(١) أبو بكر باقادر ، أسلمة العلوم الاجتماعية ، في كتاب قضايا معاصرة في الفن التشكيلي والفكر الاجتماعي والنفسي ، مرجع سابق ص ١١٧ .

هو جانب مناهج البحث ، التي تبدأ بحركة التوثيق سواء كان مكتبيا أو ميدانياً ، وتنتهي بالتفسير والتخريج والإجابة عن تساؤلات البحث .

إن الشروط العلمية لأي بحث ، والمتعلقة بالنزاهة والأمانة ، وطلب الحق والصدق ، والبعد عن الهوى ، كان للمسلمين فضل كبير في احترامها ، والتنبيه إليها . وقد حاولت مناهج البحث الحديثة تجسيدها في شكل أدوات تعين على تقليل الخطأ . وذلك كالتأكيد على استخدام الملاحظة والإحصاء والاستبيانات ، واختيار العينـات ، أو المقابلة ، والمعايشة ، والمقارنة ، وهذه كلها أدوات يستعين بها علم الاجتماع الإسلامي ، فهي تمثل قاسمًا مشتركاً بين جميع البحوث أينما أجريت ، « لأن قواعد المنهاجية العامة لا تحتاج إلى أقلمة خاصة ، أو تطويع ما حسب المجتمع المبحوث فيه ، أو وضعية الباحث ، فهي من العناصر الشائعة التي يختار بينها ، حسب الظروف والإمكانيات »[1] فهي تهدف إلى تسهيل الإجراءات ، وتحديد المشكلة المعنية ، وإعطاء نتائج قريبة من الصحة أو صحيحة .

ومع ذلك فإن طرق البحث ومناهجه ، لا تخلو من شوائب تحتاج إلى تطهير وانتقاء . وهذه الشوائب لا تمس صلب هذه المناهج ، ولكنها تتعلق « بما حولها ، أو ما تستخدمه من كلمات وعبارات مختلفة ، ومفاهيم » وفرضيات قد لا تتلائم مع أوضاع المجتمعات الإسلامية ، وهذا هو الذي أدى بالكثير من الباحثين إلى أن يكرسوا « أوقاتاً ثمينة وجهوداً طائلة في بحوث منطلقها غير وارد ، فنراهم يحصلون الحاصل ، ويلهثون لإثبات بدهيات ثابتة منذ عهد بعيد ، أو ينقلون استنتاجات قد تكون تحققت فعلاً

---

(١) عبدالوهاب بو حديبة ، تطور مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، مجلة عالم الفكر ، المجلد العشرون العدد الأول ، أبريل ١٩٨٩م ، ص ٢٢ .

في مجتمعات أخرى ، ولكن في ظروف مغايرة . . فتراهم يتفانون في تدقيق بعض المصطلحات ، ويسلطونها من أعلى على أوضاع مجتمعاتهم ، والحال أن تلك المفاهيم . . وليدة المجتمع الأوروبي المسيحي ، واستخدامها باسم كونية المعرفة العلمية غير وارد ، وغير مشروع ، لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار كل الأوضاع الممكنة إنسانياً ، ولكن البعض منها فقط . . ولذا نلاحظ أن عديداً من الأبحاث لا مبرر لها ، سوى إرادة إثبات صحة النظرية الماركسية ، أو البنيوية ، فتكون بمثابة تصريف النظريات على حساب المنهاجية »[1] .

إن استخدام مفاهيم منقولة من مجتمع إلى مجتمع آخر ، يعني في الوقت نفسه إسقاط جزء من تاريخ المجتمع ، الذي نبتت فيه هذه المفاهيم على المجتمع الذي نقلت إليه ، وربما يكون هذا المجتمع لم يمر أبداً بما مر به المجتمع الأول . . مما يعني تشويه الواقع . فالمفهوم ، ليس عبارة عن لفظ محايد وبريء ، ولكنه لفظ نبت تحت ظروف معينة ، ومنغمس في العقائد ، وقد يكون له تاريخ طويل ، فهو ليس بريئاً البتة . فلو استخدم باحث المفاهيم التالية : علاقات الإنتاج الأبوية ، البدائية ، العبودية ، الإقطاع ، الارستقراطية التجارية ، الجماهير ، الصراع الطبقي ، المادية وسائل الإنتاج ، ثم حاول تطبيقها على الاجتماع الإسلامي في فترة معينة ، لأدى به ذلك إلى قلب الحقائق تماماً ، واختراع مجتمع لم يره تاريخ المسلمين في يوم ما . ولا ريب أنه سيكون أقرب إلى المجتمع الأوروبي ، الذي نبتت فيه مثل هذه المفاهيم .

---

(١) عبدالوهاب بوحديبة ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

خاتمـــة

لقد قطع هذا الكتاب بضرورة فكرة الصيـاغة الإسـلامية لعلم الاجتماع . وأنها من لوازم الرجوع إلى الذات ، ومن ضرورات ترسيخ الهوية الإسلامية . فقد اتضح من خلال ما سبق ما يلي :

* إن المنهج المتبع في علم الاجتماع ، يغفل جانباً من جوانب الواقع الاجتماعي ، مما يعطي صورة ناقصة عن حقيقة هذا الواقع . فنظراً لاعتماد علم الاجتماع الغربي ـ والـذي يمارس في العـالم الإسلامي ـ على شهادة الحس فقط ، فقد غابت عنه نتيجة لذلك ، الأمور المعنوية ، والغيبية ، التي لا تُحس ، وهي تكمل الحقيقة ، ويجب أن لا تند عن الباحث أثناء بحثه .

* اتضح بجلاء أن المعتقدات والخلفيات الثقافية ، لا يمكن إسكاتها أثناء البحث ، فهي تظهر بوضوح عند التحليل والتفسير ، بل حتى عند اختيار ظاهرة معينة للبحث دون غيرها . وهذا يلفت النظر إلى أن النظريات التي تُعطى صفة عالمية ، لا تصلح للتعميم ، وإنما هي تمثل نظرة منتجها فقط . فبعض النظريات ، كالتي تفسر الانحراف مثلاً ، أو نظريات التنمية ، لها خصائص البيئة التي نبتت فيها ، ومن ثم فهي لا تصلح للتطبيق في مجتمعات العالم الإسلامي . وهذا أمر يحسه الغالبية من علماء الاجتماع ، حتى الذين لا يُقرون بمشروعية مثل هذه الصياغة .

* يجب التنبه إلى أن الدعوة إلى صياغة إسلامية لعلم الاجتماع ، لا تعني الدعوة إلى إبراز علم جديد في موضوعه ومنهجه ، بل هي تقر

بحدود موضوع علم الاجتماع ، ومناهجه ، كما تقر بأهميته ، فيجب أن لا تحمل ، ما لا تحتمل فينظر إليها على أنها دعوة جديدة كليًّا ، «فلعلم الاجتماع ميدانه الذي لا ينبغي أن يتجاوزه ، وهو واقع المجتمعات البشرية ، في حدود كونها عالمًا مشهودًا يمكن ملاحظته ، واستخراج خصائصه ، وقوانين حركته وتبدله»[1] ، وهذه نقطة تحتاج إلى إيضاح ، لم يتعرض لها هذا الكتاب إلا لماماً .

* لم يتحدث هذا الكتاب عن كيفية الصياغة ، ومن يقوم بها ، والمحاذير التي يجب الحذر منها أثناء القيام بها .

* لم يتحدث هذا الكتاب عن التراث ، الذي كتبه سلف المسلمين ، في علم الاجتماع ، ولا عن محاولات أرباب المذاهب لتبنيه ، وتفسيره لصالحهم ، وهو مجال واسع للبحث والدراسة .

* لم يتحدث هذا الكتاب عن الدراسات الإسلامية المعاصرة ، التي كتبت في هذا المجال ، وضرورة تقويمها ، ومعرفة غثها من سمينها .

والحمد لله أولاً وأخراً ؟

---

(١) محمد المبارك ، نحو صياغة إسلامية لعلم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

الفهـــرس

وكـــلاء التـــوزيـــع

البلـــد	إســـم الوكيـــل	رقم الهاتف	عنـــوانـــه
قطـــر	☐ دار الثقـــافـــة	٤١٤١٨٢	ص . ب ٨١٥٠ الدوحة
الإمارات	☐ مكتبـــة دار الأمـــان	٣٤٤٨٣٠	ص . ب ٤٦٩٥ أبو ظبي
	☐ المكتبـــة الحـــديثـــة	٦٥٥٦٢٢	ص . ب ١٥٥٤٠ العين
	☐ جمعيـــة الإصلاح والتـــوجيـــه الاجتماعي	٦٦٥٦٥٤	ص . ب ٤٦٦٣ دبي
البحـــرين	☐ مكتبـــة الأداب	٢٣١٠٦٢	ص . ب ٢٨٧ البحـــرين
السعـــودية	☐ شركـــة تهـــامـــة للتـــوزيـــع	٦٦٩٥٠٠٠	جـــدة ص . ب ٩٤٠٩ ٢١٤١٣
		٤٠٥٤٤٤٠	الـــريـــاض
		٥٤٥٠٥٤٥	مكـــة
عُمـــان	☐ مكتبـــة الثقـــافـــة الإســـلاميـــة	٢٩٢٩٣٤	ص . ب ١٨٦٨٢ ظفار - صـــلالـــه - سلطنـــة عمان
الكـــويت	☐ مكتبـــة دار المنـــار الإســـلاميـــة	٢٦١٥٠٤٥	حـــولي شـــارع المثنى ص . ب ٤٣٠٩٩ رمـــز بـــريـــدي ٢٣٠٤٥
الأردن	☐ مؤســـة الفـــريـــد للنشر والتـــوزيـــع	٦٠١٥٠١	عمان ص . ب ٩٦٠٦٥٤
اليمـــن	☐ مكتبـــة الجيـــل الجـــديـــد	٧٨٠٤٠	صنعـــاء ص . ب ٥٤٤
الســـودان	☐ دار التـــوزيـــع	٧٩٤٦٠	ص . ب ٣٥٨ الخـــرطوم
مـــصـــر	☐ مؤســـة تـــوزيـــع الأخبـــار	٧٤٨٨٤٤	ص . ب ٧ القـــاهـــرة
المغـــرب	☐ الشركة العربية الافريقية للتوزيع « سبريس »	٢٤٩٢٠٠	ص : ب 13008-70 زنقة سجلماسة - الدار البيضاء 5
انكلـــترا	☐ دار الـــرعـــايـــة الإســـلاميـــة	2725170 2633071	MUSLIM WELFARE HOUSE 233, SEVEN SISTERS ROAD LONDON, N4, 2DA UNITED KINGDOM





مركز البحوث والمعلومات

هاتف	:	٤٤٧٣٠٠
فاكس	:	٤٤٧٠٢٢
برقياً	:	الأمة الدوحة
ص . ب	:	٨٩٣ الدوحة ـ قطر



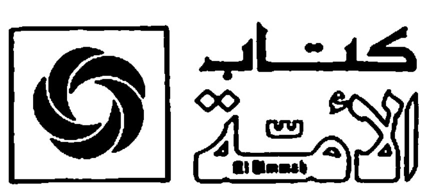
ثمن النسخة

الأردن	٥٠٠ فلس
الإمارات	٥ دراهم
البحرين	٥٠٠ فلس
تونس	دينار واحد
السعودية	٥ ريالات
السودان	جنيه واحد
عُمان	٥٠٠ بيسة
قطر	٥ ريالات
الكويت	٥٠٠ فلس
مصر	جنيه واحد
المغرب	٨ دراهم
اليمن الشمالي	١٢ ريالاً

○ الأمريكتان وأوربا وأستراليا وباقي دول آسيا وأفريقيا دولار ونصف أمريكي أو ما يعادله ..

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية

٤٠٠/١٩٩٢م





صدر منه :

- مشكلات في طريق الحياة الإسلامية

«طبعة ثالثة» ـ الشيخ محمد الغزالي

- الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف

«طبعة ثالثة» ـ الدكتور يوسف القرضاوي

- العسكرية العربية الإسلامية

«طبعة ثالثة» ـ اللواء الركن محمود شيت خطاب

- حول إعادة تشكيل العقل المسلم

«طبعة ثالثة» ـ الدكتور عماد الدين خليل

- الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري

«طبعة ثالثة» ـ الدكتور محمود حمدي زقزوق

- المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري

«طبعة ثالثة» ـ الدكتور محسن عبدالحميد

- الحرمان والتخلف في ديار المسلمين

«طبعة ثالثة» + «طبعة انجليزية» ـ الدكتور نبيل صبحي الطويل

- نظرات في مسيرة العمل الإسلامي

«طبعة ثانية» ـ عمر عبيد حسنة

- أدب الاختلاف في الإسلام

«طبعة ثانية» ـ الدكتور طه جابر فياض العلواني

- التراث والمعاصرة

«طبعة ثانية» ـ الدكتور أكرم ضياء العمري

- مشكلات الشباب : الحلول المطروحة والحل الإسلامي

«طبعة ثانية» ـ الدكتور عباس محجوب

- المسلمون في السنغال ـ معالم الحاضر وآفاق المستقبل

«طبعة أولى» ـ عبدالقادر محمد سيلا

- البنوك الإسلامية

«طبعة أولى» ـ الدكتور جمال الدين عطية

- مدخل إلى الأدب الإسلامي

«طبعة أولى» ـ الدكتور نجيب الكيلاني

- المخدرات من القلق إلى الاستعباد

«طبعة أولى» الدكتور محمد محمود الهواري

- الفكر المنهجي عند المحدثين

«طبعة أولى» ـ الدكتور همام عبدالرحيم سعيد

- فقه الدعوة ملامح وآفاق في حوار

الجزء الأول والثاني «طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر ـ الأستاذ عمر عبيد حسنة

- قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر

«طبعة أولى» ـ الدكتور زغلول راغب النجار

- دراسة في البناء الحضاري

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور محمود محمد سفر

- في فقه التدين فهمًا وتنزيلاً

الجزء الأول والثاني «الطبعة الأولى» + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور عبدالمجيد النجار

- في الاقتصاد الإسلامي (المرتكزات ـ التوزيع الاستثمار ـ النظام المالي)

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور رفعت السيد العوضي

- النظرية السياسية الإسلامية في حقوق الإنسان الشرعية دراسة مقارنة

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور محمد أحمد مفتي والدكتور سامي صالح الوكيل

- أزمتنا الحضارية في ضوء سنة الله في الخلق

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور أحمد محمد كنعان

- المنهج في كتابات الغربيين عن التاريخ الإسلامي

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور عبدالعظيم محمود الديب

- مقالات في الدعوة والإعلام الإسلامي

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ نخبة من المفكرين والكتاب

- مقومات الشخصية المسلمة أو الإنسان الصالح

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور ماجد عرسان الكيلاني

- إخراج الأمة المسلمة وعوامل صحتها ومرضها

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور ماجد عرسان الكيلاني

- الصحوة الإسلامية في الأندلس

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر ـ الدكتور علي المنتصر الكتاني

- اليهود والتحالف مع الأقوياء

«طبعة أولى» + طبعة خاصة بمصر ـ الدكتور نعمان عبدالرزاق السامرائي



الأستاذ / منصور زويد المطيري

- من مواليد مدينة الطائف ، المملكة العربية السعودية ، عام ١٣٨٢هـ .
- حصل على الليسانس في الشريعة من جامعة محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠٤هـ .
- حصل على الماجستير في الثقافة الإسلامية عام ١٤١٠هـ .
- يعمل محاضرا للثقافة الإسلامية في كلية الملك خالد العسكرية .
- يحضر للدكتوراه في مجال الدراسات الثقافية المقارنة في جامعة ادنبرة ، في بريطانيا .

■ إن احكام الباحثين تتاثر بنظرياتهم ، وفروضهم ، وخلفيتهم المعرفية . وهذا هو السبب الذي دعا روبرت مرتون لان يعترف بأن في الولايات المتحدة خمسة آلاف عالم ، لكل واحد منهم علم الاجتماع الذي يخصه وحده ، وذلك نتيجة تعدد العقائد الخاصة بكل عالم ، رغم انتماء غالبيتهم إلى عقيدة المجتمع الراسمالي .

■ الدراسة المنهجية للمجتمع ، والدين ، والمؤسسات ، واقتصاد المنطقة ، التي يراد استعمارها ، كل ذلك جعل من الممكن إقامة الاستعمار على أساس علمي ، يخفف كثيراً من الخسائر التي تلحق بالدول الاستعمارية فيما لو سلكت سبيل الهجوم والطعنات الخاطفة . فبواسطة علم الاجتماع الاستعماري ، يمكن تسجيل نقط ضعف المجتمع ، واستغلالها ، وتسجيل نقط القوة ، وإضعافها ، أو تحييدها .

■ إن علم الاجتماع الراهن ، يحمل مع حقائقه العلمية وفوائده الملموسة عقائد وأفكار ومبادىء واضعيه ، وانه منذ دخوله إلى العالم الإسلامي ، كان يعزز من حالة فقدان الهوية .

■ نظريات علم الاجتماع المعاصر ، وُضعت لفهم مشاكل وقضايا خاصة بالغرب ، وبالتالي فلا يمكن تعميمها على مشكلات العالم الإسلامي ، ولا تؤدي إلى فهم واقع المجتمعات الإسلامية .

■ لم تكن ولادة علم الاجتماع الحديث في العالم الإسلامي ، تلبية لحاجات معينة ، ولكنه كان تقليداً للنظام الأكاديمي الغربي ، لذلك لم يكن مستغرباً منه المحاكاة والتقليد للدراسات الغربية .

■ «إن إعادة صياغة العلوم في ضوء الإسلام هو ما نعنيه بكلمة أسلمة العلوم ، ونعني بها إعادة صياغة المعلومات وتنسيقها ، وإعادة التفكير بالمقدمات والنتائج المتحصلة منها ، وتقويم الاستنتاجات التي انتهت إليها ، وإعادة تحديد الأهداف ، على أن يكون كل ذلك بطريقة تجعل فروع المعرفة المختلفة تثري التصور الإسلامي ، وتخدم أهداف الإسلام» د. إسماعيل الفاروقي